كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

643

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 02 اذار 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

الجرح السوري المفتوح
المفقودون.. 09

دفع الجزية
في الرقـــة 10

نهاية عقد:
جشع أكبر! 12

اقتصاد
«الإرادة الشعبية» 15

على أبواب «اليرموك»..!

سانا

الافتتاحية

«خارطة الحريق»..

جرى خلال الأسبوعين الماضيين توسيع مساحة خارطة الحرائق العالمية، لتشمل كلاً من أوكرانيا وفنزويلا، إضافةً إلى المناطق المشتعلة سابقاً، وبينها سورية، الأمر الذي يتطلب وقفةً تتأمل الخارطة العالمية المشتعلة وتستخلص منها بعض العبر، للبناء عليها في معالجة الوضع السوري الملموس..

لم يعد خافياً على أحد، كما لم يعد مستبعداً، الحديث عن التوازن الدولي الجديد. لكن ما يغفله كثيرون هو حقيقة أن التوازن الذي تكرس بإحداثياته الاقتصادية والعسكرية، لمّا تتم بعد ترجمته النهائية ضمن الإحداثيات السياسية. فإذا كان الشكل السياسي للتوازن الدولي الذي شغل النصف الثاني من القرن العشرين قد صيغ في «اتفاقية يالطا» على أرضية وصول الحرب العالمية الثانية إلى نهاياتها وانكشاف قوة جميع الأطراف، فإنّ ما يجري حالياً هو صياغة سياسية تدريجية للتوازن الجديد، تتطور بالتزامن مع الحرب الجارية على مساحة الكوكب، والتي لم يُقدَّر لها أن تكون حرباً عالمية تقليدية– مباشرة كسابقاتها، بحكم الردع النووي، والمخاطر الكبرى التي يهدد بها استخدامه.

فإذا كانت الخطوة الأولى في قراءة «خارطة الحريق»، هي فكرة التوازن الدولي الجديد، فإن الخطوة الثانية هي أن الحرب العالمية «المصغرة» الجارية، والموزعة على مناطق متعددة من العالم، لا تختلف في جوهرها عن الحربين العالميتين الأولى والثانية. فهي نتاج لأزمة رأسمالية عميقة ومحاولة لحلها عبر الحرب، والاختلاف فقط هو في حجم الأزمة الراهنة، وبالتالي حجم الحرب المطلوبة للخروج منها، حيث يفترض أن تكون حرباً يشترك فيها جدياً العالم كله، وهو أمرٌ غير قابل للتحقيق، لذلك فإنّ الاحتكام إلى الحلول السياسية هو طريقٌ إجباري ووحيد.

أما الخطوة الثالثة في القراءة، فتستند إلى أنّ الأزمة العميقة ذاتها أفرزت حراكاً شعبياً واسعاً على المستوى العالمي، ينتظم ويزداد قوةً يوماً بعد آخر، ما جعل ظهور الوحش الفاشي الجديد ضرورة قصوى، لضرب الحركات الشعبية وتفتيتها وحرفها عن مسارها. حيث تمثل الفاشية الجديدة الأوساط الأشد رجعية ضمن المنظومة الرأسمالية، أوساط رأس المال المالي الإجرامي العالمي التي تحارب ضدّ أيّ تغيير في التوازنات الدولية القديمة التي وفرت لها أعلى الأرباح، والتي تجر العالم إلى حريق جماعي، ما يستدعي رداً مقابلاً ليس من الشعوب المتضررة وحدها، ولكن من الأوساط الرأسمالية الأخرى أيضاً.

وإذا كان الرد على الفاشية في القرن الماضي حربياً وعسكرياً، فإنّ سطوتها اليوم وحجم أزمتها يجعل من الدخول في حرب عسكرية معها مغامرة بحياة الكوكب، الأمر الذي يترك سيناريو وحيداً ممكناً هو لجمها ونزع فتائل الحروب التي تحاول إشعالها وصولاً لحصارها وخنقها نهائياً، وفتح الطريق أمام الشعوب لتقرير مصيرها. وهذا بالضبط ما تشتغل عليه وضوحاً منظومة دول «البريكس»، سواء في أوكرانيا أو فنزويلا أو سورية أو في أماكن أخرى من العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد على حدة.

وإن كان من الواضح أن واشنطن ومعسكرها يستخدمون الوحش الفاشي لإشغال روسيا والصين بجملة من الأوضاع المتوترة، فإنّ الواضح أيضاً أن هاتين الدولتين مستعدتان للمجابهة عبر «معركة– سلمية» ضد الفاشية، تتغير على أساسها الأنظمة البائسة والمنهكة بتبعيتها الاقتصادية للغرب.

في السياق ذاته، فإنّ محاولة العودة عن الحل السياسي في سورية، إذ تعكس فقدان واشنطن لأي أمل في تحقيق أهدافها السابقة عبر السياسة– بعد أن فشلت في تحقّيقها عبر التدخل العسكري غير المباشر– فإنها تعني أيضاً محاولةً للاستفادة من خدمات الفاشية الجديدة، على أمل تحقيق خروقات عسكرية تسمح بتحسين شروط التفاوض، أو الوصول إلى وضع يبقي سورية في فوضى عارمة لسنوات طويلة لاحقة، وهو الوضع الذي تخطط له واشنطن للمنطقة برمتها عشية انسحابها منها، ولكنّ التوازن الدولي الجديد نفسه والوقت الأمريكي المتناقص وحقائق الواقع السوري، كلها ترفع وزن الحل السياسي عبر «جنيف–2»، وستعيده إلى الواجهة بعد وقت قصير.

قوافل «الكيميائي السوري» تعرضت لهجومين نهاية كانون الثاني

بالتزامن مع الأنباء التي تحدثت عن أن المبعوث الدولي إلى سورية الأخضر الإبراهيمي ينوي تقديم تقريره لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 13 آذار عن مؤتمر جنيف2، ذكر تقرير دولي قدم الخميس 27 شباط للمجلس أن القوافل السورية التي تنقل المواد الكيميائية إلى ميناء اللاذقية لإخراجها من البلاد وإتلافها لاحقاً، تعرضت لمحاولتي اعتداء في 27 كانون الثاني الماضي.

وذكر التقرير أن السلطات السورية أبلغت البعثة المشتركة أيضاً بأن العمليات القتالية المستمرة في البلاد، جعلت اثنين من المواقع الكيميائية غير قابلة للوصول إليها خلال الجزء الأكبر من الفترة التي يتعلق بها التقرير الذي ذكر أن ذلك أدى إلى تأجيل إتلاف ما تبقى لسورية من مخزون مادة «إيزوبوبانول» التي تعتبر عنصراً أساسياً في إنتاج غاز السارين.

وبينما أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تدرس اقتراح الحكومة السورية بإزالة أسلحتها الكيميائية خلال 100 يوم بعد عدم تمكن دمشق من الالتزام بمهلة انقضت في 5 شباط، سبق لمدير دائرة الأمن ونزع الأسلحة بوزارة الخارجية الروسية أن اعتبر أن الهجوم على قوافل الكيمائي السوري يظهر بوضوح الظروف بالغة الصعوبة التي تعمل فيها السلطات السورية على التخلص من الأسلحة الكيميائية، مشيراً إلى أن المسلحين يوجهون تهديدات إلى عمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والخبراء المحليين المشاركين في عملية إتلافها.

«وجع ورق»

يعني بتكون قاعد بأمان الله عم تتأمل أنو تنفرج أوضاع البلد.. فجأة بيجيك خبر محاولة الحكومة الرشيدة بهالوقت المفصلي من حياة البلد وروحتها ع الحلول السياسية خصخصة قطاع الاتصالات الخلوية و«التخلي طوعاً»عن حقها باستعادة أو تأميم هذا القطاع الاستراتيجي الريعي الكبير بعد ما خلصت عقوده الاستثمارية.. يعني التخلي عن مورد مالي مهم للخزينة السورية.. والقبول بعقلية استجداء «التبرعات» من «المحسنين الكبار» بالبلد..! وما بتلحق تخلص من المغص يللي بيصيبك فيه هادا الخبر إلا بيجيك خبر تاني ببشّل.. ليقلك أنو في حدا كمان بمؤسسات الدولة كأنو لساتو خارج الزمان والمكان.. وعقليتو لساتها قبل الأزمة وبتستقوي ع بعض الموظفين بذهنية المادة الثامنة تبع الحزب القائد.. ويا أما بتلتزم بالقرارات.. وحتى لو ما كنت حزبي.. يا أما بتصير برات وظيفتك.. يعني لسا في ناس بدهم يحاربوا الناس سياسياً بلقمة عيشها وإلا بيضلوا مستزلمين خايفين أو نفعيين مستقوين على غيرهم..

طيب إذا كان الخبر الأولاني إلو علاقة بالبزنيس ومحاولات حدا كرمال حدا أنو يفرض أمر واقع سلفاً بمعركة مفتوحة مع هدنك «السمّان».. فدخيل الله شو معناتو الخبر التاني؟ يعني معقول في حدا لسا فعلاً مو فهمان وضع البلد وحساسيته..؟ ولا بالحالتين في حدا أساساً مو سائل لا عن البلد ولا عن البشر؟ لك العالم عم تكفر وهنن لساتهم دايرين على مصالحهم وأنانياتهم.. حاجة بقى ياه.. عنجد شي بيقرف..!

بصراحة

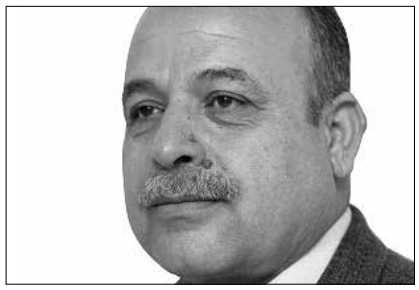

■ محمد عادل اللحام

حق العمال..
الدفاع عن مصالحهم

الإعلام بمختلف أنواعه وأشكاله يلعب دوراً مهماً في إظهار الحقيقة كما هي للرأي العام حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لها علاقه مباشرة بالمصالح والحقوق العامة، والخاصة، وهذا ممكن إذا ما توفر مستوى متقدم من الحريات السياسية والديمقراطية تمكن الإعلام من لعب دوره المفترض أن يلعبه، خاصةً إذا كان منحازاً تجاه المصالح الحقيقية لأغلبية الشعب الذين لا يملكون الأدوات «السياسية والتنظيمية»، والأقنية التي تجعلهم قادرين على الدفاع عن حقوقهم، ومصالحهم، وإيصال موقفهم لمن يجب أن يصل إليه.

الأزمة الوطنية العميقة التي عصفت بالشعب السوري، أحدى مسبباتها الأساسية هو عدم قدرة أغلبية الشعب السوري، وهم الفقراء، ومنهم الطبقة العاملة السورية في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم التي اغتصبتها منهم قوى السوق وقوى الفساد الكبير في الدولة والمجتمع لأسباب عده يأتي في مقدمتها غياب الحياة السياسية والحريات الديمقراطية، وانحياز الدولة بتشريعاتها، وقوانينها، وخصوصاً خلال العقد الأخير، وبأجهزتها المختلفة لمصلحة قوى السوق، ومنها الإعلام الذي روج للسياسات الاقتصادية الليبرالية المتبناة من الحكومات المتعاقبة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة، وازدياد كبير في أعداد المهمشين الذين كانت تغص بهم العشوائيات المحيطة بالمدن والبلدات الرئيسية، وحتى لا نبقى نتحدث سنذكر قضيتين أساسيتين يمكن التدليل من خلالهما على ما نقول واللتين هددتا، ومازالتا تهددان بشكل مباشر حقوق الملايين من العمال العاملين في القطاع العام، والخاص، حقهم في العمل الذي هو حق دستوري، وعلى الدولة واجب تأمينه لكل القادرين على العمل، وليس عكس ذلك، حيث المادة «137» من القانون الأساسي للعاملين وهي مادة سياسية، وأمنية بامتياز يمكن استخدامها من قبل جهاز الدولة خلافاً لما وردت علية في نص قانون العاملين الموحد، وهناك الآلاف من العمال قد سرحوا دون وجه حق والحبل على الجرار، والأسباب لا يعلمها العامل المسرح، ولا يحق له الاعتراض لدى القضاء المفترض أن يكون الحامي الأساسي للحقوق والمصالح وفق الدستور الذي جرى التصويت عليه.

القضية الآخرى التي مست حقوق العمال في القطاع الخاص، هي التسريح التعسفي الذي هو حق حصري لرب العمل يقوم به دون سؤال، أومساءلة عن فعلته، وإذا ما تقدم العامل إلى القضاء لإنصافه فإن المحكمة العمالية تكون نائمة ومعطلة لأنها تفترض في تشكيلها أن يكون هناك مندوب عن رب العمل حتى تنعقد جلساتها إن انعقدت.

مانود قوله: لو كان هناك إعلام منحاز للعمال والفقراء، وقضاء منحاز لهم، وحريات سياسية لاستطاع الفقراء، والعمال في مقدمتهم انتزاع حقوقهم في التشريع والثروة المنهوبة؟

أوضاع العاملين في وزارة العدل ستحل ضمن مسابقة!!

يُعتبَر دور الإعلام واضحاً وكبيراً في اكتشاف الخطأ أينما وجد وبيان مواطنه، وهو السلطة الرابعة ذات الصلاحيات الواسعة لتثقيف المجتمع، وإيصال صوت المواطن الضعيف المسكين إلى الدولة، وهي تُعتبَر حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن ويقع على عاتقها تشخيص الخلل في عمل الوزارات.

■ علي نمر / خاص قاسيون

من هذا المنطلق لا سواه عقد وزير العدل نجم حمد الأحمد اجتماعاً موسعاً بعد نشر «قاسيون» مادة عن العاملين المهددين بالفصل من الوزارة حضره لجنة الشكاوى والعرائض في مجلس الشعب، ونواب ورؤساء المحاكم بالوزارة، وكل من مراسلي التلفزيون السوري، والوكالة العربية السورية للأنباء سانا، ومراسل قاسيون.

إننا متأكدون أن تفاعل الوزارة مع ما نشرناه من قضايا لهو تأكيد بأنها تتجاوب وتتفاعل مع الحقائق المدعمة بوثائق، وحجج تستدل بها على موضع الخلل، وهو أيضاً تأكيد على أن الوزارة لا تدعي «العصمة» لنفسها، ولديها كامل الاستعداد للأخذ بكل ما من شأنه إصلاح القضاء، والارتقاء بالأداء إلى أعلى المستويات، فدور الإعلام ساند ورقيب على أداء الحكومة بشكل عام وأية وزارة بشكل خاص وليس مناوئاً لها بـ«شخصنة» الحالة كما يفهمها البعض.

الوزير انتهز الفرصة ليتحدث عن أهم قضيتين تم إثارتهما وأولهما إيقاف العقود السنوية في الوزارة فقال: «إن العقود السنوية أنواع منها عقود ذوي الشهداء، والإعاقة والمجددة بشكل تلقائي، وعقود الفاتورة، والنوع الخامس والأخير العقود التي تضمنتها قرار عام 2009 الذي بموجبه تمَّ توظيف هؤلاء. مشيراً أن المشكلة كانت بعقود الفاتورة أو الخدمة أي ضمن الخدمات المطلوبة للوزارة، وفي عام 2009 طالب حينها الوزير أحمد يونس بتوقيع عقد بين الوزارة والعامل يجدد لسنة واحدة، والمشكلة أن الوزير ذهب وتناوب أكثر وزير على الوزارة لكن هؤلاء ظلوا يعملون ضمن السياق والقرار نفسه».

وأوضح الوزير «أنهم في الوضع القانوني أمام حالة غير سليمة، ومع ذلك بقيت الوزارة تقدم خدماتها بشكل فعلي، ثم تمَّ الطلب من رئيس مجلس الوزراء التجديد لهؤلاء لعام 2014 لحين الانتهاء من الأزمة، وعلى الرغم من ذلك لم تأت الموافقة، وهم الأولى باعتبارهم اكتسبوا خبرة في العمل الإداري».

وأضاف «لم يكن أمامي إلا اختيار قرار لمصلحتهم لأنهم لن يكملوا عملهم في بداية العام 2014 بسبب رفض رئاسة مجلس الوزراء التجديد لهم، ولكي لا يخسروا رواتبهم للأشهر الأولى طلبت التجديد لهم لثلاثة أشهر فقط، لأن ليس لدى أي وزير التجديد مرةً أخرى في العام ذاته، ثم وجَّهت كتباً رسمية للمحامين العامين، ومساءلتهم عن مدى حاجتهم لخدماتهم، فجاء الرد بالإيجاب.

وكشف الوزير أن أفضل الحلول لإيجاد حل لهم إجراء مسابقة، بحيث توضع الشروط التيّ تنطبق على الجميع، مع ضم جميع سنوات الخدمة، لكن المشكلة التي واجهتهم أن هؤلاء خارج ملاك الوزارة، لذلك كان لابد من العمل على توسيع الهدف من المسابقة، وذلك بزيادة الملاك حيث تمَّت الموافقة على وزارة العدل فقط، وأكد أنه وخلال أقرب فرصة ستتم المسابقة لأننا حريصون فعلاً على عدم خسارة أي منهم أولاً لخبرتهم وثانياً بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها معظمهم.

وفي رده على إثارة موضوع المادة 137 من قانون العاملين الأساسي رقم /50/ لعام 2004 قال الوزير: «أولاً هذه المادة أو ما يشابهها ليست جديدة حيث كانت مطبقة في العام 1945، لتطهير البلاد من المتعاملين مع الاستعمار الفرنسي. ثم عدلت عام 1985 من قانون العاملين الأساسي لتطهير جهاز الدولة من الإخوان المسلمين حين ظهروا بكثافة، بحيث يتم الصرف بقرار لجنة ثلاثية يرأسها وزير العدل، وزير العمل، ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، وهذا القانون موجود ومتداول بكل قوانين الدول في العالم».

وتساءل الوزير: لماذا ينص المشرِّع على وجودها؟ أولاً يجب عدم الخلط على الصرف على هذا الأساس، وعلى عقوبة الطرد والعزل الذي يصدر من المركز التأديبي... ثانياً إن الصرف من الخدمة يعني إنهاء العلاقة بين رب العمل والعامل. إذاً المادة طبقت لاعتبارات سياسية بحتة وأمنية!!.

وعن أسباب تطبيقها حتى اللحظة أشار إنه درس طلابه في القانون بالجامعة أن هذه المادة وصمة عار في جسم القانون، لكن الوضع استثنائي يتطلب إجراءات استثنائية، فلدينا حوالي 99 ألف ملف من أصل ما يقدر مليوني عامل يعملون في القطاع العام، والتقارير تأتي من جهات ثلاث بحق هؤلاء لكنها تكون أشد عقاباً لمن حمل السلاح ضد الدولة.

وختم الوزير حديثه قائلاً: لا مجال للعمل بالمادة إلا بهذا الشكل علماً أنها في الحالات العادية يجب إلغاؤها، لكن ما يجب إجراؤه أن يعيد النظر بكل حالة لم تكن صحيحة وبريئة من كل الاتهامات، لأن الهدف ليس فصل إنسان وطني قد يكون أكثر وطنية من أي وزير، واعترف الوزير أن أي شخص معرض للخطأ، ولسنا معصومين، وقد يخطئ أي شخص في حكمه حتى القاضي.

أصحاب البسطات... عمال سابقون

■ هاشم اليعقوبي

تعتبر بنية العامل والكادح السوري الاجتماعية من جهة، وقلة الخيارات المتاحة أمامه من جهة أخرى، التي أنتجتها عملياً السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومات السابقة، وانتهاج اقتصاد السوق الاجتماعي، السبب الرئيس في انتقال العامل أوتوماتيكياً قبل حدوث الأزمة وبعدها إلى الضفة الأخرى في العمل غير المنظم بمجرد خسارته عمله وتضيق معيشته، وذلك بديلاً عن عدم تخليه من مسؤولياته اتجاه معيشة عائلته، كباقي العمال السوريين الذين أقروا سلفاً: «بفتح بسطة خضرة بالشارع ولا بحتاج حدا».

إن العملية بعد أن أصبحت «حالة» حوّلت الكثير من العمال في القطاع الخاص المنتج إلى أرصفة المدن ليتحولوا لبائعين متجولين أو«بسطاطية» وغالباً ما يقومون ببيع المنتجات المستوردة من التجار الذين يأكلون البيضة وقشرتها تاركين بضع ليرات لهؤلاء لتسد رمق العيش، ومن خلفه من «كومة» أبناء، ومع بداية الأزمة وتعمقها لاحقاً توقفت الكثير من المنشآت الصناعية والمعامل والورش عن الإنتاج، فأصبحت أرصفة المدن تعج بمختلف أنواع البسطات وأغلب أصحابها من العمال السابقين في القطاع الخاص، فهل من المنطقي أن يتحوّل

عامل النسيج بعد خبرة سنوات بائعاً للألبسة أو الجوارب على بسطة كي يستطيع الاستمرار في الحياة، من هنا تأتي الضرورة بوضع إعادة تدوير الإنتاج، وتشغيل المعامل المتوقفة في القطاعين العام والخاص من أولويات أصحاب القرار، والنقابات التي لم تستطع في كثير من الأحيان الدفاع بالشكل المطلوب عن عمال القطاع الخاص، يعتبر هذا الأمر ضرورة وطنية ملحة بامتياز لأننا ببساطة نحتاج هؤلاء العمال وراء خطوط الإنتاج، لا في بيع القداحات وأوراق اليانصيب.. وللحديث بقية!!.

المطلوب صياغة المهمات نقابياً وعمالياً

بناء على توجيهات وقرارات الاتحاد العام لنقابات العمال انطلقت نقابات العمال في محافظة حلب بعقد مؤتمراتها وفقا للجدول الزمني المكثف الذي وضعه اتحاد عمال محافظة حلب حيث مؤتمر واحد لنقابتين أو أكثر في كل يوم.

■ النقابي سمير الحسن

الطابع العام لجميع المؤتمرات من خلال جدول أعمالها كان الشق السياسي في الغالب أما بالنسبة لواقع المعامل والشركات وخططها الإنتاجية والاستثمارية وغيرها من القضايا الأخرى فلم يتم التطرق إليها بسبب ما تعرضت له أغلب المعامل والشركات من أعمال تخريب وفك وسرقة محتويات المباني وبيعها خردة أو ترحيلها إلى تركيا. وأن الحكومة ستقوم بتشغيل المتبقي منها وإعادة تأهيله.

أما بالنسبة للمطالب العمالية التي تم طرحها في المؤتمرات من بعض المداخلين، والتي كانت قليلة نسبياً بسبب قلة المشاركين نتيجة الظروف الأمنية السائدة في المحافظة وريفها، فقد تم تأجيل طرحها ومناقشتها لوقت آخر وفي ظرف أفضل!!.

مما تقدم يمكن القول بأنه بات من المحتم على القوى المجتمعية الوطنية والسياسية والنقابية بشكل خاص أخذ زمام المبادرة من أجل أعلى نشاط سياسي تجاه تعزيز الوحدة الوطنية على أساس المصالح الحقيقية للشعب السوري، وبشكل خاص الطبقة العاملة، وفي مقدمتها قطع الطريق على القوى الداخلية والخارجية المستفيدة من استمرار الأزمة التي تعصف بالبلاد والعباد.

والعمل على تعزيز الثقة بين السوريين بالتزامن مع تأمين الحاجات الأساسية والإمكانات والأدوات العملية التي تمكن الشعب من تعزيز قدراته في المواجهة مع القوى الاستعمارية التي تقوم بها عبر دعم قوى «المعارضة المعتدلة» بأسلحة غير فتاكة، والتي تشكل في الحقيقة الوجه الآخر للقوى التكفيرية.

إن دوراً وتصدياً حقيقياً للاستحقاقات السياسية والوطنية القائمة يتطلب من النقابات والنقابيين العمل بلا هوادة بالانتصار لسورية وللشعب السوري، أي في إطار تثبيت الحل السياسي، وتوسيع العمل باتجاه المصالحة الوطنية وترسيخ الوحدة الوطنية مع العمل على سد الثغرات التي يتسلل منها العدو الخارجي، وأهمها قوى الفساد الكبير من خلال التجربة الملموسة.

لذلك فإنه من غير المبرر تأجيل مشكلات العمال وحقوقهم للاعتبارات الأخرى، فتحصيل حقوق العمال والضغط على ناهبيهم وتحديداً في القطاع الخاص هو اعتبار سياسي ووطني من الدرجة الأولى!!.

تحصيل حقوق العمال والضغط على ناهبيهم وتحديداً في القطاع الخاص هو اعتبار سياسي ووطني من الدرجة الأولى!!

إن المطلوب من المؤتمرات النقابية صياغة المهمات المطلوبة نقابياً وعمالياً باعتبارها صاحبة الحق في صياغة قراراتها دون وصاية انطلاقاً من الظرف الملموس لكل مرحلة من مراحل تطور الأزمة، والضرورة التي تمليها طبيعة المعارك السياسية والاقتصادية – الاجتماعية التي فرضتها القوى المعادية في الداخل والخارج على شعبنا السوري العظيم مما يتطلب من القوى الوطنية ومنها الحركة النقابية تحشيد القوى العمالية والشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في المواجهة الوطنية مع القوى المعتدية على بلادنا وكرامتها.

النضال التاريخي لعمال التبغ

يمتد تاريخ المؤسسة العامة للتبغ «الريجي» إلى أكثر من قرن، حيث شهدت أعوام 1930- 1941 صراعات حادة بين المعامل الوطنية التي كانت تناضل من أجل تثبيت وجودها، وترسيخ أقدامها ونشر إنتاجها وبين الشركات الأجنبية التي كانت تسيطر على الإنتاج والسوق وبدعم من سلطات الاستعمار الفرنسي. كانت المؤسسة آنذاك تحت سيطرة الإدارة الاستعمارية وكان أسمها «شركة حصر الدخان» وصولاً لتأميمها عام 1952.

■ فادي نصري

خاض عمال الريجي عشرات الإضرابات والنضالات المطلبية، وشاركوا عمال الحرف والنسيج والدباغة في الإضرابات، وامتد أول إضراب لهم حوالي خمسة أشهر من أيار 1926 إلى أيلول 1926، وأشهر إضراب لعمال مصانع التبغ جرى في 3 حزيران عام 1935 حيث تجمع العمال وتجاوز عددهم مئتي عامل وعاملة وانطلقوا من باب السريجة في دمشق، ومعهم نساؤهم وأطفالهم في مظاهرة صاخبة وهم يصرخون «نحن جياع، بدنا نأكل جوعانين، بدنا خبز بدنا طحين» وفي عام 1934 أضرب أيضاً عمال التبغ، وأنضم إليهم في إضرابهم عمال النسيج والأحذية والجلود في دمشق.

في الإضراب الذي نفذه العمال في 11 أيلول 1935 طالبوا بتخفيض ساعات العمل وتأمين استراحة للغداء، وتعيين طبيب، ورفع الأجور، وفي حزيران 1946 نكّلت الحكومة بعمال شركة التبغ الفرنسية الريجي الذين أضربوا مطالبين بزيادة الأجور وقامت الحكومة بضغط على المضربين.

فيما دعا مؤتمر العمال السوريين إلى مظاهرات في المدن السورية تطالب بإطلاق الحريات السياسية، وتحسين ظروف المعيشة، وتأميم الشركات الأجنبية مثل شركة الريجي، وفي بداية شباط 1964 انعقد في حلب اجتماع لعمال ومستخدمي قطاع الدولة اشترك فيه مندوبون عن عمال النقابات، ومن بينهم نقابة التبغ طالبوا برفع أجور عمال القطاع الحكومي بنسبة 10–15% ومنح النقابات حرية التنظيم والنشاط السياسي، وفي 29 شباط 1964 اضطرت الحكومة إلى إصدار قانون يسمح بموجبة بتنظيم النقابات.

واستمر نضال عمال التبغ النقابي والسياسي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وكانت المؤتمرات النقابية السنوية ومؤتمرات الاتحاد المهني واتحادات المحافظات تضج بمطالب ونضالات العمال كما أضرب أكثر من 2000 عامل وعاملة في شركة الريجي باللاذقية عام 1988 بسبب قيام الإدارات الفاسدة بتأخير أجورهم لعدة شهور محققين النصر في مطالبهم.

من الأرشيف العمالي

رسالة مفتوحة

■ أبو فهد

كل عام في مثل هذا الوقت تنعقد المؤتمرات النقابية السنوية ويتم فيها استعراض ما أنجز خلال عام من القضايا الاقتصادية والعمالية المختلفة. وقد توجه المكتب العمالي التابع للجنة المنطقية في دمشق برسالة مفتوحة إلى قواعد وكوادر الحركة النقابية، وهذا نصها:

إن المؤتمرات محطات مهمة لصياغة سياسات الحركة النقابية خلال العام القادم، وتكتسب أهميتها الآن للتطورات الجارية في البلاد على الصعيدين الاقتصادي والعمالي، وفي ظل هجوم واسع تشنه الليبرالية الجديدة على قطاع الدولة وعلى مكتسبات الطبقة العاملة، حيث بدأ يتصاعد هذا الهجوم مؤخراً متناغماً مع التصعيد الذي تشنه الامبريالية الأمريكية على بلادنا من خلال العقوبات الاقتصادية، والتصريحات المختلفة للمسؤولين الأمريكيين والصهاينة مهددين بأشكال مختلفة من العقوبات الاقتصادية والعسكرية، وانطلاقاً من أرضية المصير المشترك الذي يجمعنا نحن العمال بمختلف مواقفنا السياسية والتنظيمية، فإننا نتوجه إلى الطبقة العاملة السورية في كل مواقعها، وإلى قواعد وكوادر الحركة النقابية برسالتنا المفتوحة هذه منطلقين من حرصنا المشترك على الدفاع عن قطاع الدولة، وعن مكاسب العمال ومصالحهم، وفي القلب منهم عمال القطاع الخاص الذين يتعرضون بشكل استثنائي لأبشع عملية حرمان لحقوقهم وهدر لمكتسباتهم التي تحققت عبر نضالات واسعة خاضتها الطبقة العاملة بمراحل تكوينها المختلفة ابتداء من لحظة تأسيس النقابات الأولى إلى هذه اللحظة.

أيها الإخوة والرفاق: إننا مدعوون جميعاً من خلال مؤتمراتنا لتشديد النضال بأشكاله كافة ابتداء من المذكرة والبيان، إلى حق الاضراب الذي هو سلاح هام بيد الطبقة العاملة لانتزاع حقوقها والدفاع عن مكاسبها.

إننا مدعوون إلى تحويل هذه المؤتمرات إلى محطات لتعزيز وحدة الطبقة العاملة السورية في قطاع الدولة والقطاع الخاص، وأينما وجد عمال، مستندين في ذلك إلى قناعتنا الأكيدة بقدرة الطبقة العاملة على تحمل مسؤولياتها التاريخية، كما كانت عبر مراحل سابقة تخوض النضال الطبقي دفاعاً عن مصالحها، وتخوض النضال من أجل:

الوقوف في وجه الخصخصة بكل أشكالها «بيع، استثمار، شركات مساهمة» والدفاع عن قطاع الدولة، وتخليصه من النهب والفساد.

دعم الإنتاج الوطني وحمايته بشقيه «قطاع دولة، وخاص» وحماية مكان العمل وصونه للعمال.

الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة من خلال خضوعها لقوانين موحدة.

توثيق عقود العمل وخاصة في القطاع الخاص، وإيجاد أشكال متطورة من عقود العمل الجماعي.

تحسين الوضع المعاشي للطبقة العاملة وزيادة أجورها بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وخاصة لعمال القطاع الخاص الذين حرموا من زيادات الأجور.

النضال من أجل حق الطبقة العاملة في الإضراب دفاعاً عن حقوقها ومكتسباتها، والذي ضمنته مواثيق العمل الدولية والعربية، والتي وقعت عليها سورية.

التحضير للانتخابات النقابية على أساس حر وديمقراطي، ودون وصاية من أحد على حق العمال بانتخاب ممثليهم الحقيقيين الموافقين فعلاً عليهم.

العودة إلى الطبقة العاملة والقواعد النقابية من خلال تفعيل دورها، واستنهاضها من أجل المواجهة مع المشروع الليبرالي الجديد.

قاسيون العدد 239 كانون الثاني 2005

مكافحة الفساد بشكل حقيقي لا بالكلام المنمق فقط!!

مع إغلاق هذا العدد من «قاسيون» اختتمت المؤتمرات النقابية بدمشق، والتي قدمت تقاريرها السنوية الشاملة، التي سلطت الضوء على جميع مكامن الخطأ لتكون خطة عمل للمرحلة القادمة سواء مع الأزمة أو بعد الانتهاء منها، لأن القضايا والمطالب العمالية لا يمكن تأجيلها لأي سبب كان بل تتطلب جهوداً مضاعفة للحفاظ على كل المكتسبات التي حققتها عبر مسيرتها النضالية طبقياً ووطنياً.

■ متابعة قاسيون

وكان التقرير النقابي لعمال الكهرباء قد أكد على سعيهم وحسب الظروف التي يمكن أن تتطور فيها الأوضاع في البلاد لإنجاز ما يمكن من القضايا العمالية التي تأجل إنجازها وأهمها تشميل خريجي المعاهد المتوسطة المعينين بعد عام 1985 بتعويض الاختصاص، وإعادة النظر بالقرار رقم /1475/ تاريخ 2010/9/1 بشأن تعويض لقاء مخاطر العمل بما يفيد تشميل العمال المؤقتين، وتعديل حساب بدل إشغال سكن العاملين في شركتي توليد الطاقة في تشرين والناصرية بحيث يكون البدل مبلغاً نقدياً مقطوعاً، وليس نسبة من الأجر والتعويضات، وإصدار القرار اللازم لمنح العاملين في الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات الحوافز الإنتاجية.

ومنح تعويض بدل انتقال لعمال الحراسة والمراقبة ومؤشري العدادات وقاطعي التيار وعمال الطوارئ لأن طبيعة عملهم تحتاج إلى وسائل نقل.

حسام إبراهيم رئيس اتحاد عمال دمشق، ورئيس مكتب النقابة قال في تصريح لـ«قاسيون»: إن جميع القضايا المطروحة أمام الطبقة العاملة السورية من سياسية، اقتصادية، اجتماعية هي في غاية الأهمية، لكن يبقى العامل الاقتصادي هو الأهم في هذه الأزمة، فقد ظهرت العقوبات الاقتصادية الظالمة التي فرضتها أوروبا والجامعة العربية لإركاع سورية المقاومة والممانعة مما أدى إلى تراجع كبير في سعر صرف الليرة السورية، وبالتالي إلى تدهور أحوال الطبقات الفقيرة والمتوسطة نتيجة جشع بعض التجار ممكن يتحكمون ببعض السلع الرئيسية وربط سعرها بسعر الدولار وفلتان الأسعار في ظل غياب أي رقابة حقيقية على الأسواق.

وأضاف إبراهيم أما بالنسبة لقطاع الكهرباء، فلقد كان له نصيب كبير من تلك العقوبات مما أثر سلباً على حسن سير العمل بما يخص توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها، ونتج عنه عجز كبير على الشبكة أدى إلى انقطاعات وتقنين، وفشل في وضع برنامج تقنين عادل، مما سبب الاختلاف في التقنين من منطقة لأخرى، بالإضافة إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالكوادر البشرية العاملة والأبنية والآليات والتجهيزات والمعدات ومختلف مكونات المنظومة الكهربائية الناجمة عن عمل المجموعات الإرهابية المسلحة.

وطالب رئيس الاتحاد بتشميل العاملين في دائرة الدفاع المدني بتعويض المخاطر إضافة إلى العاملين في الهيئة التدريسية والفنية في معهد الكهرباء، وذلك لمخاطر العمل في ورشات ومخابر المعهد «ورشة لحام كهرباء، ورشة خراطة وتسوية، مخبر المعايرة والعدادات، مخبر الآلات الكهربائية، مخبر الشبكات، مخبر الصيانة، صالة الحواسيب». مشيراً لضرورة إحداث صندوق تعاوني لعمال الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات، وإعادة النظر بالتعليمات التنفيذية الناظمة بالتكليف بالعمال الإضافي بكافة أنواعه وعدم اقتصارها على نسبة محددة من عدد العاملين.

النموذج الاقتصادي السوري الخاص به

من هنا طالبت نقابة عمال الصناعات المعدنية أن تكون إعادة الإعمار وتأهيل القطاع الصناعي بأيدي وطنية خالصة، والتركيز على الصناعات التي تقوم على تحويل المدخلات إلى مخرجات بأعمال ومراحل إنتاجية فعلية تحقق قيمة مضافة أكبر وتساهم في تنشيط وخلق صناعة سورية حقيقية كما حددها الاتحاد العام لنقابات العمال عبر التركيز والتأكيد على دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، ودورها الرعائي للطبقات الفقيرة في المجتمع السوري مع تحديد النموذج الاقتصادي السوري الخاص به.

وأكد أمين الشؤون الاقتصادية في الاتحاد رئيس مكتب النقابة، أيهم جرادة في تصريح لـ«قاسيون» على ضرورة الحفاظ على قطاع العام وتشغيل معامله ومنشآته حسب واقعها وإمكاناتها لرفد السوق المحلية بالمزيد من السلع بالتزامن مع تأمين سبل عمليات النقل والإيصال للمواد والسلع بين المدن والمحافظات وتأمين نقل العاملين لهذه المنشآت، وإصدار قانون جديد للعقوبات الاقتصادية لوضع حد لاحتكار تجار الأزمات والسوق السوداء، والتدخل الفعلي للدولة بأجهزتها التنفيذية ومؤسساتها في السوق المحلية وتجارة الجملة الداخلية، وزيادة دورها وتوسعها أفقياً وعمودياً في تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وإشراكهم في الرقابة والتوزيع على المواد والسلع والخدمات.

وأشار جرادة أن جميع هذه القرارات لا تكتمل إلا باكتمال قضايا وحلول أخرى لابد من العمل عليها لكي تكون مكملة وحافزة لما سبقتها منها وضع حد لتدهور القيمة الشرائية للأجور من خلال معالجة الارتفاع الفاحش للأسعار والخدمات، ومكافحة الفساد بشكل حقيقي لا بالكلام المنمق فقط، وخاصة المرتبط باستغلال الظروف الطارئة لتكوين ثروات طائلة على حساب المواطنين وخزينة الدولة، وإعادة النظر المتكاملة والمتأنية والمتدرجة للقرارات الاقتصادية المتخذة في الفترات السابقة، وذات الانعكاسات السلبية على حياة المواطنين والاقتصاد الوطني والعودة عنها واستمرار دعم الموارد الضرورية مع التدقيق في الحسابات المتعلقة بالسياسات النقدية وأسعار الصرف للقطع الأجنبي، وتنويع مصادرها والاعتماد على شبكة الدول الصديقة ضمن قاعدة التوجه شرقاً لمواجهة أي حالات حصار وعقوبات لاحقة.

وضع ضوابط للاستقالات الكثيرة

شددت نقابة عمال النقل البحري والجوي بدمشق على مساعدة الكثير من العمال ممن هجروا منازلهم وتقديم يد العون لهم، على الرغم من الحظر الجائر والمفروض قبل الأزمة وتجديده والتوسع به بعد الأزمة ممل شكل عائقاً أمام استيراد القطع التبديلية، وتعمير الطائرات وأسطول الآليات، وصعوبة تحويل الأرصدة الخارجية لمؤسسة الطيران العربية السورية وإغلاق بعض محاطاتها، وضعف الكوادر الاختصاصية المؤهلة، لعدم إصدار الملاك العددي لمؤسسة الطيران العربية السورية.

أي إصلاح اقتصادي لا ينعكس إيجابياً على تحسين أوضاع العاملين لن يكون إصلاحاً!!

وطالب قحطان أحمد رئيس مكتب النقابة بوضع ضوابط للاستقالات الكثيرة التي تحصل في المؤسسات وفقاً لأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم /50/ لعام 2004 وللمصلحة العامة، مشدداً على استثناء العاملين في مؤسسة الطيران العربية السورية من تطبيق نظام العاملين وتطبيق نظام خاص معمول به لدى شركات الطيران الدولية، وذلك فيما يتعلق بالرواتب والأجور والتعويضات والمكافآت والحوافز الإنتاجية، وذلك لطبيعة العمل الخاص بالمؤسسة وخضوع العاملين لأكثر من نظام.

كما تطرق أحمد لموضوع العمال المصروفين من الخدمة بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /2917/ تاريخ 2013/10/30 حيث أن هناك عمالاً قد تضمنهم القرار آنف الذكر فمنهم من استشهد ومنهم مفرز لقوات الدفاع الوطني، ومنهم على رأس عمله مطالباً بوضع حد لمأساتهم.

النضال طبقياً ووطنياً

عمال النقل البري أكدوا في تقريرهم على دعمهم لأي خطط إصلاحية، لأن القضاء على مظاهر الترهل والفساد ضرورة وطنية تحتمها الظروف النضالية التي يخوضها الشرفاء في الوطن من عمال وفلاحين ومثقفين للتخلص من السماسرة والمتلاعبين بقوت الشعب من تجار الأزمات وغيرهم.

وأكد زكريا ياغي رئيس مكتب النقابة على دعم مسيرة الإصلاح وسط هذه الظروف الصعبة عن طريق الحوار لا عن طريق لغة الدم والدمار والخراب، مشيراً أن الحوار هو الطريق الصحيح لمستقبل مزدهر وآمن يسهم في ترسيخ ديمقراطية فاعلة حقيقية، وأن من يرفض ذلك فهو يساهم في دمار وتمزيق البلد، مشدداً أن المس بسيادة الوطن هو خط أحمر يجب على الجميع عدم تجاوزه.

وقال ياغي: إن عملنا النقابي لا ينفصل عن العمل الوطني بل هما في الأساس متداخلان لأن الوطن هو الأساس، وكل عمل لا يخدم مصلحة الوطن فهو عمل لا وطني، إننا في عملنا النقابي مطلوب منا في هذه المرحلة تفعيل دور الكادر النقابي، فالحل في سورية لا يصنعه إلا السوريون المخلصون الشرفاء.

ترسيخ ديمقراطية فاعلة وحقيقية لأن كل عمل لا يخدم مصلحة الوطن هو عمل لا وطني..

مكافحة الفساد والفساد

وكان ختام المؤتمرات مع نقابة الثقافة والإعلام التي قالت: إن الطابع الرئيسي لعملنا هو نضالي وكفاحي، وعلى هذا الأساس فإن مهامنا دقيقة ومتنوعة تقتضي قدراً عالياً من الوعي والمعرفة والمسؤولية، وتميِّز الصواب من الخطأ، ويمكن تلخيص الاتجاهات الأساسية لعملنا في المجال الاقتصادي وخصوصاً في ظل الأزمة الحالية، التي تمر بها البلاد، وارتفاع الأسعار للمواد كافة ، وعدم استقرارها وصعوبة الحصول عليها الأمر الذي يستوجب مكافحة مظاهر الخلل والفساد والهدر أينما وجد.

وأكد أسعد حميدان رئيس مكتب النقابة لـ«قاسيون» على ضرورة دعم القطاع العام والخاص بكل الإمكانيات المتاحة، والمحافظة على دوره الرائد لصون وحدة الوطن والدفاع عن مكتسباته، والتعامل مع المؤسسات الدولة لإصلاح مواقع الخلل، والمساهمة في تطوير مختلف القوانين ذات العلاقة بالعمل والعمال، وتعزيز دور العمال في العمل الوطني والقومي، ووضع حد لارتفاع الأسعار، وضرورة إيجاد معادلة بين ارتفاع الأسعار والأجور، والتي يتوقف حلها على مستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وطالب حميدان بالدعم الحكومي للمواد ذات التأثير المباشر على حياة المواطنين، وإيجاد صيغة لإيصال الدعم إلى مستحقيه، وحماية قطاعنا العام وطبقتنا العاملة، ووضع ضوابط كفيلة لربط الأجور بالأسعار ومحاربة الفاسدين والمفسدين، ومكافحة البذخ والفساد ومحاربة البطالة، والفقر، وزيادة الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية، ومنع التغلغل الراسمالي والاحتكار الأجنبي في بنية اقتصادنا الوطني، واختيار الإدارات الوطنية النزيهة، منوهاً أن أي إصلاح اقتصادي لا ينعكس إيجابياً على تحسين أوضاع العاملين لن يكون إصلاحاً!!.

«التسويات»: مَن.. وكيف.. ولماذا؟

بات بديهياً القول إن الطرف الأمريكي «الراعي» للمؤتمر الدولي الخاص بحل الأزمة السورية أراد من شكل تركيبة المؤتمر، لجهة تحديد الوفد المعارض وحصره بائتلاف الدوحة ليكون هو «المحاور» لوفد «النظام» على طاولة جنيف2، أراد أن يصل المؤتمر إلى استعصاء، يريده الأمريكي أن يتحول إلى إفشال وإلغاء، وبالتالي يتواصل مسلسل «إحراق سورية من الداخل»، باستمرار الاقتتال والاستنزاف، متعدد الأشكال والجبهات، بحكم عجز الوفدين عن التحاور والوصول إلى «تسويات» أو «حلول وسط» تنهي الأزمة..!

■ عبادة بوظو

ما يسترعي التناول هنا مباشرة هما قضيتان مترابطتان، أولاهما طبيعة الأطراف المتحاورة إلى الآن بجنيف، وثانيهما تحديد منطق «التسوية» وغاياتها، وبالتالي من سيتنازل لمن، ولماذا؟

من الطبيعي القول إن وفد الحكومة السورية الموجود في جنيف يمثل النظام السوري، بما يعنيه ذلك من مسؤولية أساسية عن انفجار الأزمة وتفاقمها من جهة، وما يوازي ذلك في الوقت نفسه من تمثيل لشرائح سياسية واقتصادية واجتماعية، تكبر أو تصغر، في المجتمع السوري، ولكن لا يمكن إغفالها، من جهة ثانية. في المقابل، موضوعياً، لا يمكن القول إن وفد الائتلاف يمثل نداً في تمثيل شرائح موازية، وإن كان يمثل أحد شركاء المسؤولية عن تفاقم الأزمة ومآلاتها، والسبب وراء ذلك أنه يمثل مصالح القوى الإقليمية والدولية التي صنعته على أمل الحلول مكان النظام، بعملية بتر شامل، تفضي حسب السيناريو الأمريكي إلى إسقاط الدولة ككل، وليس النظام فحسب، وهو ما لم يجر خلال السنوات الأخيرة، بل بقيت حالة الاستنزاف الكلية، بتمسك الطرفين بشعاري «الحسم» و«الإسقاط» العقيمين.

وبحكم هذه التباينات والاختلافات الموجودة بينهما فإن هذين الطرفين تعاملا، ويتعاملان مع جنيف إلى الآن، بمنطق «الغالب والمغلوب»، لينسحب ذلك على تفسير كل منهما لغايات جنيف ومآربه منه، النظام لمسألة «مكافحة الإرهاب»، والائتلاف لمسألة «الهيئة الانتقالية»، في وقت لا يسمح به المنطق لدى النظام بالتنازل أمام الأمريكي والأوربي والتركي والخليجي الذي يمثله وفد الائتلاف، مثلما لا تسمح أجهزة التحكم هذه للائتلاف بالتنازل أمام النظام، بما يعنيه أيضاً من تحالفات وأشكال دعم إقليمية ودولية مقابلة..!

وإن هذه اللوحة المستعصية بالذات هي ما تفرض ضرورة تعديل تركيبة الحضور في مؤتمر جنيف2، ومناخه وأجوائه، بالمحصلة، أي تغيير تمثيل الوفد/ الوفود المعارضة المقابلة للنظام على طاولة الحوار، بما ينسحب على جدول أعمال الحوار، ونقاط أولوياته، وبالتالي منطق أية «تسوية وطنية» وغاياتها، أي الخروج من منطق رفض التنازل بصيغة الغالب والمغلوب لصيغة تقديم التنازلات المتبادلة للوصول إلى الـ«لا غالب ولا مغلوب» وطنياً، مقابل تحقيق شيء جوهري واحد فقط، يتمثل ملخصه لمصلحة الشعب السوري في: إنهاء الكارثة الإنسانية العاصفة بسورية، وحقن دماء السوريين، والحؤول دون المزيد من موتهم جوعاً وبرداً وتشرداً، عبر ثلاثية وقف التدخل الخارجي بكل إشكاله، ووقف العنف إياً كانت مصادره، وإطلاق عملية سياسية بقيادة سورية، تسمح للسوريين فقط بتحديد مصيرهم وخياراتهم السياسية، على أن يؤدي ذلك بمجمله إلى إنجاز مسألتين، أولاهما تأمين إطار مكافحة جدية للإرهاب الوافد إلى سورية، والمنطلق منها كتهديد إقليمي ودولي، وثانيهما توفير المقدمات الضرورية على المدى المنظور للتغيير الجذري والشامل والعميق في البنية السائدة في البلاد، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، بما ينسجم مع تضحيات عموم الشعب السوري وتطلعاته في السيادة، والمصالحة الوطنية الحقة القائمة على المسامحة والمحاسبة، وإعادة الإعمار من منظور وطني غير إلحاقي ولا يفتح باباً جديداً للفساد الكبير، وفي الحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية، واستعادة المكانة الإقليمية والدولية المرموقة لسورية، مع تثبيت بوصلة القضايا الوطنية الكبرى لدى الشعب السوري، وفي مقدمتها تحرير كل الأراضي السورية المحتلة ومواجهة كل المخططات الأمريكية والصهيونية.

تعديل تركيبة الحضور في مؤتمر جنيف2 سيفضي إلى الخروج من منطق رفض التنازل بصيغة الغالب والمغلوب لصيغة تقديم التنازلات المتبادلة لإنقاذ الشعب السوري أولاً

من دون الخروج من الشكل الحالي للتمثيل السياسي في جنيف لن يوضع أي صراع سياسي/ برنامجي، قابل للتفاوض ووضع الأولويات في القضايا الجزئية، موضع التنفيذ، وسيستمر منطق الصراع الميداني العسكري، باستقطاباته وامتداداته الدولية والإقليمية، ليبقى الخاسر الأكبر دائماً هو سورية الوطن والشعب السوري «بما فيه الجيش الوطني، ببنيته وتركيبته»، ولكن مع تجاهل إرادة السوريين ورغبتهم في الخلاص نحو ذاك الأفق فقط..!

وكيف لنا اليوم على أعتاب الجولة3 من جنيف2 أن نجزم بذلك؟ ببساطة لأن غالبية السوريين الذين يرون سلوك الائتلاف ومن يمثله لا يرون به بديلاً حقيقياً عن النظام «فهو يثبت عدم قدرته على الانتقال للفضاء السياسي السوري الجديد»، مثلما لا يفهمون الخلاص بمنطق رغبة بعض أطراف النظام ومتشدديه بالعودة إلى ما قبل آذار 2011، لأن المرء ببساطة «لا يشرب من ماء النهر مرتين».. ولكن الخصم الأكبر الآن هو الوقت وعدادات النزيف..!

الحركة الشعبية.. وخطر الفاشية الجديدة

■ محمد الذياب

الحركة الشعبية اليوم واقع لا يمكن إنكاره؛ فبما أنّها تعني دخول ملايين الجماهير إلى درجة عالية من نشاط سياسي، يمكن القول إنّها باتت ظاهرة تواصل صعودها على النطاق العالمي: ظهرت إرهاصاتها الأولى في مطلع الألفية الثالثة، في العديد من العواصم والمدن الغربية، أمام مؤتمرات مجموعة الثمانية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، في إطار «مناهضة العولمة» والاحتجاج على السياسات الرأسمالية ونهب الشركات العابرة للقارات. ثم واصلت الظهور ضد قانون العمل الفرنسي، وفي انتفاضة المهاجرين في ضواحي باريس. وفي عام 2008 ظهرت في إضرابات المحلّة العمالية في مصر، والاحتجاجات على العدوان الصهيوني على غزّة. إلا أن الظهور الباهر للحركة الشعبية، بدأ في تونس ومصر 2010، بخروج ملايين من الجماهير مع شعار «الشعب يريد..»، وامتدّ إلى العديد من الدول العربية، ثم إلى تركيا، ومؤخّرًا في تايلاند وأوكرانيا وفنزويلا. إذا وضعنا جانباً الشكل الذي اتخذّه ظهور الحركة الشعبية في كل بلد، والعيوب التي ترافقها، أو تُنسب لها، والاتّجاهات التي وُظّفت بها، نجد أن التناقضات الطبقية والسياسية والوطنية هي الجذر الأساسي لهذه الظاهرة التاريخية. فالعالم المعاصر، الذي تعاني الكثير من شعوبه من الفقر والبطالة والتفاوت الطبقي والدكتاتورية والحروب الامبريالية، لم يعدّ مقبولاً أن يبقى هكذا، من وجهة نظر شعوبه، وبالأخصّ تلك الأكثر عرضةً للنهب الاستعماري، وعسف الأنظمة التي أنتجها هذا النهب..

أمريكا تطلق النار..

تعرّضت الحركة الشعبية، منذ بداية ظهورها، إلى خطري العنف واختراق صفوفها وشعاراتها من جانب أعدائها. أمريكا كانت أول من أطلق النار عليها، في مظاهرات سياتل عام 1999 ضدّ عقد اجتماعات «منظمة التجارة العالمية»، ومع تصاعد حدّة تلك التظاهرات وأعداد المشاركين بها، لجأت القوات الحكومية الأميركية في حينه إلى إدخال مجموعات تخريبية تتبع لها لتلك التظاهرات، للإساءة إلى الرسالة السياسية التي حملتها. وتكرّست الطريقة الأمريكية في التعامل مع الحركة الشعبية، وتطورت مع اتساع دائرتها أفقيا وعمودياً. إذ تواجه الحركة الشعبية اليوم، في البلدان التي ظهرت فيها على نحوٍ واسع، العديد من التحديات الداخليّة والخارجية، فضلاً عن ضيق الأفق المؤقّت الناجم عن الطابع العفوي، تواجه خطري التدخل الخارجي والعنف، إذ تسعى أمريكا، ومعها الغرب الأوربي، إلى التحكم بمسار الحركة الشعبية– التي فجّر ظهورها التناقضات المتعدّدة– لتوظيفها في مواجهة الخصوم الدوليين، روسيا والصين، كما هي الحال اليوم في أوكرانيا، مثالاً، أو لمواجهة أنظمة وطنية وديمقراطية، أعاقت النهب الغربي لبلدانها، وخلقت نموذجاً فريداً من العدالة الاجتماعية، كما هي الحال في فنزويلا..

أما الأداة التي لجأت وتلجأ إليها الولايات المتحدّة الأمريكية في ذلك فهي دفع الحركة الشعبية نحو العنف والتسلّح، وتمجيد هذا الخيار، الأمر الذي يفسح المجال أمام زيادة منسوب التدخلات الخارجية، وصولاً إلى تدويل أزمات البلدان، ونزع القرار من يد شعوبها وحصره في إطار المساومات الدولية. ويتوفّر الأساس الموضوعي لانفجار الصراعات المسلّحة، مع ظهور الحركة الشعبية في أي بلد، لدى وجود البعض في السلطة والمعارضة فاسدة ومؤثرة، تحمل برامج سياسية واقتصادية– اجتماعية معادية للحركة الجماهيرية، إذ تسعى هذه الأجزاء للحفاظ على آليات النهب الليبرالية وتتصارع فيما بينها على الإمساك بدفة ذلك النهب، لتستدعي كل أصناف التدخلات الخارجية دون ذلك الهدف، في هذه الحال يصبح اللجوء إلى الحرب خياراً وحيداً لبقائها في السلطة والاستيلاء على الثروة، أما اللجوء إلى الحلول السلميّة فيضع تلك البرامج السوداء تحت مكبّرة الحركة الشعبية التي ما انفكّت رؤيتها تتسع..

تلك التحديات التي تواجه الحركة الشعبية، تتشابه من مكان إلى آخر، وبالأخص تحدي الدخول في نزاع مسلّح، فليس لدى الجناح الفاشي في الإدارة الأمريكية أي خيار آخر لمواجهة الأزمة الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمل في قلب هذه الأخيرة، أمريكا، وعلى هذا الأساس تبلّور أمريكا أدوات متخصّصة بالإرهاب وتسند إليها مهمّة تفجير الصراعات المسلّحة في بلدان عدّة تشهد نهوضات جماهيرية واسعة، كتنظيم القاعدة في منطقتنا، والنازية الجديدة في أوكرانيا، وغيرهما.. إلا أنّ الحركة الشعبية تواصل التعلّم من تجربتها القصيرة بالمعنى التاريخي، إذ تصعد موجات جديدة من داخلها لتنقلب على أخطاء الماضي، ولتسدّ الثغور التي تتسلّل منها العناصر الفاشيّة الجديدة. وعلى هذا الأساس يمكن فهم خروج مظاهرات مناوئة للفاشية الجديدة في أوكرانيا، مدافعةً عن الإرث الحضاري لهذا البلد، بالتوازي تطالب بالتغيير الحقيقي. وكذلك يمكن فهم دعوة الرئيس الفنزويلي، المنتخب ديمقراطياً، للحوار، وهروب المعارضة المرتبطة بالغرب من هذا الخيار.

جميل لمناع: لو كنت مكانك لشاركت بـ«اللقاء التشاوري»

عرضت قناة روسيا اليوم مساء الأحد 2014/2/23 لقاءً تلفزيونياً ضمن برنامجها بانوراما جمع بين د.قدري جميل عضو قيادة ائتلاف قوى التغيير السلمي ورئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وأمين حزب الإرادة الشعبية، ود.هيثم مناع رئيس هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي بالمهجر، حيث تناول اللقاء بعض وقائع المعارضات السورية وبعض إحداثيات مؤتمر جنيف2. اللقاء الذي أظهر الفروقات في رؤية وسلوك وطروحات وحتى تفسيرات «ائتلاف التغيير» و«الهيئة» للأزمة السورية ولـ«جنيف» فيما مضى إلى الآن، لم يتسع وقته بحكم المدة وطبيعة إعداد البرنامج، فيما يبدو، لمناقشة سبل الخروج من واقع تباعد قوى المعارضة الوطنية السورية في الداخل، وضرورة تقريب رؤاها، بغية تعديل طاولة الحضور على صفوف المعارضة السورية في جنيف2، بهدف الوصول إلى مخرج آمن وناجز من تلك الأزمة. وفيما يلي نص الحوار الذي أداره أرتيوم كابشوك:

أهلاً بكم في برنامج «بانوراما» نستضيف معنا في الاستوديو د. قدري جميل أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة الجبهة الشعبية من أجل التغيير والتحرير والنائب في مجلس الشعب السوري، ومعنا من باريس هيثم مناع رئيس هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي في المهجر.. أهلاً وسهلاً بكما ضيفينا الكريمين في «بانوراما».

● بدايةً د.قدري نبدأ بحالة المعارضة السورية بكل أشكالها، داخليةً كانت أم خارجية. وفي هذا الموضوع تصلني آراء الكثير من المشاهدين وتعليقات مستخدمي موقع روسيا اليوم وصفحة «بانوراما» على الفيسبوك وفي المواقع عموماً، ووجدت تعبيراً يقول إن كل ما في الأمر هو المتاجرة في سوق المناصب الوهمية، فهل توافق على أن المصالح الشخصية هي أحد الأسباب التي تعطّل الحوار السوري؟

جميل : أنا أيضاً قرأت تعليقاً أعجبني يقول بأن نتائج جنيف2 بين الطرفين هي تعادل سلبي «صفر- صفر» ولكن الخاسر الأكبر هو الشعب السوري، لأن كل دقيقة وكل ساعة وكل يوم يمر دون تقدّم باتجاه الحل يعني مزيداً من المأساة والضحايا والعنف، لذلك فالناس العاديون يريدون الحل وهم سيقيمون جميع الأطراف- المعارضة والنظام- من خلال جديتها في تقديم حلول جدية في جنيف والسير نحو مخرج جدي من الأزمة السورية. إذا أردت أن أكون واقعياً، فإن الأغلبية الساحقة من السوريين لم تعد تعتبر حالها الآن معارضة أو موالاة بقدر ما أصبح الخلاص من الواقع الحالي هو ما يهمها بالدرجة الأولى. لذلك، فسيُرسى الأساس اليوم لتلك القوى السياسية الجدية التي ستلعب دوراً في إيجاد مخرج من هذه الأزمة، أما تلك القوى التي لن تلعب هذا الدور فأعتقد أن الشعب السوري سيعاقبها لأن ذاكرته لا تنسى.

● د.هيثم، بما أن الكل في المعارضة الداخلية والخارجية يدّعي بأنه غيور على الشعب السوري وبأنه يدافع عن قضية عادلة ويدعي أشياء جميلة من الناحية اللفظية والنظرية، فهل الكل انتهازيون؟ وهل جميعهم يصارعون من أجل المناصب؟

مناع: المسألة أخطر من ذلك، يمكن أن يكون المنصب والمال السياسي وأشياء أخرى كثيرة تلعب دوراً أساسياً في تقرير مصيرنا للأسف. إن أي بلد يقع في العالم الثالث اليوم «تكثر سكاكينه» وبالتالي لا يعود بإمكان أهل البلد لوحدهم أن يقرروا مصيرهم للأسف. لقد كان لدينا دائماً غيرة وحرص على ألا يكون أي أحد أو أي طرف- حتى عربي- طرفاً في حل القضية السورية وأن نحل مشكلاتنا بأيدينا. للأسف كان هناك تعنّت من السلطة الديكتاتورية، ونوع من الشعور بأن الأمور هي مجرد مؤامرة خارجية عالمية ويجب مواجهتها. بالتأكيد لا يوجد بلد في العالم الثالث وفي البلدان غير القادرة على أن تملك الحد النسبي الأعلى من سيادتها، إلا والمؤامرة موجودة في أيام السلم والحرب، لكن أن يتمسك السلطان السياسي بهذه النظرية ويعتبرها أساساً لحراك ذهب فيه حتى الآن أكثر من مئة وأربعين ألف شهيد من هنا وهناك- وأنا أعتبر أن كل من سقط في الأرض السورية شهيد، وكل دم سوري مقدس، ولا أعتبر أن هناك من سقط في قضية عادلة أكثر من غيره خاصة بعد أن أصبحَ الغرباء يقررون مصير العنف في البلاد- بالتالي فإن المشكلة الأساسية هي أن هذه السلطة مصرة منذ اليوم الأول وحتى مؤتمر جنيف على أنه لا يوجد شيء في المجتمع السوري وبأن أحواله بألف خير، وبالتالي وبما أنه لا توجد مشكلة، فلنواجة المشكلة الرئيسية وهي الإرهاب، ولنعد إلى الكلمة التي استعملها السيد قدري جميل وهي كلمة الخلاص «أرجعونا كما كنا قبل الثامن عشر من آذار». إن هذه الصرخة تريد أن تكون كل الخسائر التي دفعناها في البنيات التحتية والقدرات البشرية وفي جيل كامل من السوريين، أن نعود إلى وضع كان السيد فيه هو الاستبداد والفساد كما تعرف كل الناس. هناك مشكلة حقيقية في التناول والتعامل مع جنيف والحل السياسي، وهناك مشكلة في تغيير عقلية من لم يصدق بعد بأن الأوضاع كانت أردأ من رديئة، ولذلك كان هناك حاضنة لكل ما حدث، بما فيهم الشيشان ومن جاؤوا من لبنان وكل من نراه اليوم على الأرض السورية من أكثر من ثمانين جنسية.

جميل: لو لم يكن «جنيف» موجوداً اليوم لكان كلامنا عن إصلاح وفد المعارضة وإعادة ترتيبه وتكوينه غير ممكن وإن أهمية جنيف أنه فتح أفقاً جديداً حيث كان الخيار أمام الطرفين إما القتال أو القتال ولكن اليوم هناك بديل آخر هو الحل السياسي

● د.قدري، هل تعتقد أن النظام أصبح الآن يعترف بوجود معارضة سورية شرعية حيث أن مجرد جلوسه مع بعض المعارضة في جنيف قد لا يعني كثيراً لكنه من جانب آخر قد يعني الكثير؟

جميل: قبل أن أجيب عن سؤالك، دعنا نقوم بمقاربة شاملة لمسؤولية الأطراف لأننا في لحظة حاسمة وعند مفترق طرق. أنا موافق على أن النظام متعنّت وبأنه بنى الكثير على إمكانية انتصاره بالقوة. ولكن في الطرف الآخر، أعتقد أن جزءاً من المعارضة قد أعطاه حججاً كافية لكي يسير بهذا الطريق، وجزء هام من المعارضة لم يلعب دوره في إجبار النظام على التراجع عندما كان التراجع ممكناً في حينه. مثال: عقد مؤتمر تشاوري هو الأول من نوعه للحوار الوطني في العاشر من تموز من عام 2011، ولم يحضر هذا اللقاء من المعارضة سوى الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، أما الأطراف الأخرى فلم تحضر مع أن البيان النهائي لهذا اللقاء كان إيجابياً بسبب الدور الذي لعبه المستقلون والمعارضة وغيرهم، وتم الحديث لأول مرة وبشكل صحيح عن ضرورة تغيير المادة الثامنة، بمعنى إذا كان النظام هو بطل الفرص الضائعة خلال المرحلة الماضية، فإن جزءاً من المعارضة قد خُلقت عنده أوهام من الخارج حول إمكانية تحقيق انتصار سريع خلال المرحلة المقبلة. وأنا أعلم أن قسماً من المعارضة لم يأت إلى اللقاء التشاوري تحت حجة أن هذا الأمر سيؤدي لإطالة عمر النظام، بينما فقد الشعب السوري عشرات الآلاف من أبنائه تحت ثقل هذه الأزمة المستمرة منذ ثلاث سنوات، لذلك أعتقد بأنه يجب إجراء مراجعة نقدية جدية من الجميع. نحن نعرف النظام ونعلم أخطاءه ونعرف عقليته والمشكلة الموجودة في بنيته...

● هل تعتبر أن النظام يحاور المعارضة في جنيف بصفة جدية؟

جميل: الموضوع لا يُقاس بالنيّات، فأنا أتعامل مع وقائع ملموسة، المعارضة هي قوة موجودة على الأرض بمختلف أشكالها وتشكيلاتها، إضافةً إلى ذلك فهناك تدخل خارجي يدعم بعض أطراف المعارضة بشكل مسلح، لذلك فإن الموضوع ليس كون النظام يتعامل بجدية أم لا، الموضوع هو أنه يضطر للتعامل.

● إذن ما هي الحكمة في إبقاء رجاء الناصر وعبد العزيز الخيّر معتقلين حتى الآن؟

جميل: لا يوجد أي حكمة في هذا الأمر، والنظام لم يعترف إلى الآن بأنهما معتقلان لديه، وهذه إحدى المشكلات الكبرى.

● السادة الذين ذكرناهم يوصفون بالمعارضين المعتدلين أيضاً، من وجهة نظر الحكومة!

جميل: ليسا معتدلين فحسب، أنا أعتقد أن هذين الإثنين هما من قادة المعارضة العاقلين جداً، وكان بإمكانهما لعب دور إيجابياً في الوصول إلى مخرج وفي جنيف2 ذاته أيضاً.

● د.هيثم، قلت في أحدث مقال لك بأنك لا ترغب بالمشاركة في الفشل المبرمج، ولكنك أيضاً أشرت إلى أنك بالرغم من كونك من أول المدافعين عن جنيف1 في مراحل متطورة جداً عنه أصبحت محامياً للقضية الخاسرة أصلاً... هل تشعر بالندم ولو للحظة على إعلانك الاعتذار عن حضور مؤتمر جنيف2 لأنك لو كنت هناك

مناع: كان لدينا دائماً غيرة وحرص على ألا يكون أي أحد أو أي طرف- حتى عربي- طرفاً في حل القضية السورية وأن نحل مشكلاتنا بأيدينا

على الرغم من استهداف متشددي النظام لقريتي وأفراد أسرتي

شخصياً أنت ووفد المعارضة الأخرى فهناك من يقول بأن هذا الحضور كان يمكن أن يكون له أثر إيجابي حتى على موقف النظام، وكان من الممكن أن تكون النتائج أفضل نسبياً وأن يجري تأمين قدر أكبر من المحصلات الإيجابية؟

مناع: أريد أن أقول كلمة لكي لا يفهم الموقف السلبي على أنه موقف سياسي ثابت، وكأننا نريد أن نقاطع هنا وهناك، عندما جرى النقاش حول مسألة الحوار في صفوف المعارضة السورية، قلت على إحدى المحطات البريطانية في حلقة حول سورية بأن من يلغي كلمة الحوار فهو يفتح المجال أمام العنف والتطرف، فإما أن تناضل بالعمل السياسي والمدني السلمي، وإما أن تختار الوسيلة الأخرى وهي العنف مهما كان شكله وطبيعته، وبالتالي نحن رفضنا حتى «جمعة لا للحوار»، وعندما اتصل بي الأستاذ فاروق الشرع عبر ابنه وقال لي بأنني مدعو إلى المؤتمر، رحبت بذلك وقلت له فليكن عدد المعارضين كبيراً وبأنني سأتواصل مع عدد كبير من الناس من أجل أن يكون المؤتمر تمثيلياً بالفعل، أي أن تكون فيه أطراف متعددة، من المتطرف إلى المعتدل وليس فقط وجه واحد لأن الانتفاضة السورية– كما كنا نسميها في 10 تموز– تضم أطيافاً عديدة، وهذه الأطياف هي التي تقرر مصير نجاح المؤتمر ومن الضروري حضورها، وكان جوابه إيجابياً حتى أنه قال إنه على استعداد للتعاون في حال أردنا كمعارضة اقتراح قوائم، لكن بعد هذا الاتصال تم الهجوم على قريتي وقرية الأستاذ حسين العودات الذي يعرفه جيداً الدكتور قدري، هذه القرية لا يتجاوز عدد سكانها ألفي نسمة، وقد تم اعتقال قرابة 56 شخص فقط من عائلتي وعائلة الأستاذ حسين، وتم اعتقال ثلاثة أضعاف هذا الرقم من مجمل سكان القرية، وكان أخي تحت التعذيب لدى «القوى الجوية»...

● هل تعتقد أن هذه الممارسات كانت تهدف للضغط عليك شخصياً؟

مناع: نعم، عليّ وعلى الأستاذ حسين العودات وعلى أشخاص آخرين من المنطقة، ممن كانوا مع ما أسماه حسين العودات بالتسوية التاريخية، ويجب أن يكون هناك تسوية لأنه لا يمكن الاستمرار بالمواجهات التي تؤدي إلى عنف لا نعرف متى يقف. بالتالي فهناك من يقول لك تعال إلى الحوار تحت السكين، هل هذا حوار يا دكتور قدري! لقد تكررت هذه القصة مع أكثر من عشرة مناضلين ومناضلات كانوا قد أعربوا عن موافقتهم على حضور مؤتمر دمشق، وبالتالي فكان هناك من يقول تعال إلى الحوار وأهلك وأصحابك في السجن تحت التعذيب لكي نقول لك بأنك نكرة، وهذا ليس حواراً. من هنا فإنه يعزّ عليّ أن أرفض، لأنني أحترم فاروق الشرع كثيراً، وحتى في الأيام التي كنا فيها في ألد خصومتنا كنت أحترمه كخصم.

● لكن د.هيثم يبدو أنه تتم صناعة القرار حالياً وأنتم بعيدون؟

مناع: من هذه النقطة سأصل إلى سؤالك وهو سؤال مهم جداً، لأني أذكر أن ثلاثة أرباع من حضر في مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية لم يكن قد سمع لا بإعلان جنيف ولا بمؤتمر جنيف، وعندما تكلمت في هذا الأمر مع بعض الأصدقاء بمن فيهم مسؤولون كبار في أحزابهم ومؤسساتهم، شعرت بأني قادمٌ من كوكب المريخ. لقد تابعت جنيف قبل أن يعقد وشاهدت اللقاءات مع المثقفين والخبراء الأجانب والعرب وتابعت كل هذه المسائل بحكم كوني بين باريس وجنيف، وبحكم علاقاتي، ولكن الذي حدث وما نبهنا إليه، وقد قلت للسيد لافروف في موسكو بأن عقد المؤتمر ليس هو المهم حيث أنه إذا عُقد من أجل عقده فحسب فإنه سيفشل، المهم هو إنجاح المؤتمر ولهذه الغاية قامت حملة دولية شارك فيها الأمريكي والبريطاني والفرنسي منذ شهر تموز 2012، وأنا اجتمعت بمسؤول انجليزي في السفارة في عام 2012 فقال لي «نحن نناقش الخطّة»، والناس لم تكن تريد جنيف جدياً، لذا فإن عوامل الإفشال كانت قائمة برأيي.

حتى في إعادة بناء المعارضة الخارجية تم وضع فقرة أسميها «ضد جنيف» وهي رفض التفاوض والحوار وضد جنيف، ومع ذلك قاتلنا ودافعنا، لذلك فالجملة التي قلتها تم فهمها بشكل خاطئ، حيث أنني عندما قلت بأنها قضية خاسرة فهم من جعلوها خاسرة، فهي كانت القضية التي يمكن أن تنقذنا ومازال هناك فرصة حتى اليوم لإعادة القطار إلى السكة.

● ننتقل للدكتور قدري.. محاولات توحيد صفوف المعارضة فشلت، محاولات عديدة شاركت بها حضرتك ود.هيثم مناع، برأيك أين المخرج السوري؟ لافروف يؤكد وروسيا تؤكد أن القرار بيد السوريين، فإذا أين السوريون من صف واحد وموحد ومتماسك؟؟

جميل: أولاً أريد أن أدقق شيئاً صغيراً.. لو كان سوف يتم عقد المؤتمر التشاوري في 10 تموز وأنا أحضره فقط كمعارض كنت لذهبت إليه لأن اسمه تشاوري، أي قراراته غير ملزمة، لكي أسمعْ رأيي، وأنا استخدمت هذا اللقاء التشاوري لأنه كان يبث على التلفزيون بشكل مباشر وقد تكلمت لمدة سبع دقائق وقد سمعني ملايين السوريين، وباعتقادي أنه بالنسبة للمعارضين الآخرين لم يكن شيئاً سيئاً أن يتكلموا بشكل مباشر مع كل الشعب السوري أيضاً ويستخدموا هذا المنبر لنشر أفكارهم وآرائهم.

ثانياً، المؤتمر التشاوري كانت نتائجه إيجابية، ومشكلة النظام إنه لم يطبقها ولو طبقها في حينه لما كنا قد دخلنا في هذه الأزمة العميقة التي نعيشها الآن هذه هي مسؤولية النظام، أما مسؤولية جزء من المعارضة هي أن الخارج أوهمها أن النظام سوف يسقط خلال العيد، فلا داع كي تحضروا لأن حضوركم سوف يعطيه القوة ليستمر، ثم تبين أن هذه الأوهام هي أوهام بأوهام فقط، أي أنهم قد باعوا المعارضة هواءً وأوهاماً، وهذه الأوهام ورطتهم في مواقف غير واقعية. النكتة التي يذكرها السوريون جيداً أن النظام كان يقول إن الأزمة في سورية سوف تنتهي بالأسبوع المقبل أو خلال عشرة أيام تكون Wlانتهت، كما حال المعارضة: هذه الجمعة إسقاط النظام والجمعة الثانية سوف يسقط، ولقد استمرت هذه الحالة سنوات عملياً، ونحن منذ اللحظة الأولى كنا نقول إن المواجهة لن تسمح حسب الموقف لأي طرف من الأطراف بحسم الموقف ويجب الذهاب للحوار، ولكن أقول إن في النظام مجموعة من المتشددين لا يريدون الحوار وأعتقد أن الذين هاجموا قرية الأستاذ هيثم مناع هم هؤلاء المتشددين الذين كانوا لا يريدون له ولأمثاله أن يحضروا هذا اللقاء التشاوري، ولكن لو كنت أنا مكانه لكنت ذهبت إلى هذا اللقاء لأن المهم هو إنجاح هذا التواصل والذهاب بهذه الجعبة إلى الأمام أكثر فأكثر لأن هذا اللقاء غير ملزم ولا يصدر قرارات.. أصدر توصيات، هذا بالنسبة إلى اللقاء التشاوري.

أما فيما يخص مؤتمر جنيف2، نحن منذ اللحظة الأولى ومن خلال المقابلات والتصريحات الصحفية التي قمت بها، قلت إن عقد المؤتمر بوفد معارضة غير متوازن سيؤدي إلى عرقلة نجاح المؤتمر، ولكنني كنت مُصِرّاً على بدئه بأي شكل كان، امتثالاً بالقول «فلنبدأ ونرَ». اليوم أنا والأستاذ هيثم نتكلم عن إصلاح وفد المعارضة لنعيد ترتيبه وتكوينه، بينما لو لم يكن جنيف موجوداً لكان هذا الطرح غير ممكن. إن أهمية جنيف أنه فتح أفقاً جديداً، وكان الخيار أمام الجميع من الطرفين إما القتال أو القتال، واليوم الخيار هو وجود بديل آخر وهو الحل السياسي. ومن أين تأتي أهميته؟ أنه أوتوماتيكياً له ديناميكيته الداخلية ليعيد الاصطفافات على الأرض وفي الأوساط السياسية والشعبية كلها.

● د.هيثم من جانب آخر هناك ما يقابل الزخم الجديد والحوار السلمي من محاولات ما، يمكن تفسيرها بالاستعدادات الجديدة لمرحلة جديدة من التسخين ليصبح الرهان لدى بعض الأطراف على الحل العسكري وأنه مازال قوياً..؟

مناع: سوف أعطي جملاً فقط:

أنا صاحب تعبير «قصتنا طويلة»، وقد استخدمته عندما كان البعض من معارضة الخارج والمجلس الوطني يتحدثون عن أسبوعين، وكنت أهزأ منهم في الإعلام ودفعت ثمن ذلك غالياً، وبالتالي لم يكن لدينا أوهام، ولم نمد يدنا لأحد.

بالنسبة للتحضير العسكري الخارجي، يوجد مثل شعبي يقول: «الكلب الذي يعوي لا يعض». والحرب اليوم نصفها مفاجئة وعندما يصرح أحدهم بأنه سوف يقوم بحرب فإنه لا يقوم بذلك، والأمريكيون لن يدفعوا ليرة إضافيةً واحدة من أجل سورية لأنهم يريدون الكسب وليس الخسارة.

وانتهى اللقاء وسط تساؤل د.جميل عن الوقت المخصص لمناقشة سبل تقريب المعارضة الوطنية السورية..

جميل: نتائج جنيف2 بين الطرفين هي تعادل سلبي «صفر- صفر» ولكن الخاسر الأكبر هو الشعب السوري لأن كل دقيقة وكل ساعة وكل يوم يمر دون تقدّم باتجاه الحل يعني مزيداً من المأساة والضحايا والعنف

مناع: تم الهجوم على قريتي التي لا يتجاوز عدد سكانها ألفي نسمة وتم اعتقال قرابة 56 شخصاً فقط من عائلتي وعائلة الأستاذ حسين العودات وتم اعتقال ثلاثة أضعاف هذا الرقم من مجمل سكان القرية وكان أخي تحت التعذيب ولذلك لم نشارك في اللقاء التشاوري

من الذاكرة

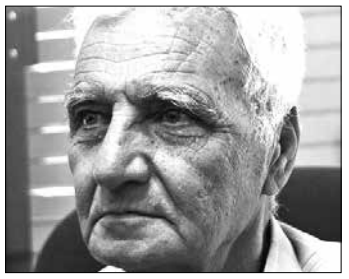

■ محمد علي طه

الخاص والعام

أن تفقد قريباً أو صديقاً أو رفيقاً أمر يشجي الصدر والفؤاد، ويبعث في النفس الأسف والأسى ويوقظ عين الخاطر والخيال، ويثير الذاكرة لتستعيد كخطف البصر شريطاً من صور رصدتها العين وحفظها الوجدان، وتلك حالتي التي عشتها خلال الفترة القليلة المنصرمة، إذ سمعت خبر رحيل ثلاثة أعزاء، حمل لهم قلبي عاطفة الحب والاحترام وهم على التوالي:

الرفيق أبو محي الدين محمد حسن ميقري عامل البلدية الذي آثرني بأول ««بدلة رسمية»» استلمها من المحافظة وأصرّ أن تكون لي، وأنا مدرّس في ثانوية ابن العميد، وقد استجبت لرغبته وارتديتها لمدة ثلاثة أيام، ثم أعدتها وأنا ممتن حتى العظم لهذه الهدية الغالية.

والثاني الرفيق محمد سليم الدهش الذي جمعتني معه مدرسة حزبية في صوفيا قبل اثنين وثلاثين عاماً، واستمرت صداقتنا حتى رحل.

والثالث هو الرفيق فرج الله الموصلي الذي تعرفت اليه لأول مرة في أواخر عهد الوحدة أيام كان واحداً من الرفاق الذين قادوا النشاط الحزبي السري في دمشق في أحلك الظروف وأصعبها، فاستحق تقدير واحترام ومحبة كل من عرفه.

واليوم يمتزج الشعور الفردي الصادق، بإحساس أعمق وأوسع يعم نفوس أبناء شعبنا بفقدان أحبة وأعزاء، في أتون القتال على أرض الوطن، وهو إحساس وطني وإنساني يؤكد أن الإنسان أخو الإنسان، هذه الرابطة الوشيجة التي تزداد التحاماً خلال الملمات والمحن، فعلى مدار الأزمة الدامية التي انهكت الوطن وأهله، لم تبق أسرة في طول البلاد وعرضها إلا وأثقلها الحزن والألم والبلاء، ومع ذلك فهناك من «يسعى» مستميتا لإطالة أمدها وتأجيج أوارها ليستمر نزف الدماء والتمزق والخراب، إنهم قوى الفساد والظلام المنفلتون من عقالهم، تجار الدم والمصائب الذين يجهرون بكل خسة وصفاقة وهمجية أنهم يمثلون الشعب «رغم أنفه» ويستشرسون لمنع أي تصالح وطني، وكل بادرة حوار يجمع السوريين لإخراج سورية من دوامة القتل والدمار...

إن المتشددين والفاسدين وكل أمراء الحرب في الداخل والخارج غير معنيين لا بجنيف ولا بأي حل حقيقي للوضع الكارثي العاصف بسورية.

بينما شعبنا بكل قواه الشريفة يرى أن مصلحته الفعلية تتمثل في منع التدخل الخارجي بكل أشكاله ووقف العنف أياً كانت أطرافه، وإطلاق العملية السياسية السورية...

وهذا ما سيكون لأنه كما يريد الشعب: قدر لا راد له...

الأزمة تزيد الفجوة بين الآمال و«الواقع الجديد» لقطاع التعليم

تأثرت جوانب العملية التربوية والتعليمية قبل حدوث الأزمة الوطنية العميقة بالتغييرات الشكلية سواء على مستوى المناهج أو طرائق التدريس... إلخ فذهبت إلى مزيد من التراجعات على أساس المدخلات والمخرجات التعليمية.

■ عابدين رشيد

وبقي ذلك الخلل مستمراً وبدون علاج موضوعي مما أدى بدوره إلى تفاقم المزيد من المشكلات التربوية وانعكاس ذلك على مفهوم التنمية الشاملة ثم جاءت الأزمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية لتزيد الفجوة بين الآمال والواقع الجديد.

إن السياسات التربوية التي تفرعت عن اتباع «الليبرالية الاقتصادية» قد عرقلت مهمة التربية في التغيير المنشود باتجاه الفكر التلقيني حتى أصبح النظام التربوي برمته في حالة «الاستعصاء المركب» نتيجة للأزمة الحالية التي مضى على عمرها حوالي ثلاث سنوات تحمل فيها الطلبة والكوادر التدريسية الكثير من المعاناة والمأساة التي لم يعرفها أبناء هذا الوطن من قبل.

جملة «وقائع» كارثية

وانطلاقاً من ذلك يمكننا استخلاص بعض تجليات الأزمة والمتمثلة بما يلي:

● تعرض المدارس لظاهرة التفجيرات والاعمال العسكرية، التي راح ضحيتها كثير من التلاميذ وهم على مقاعدهم الدراسية بالإضافة إلى تعرض الكادر المدرسي في بعض المناطق إلى حوادث الخطف والقتل تحت مسميات غير حضارية.

● حجم الدمار الذي لحق بالمدارس كلياً أو جزئياً بلغ حوالي 3000 مدرسة، وبينما عدد المدارس التي يقيم فيها النازحون حوالي 1000 مدرسة، وفق ما ورد في تقرير صدر عن الهيئة السورية للتربية والتعليم في 2013/4/18. ويضيف التقرير أن نسبة الطلاب المتضررين كلياً بلغت حوالي 38% بينما نسبة المتضررين جزئياً عن توقف الدراسة بلغت حوالي 34%.

● تضخم عدد الطلاب في بعض المدارس وصل حوالي 70 طالباً في الشعبة الصفية الواحدة وهذا الأمر يؤدي إلى الفوضى واللامبالاة وتشكيل ضغوط نفسية مختلفة على الطالب والكادر التدريس والإداري.

● انتقال أسر هؤلاء الطلاب إلى أماكن غير مستقرة وعدم قدرة هؤلاء على التكييف مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة فيتعرضون لأبشع أنواع الاستغلال وخاصة «أسعار الإيجارات» من قبل العقارات.

● استحالة إجراء الامتحانات العامة والانتقالية في المناطق الساخنة أو التي هي خارجة عن سيطرة الدولة بالمعنى الإداري، وعدم وجود أوراق الإجابات في المناطق النائية، وصعوبة تأمين الكتب المدرسية في مراكز المحافظات وانعدامها في أطراف المدن«المناطق الساخنة»، وغياب اللباس المدرسي هناك «الموحد».

● تدني نسبة الدوام وانخفاض نصاب المعلمين في المناطق الآمنة، وانعدام الدوام في المناطق الساخنة.

● معاناة المعلمين في إرسال المثابرات إلى معتمدي الرواتب.

نسبة الطلاب المتضررين كلياً بلغت حوالي 38% بينما نسبة المتضررين جزئياً عن توقف الدراسة بلغت حوالي 34%.

وفي الختام، فإن حجم المعاناة والمأساة الإنسانية يزداد يوماً بعد يوم وأمام مرأى العالم وعيونهم ومعها تزداد تحديات التربية المستقبلية التي يجب أن تحمل في طياتها وأهدافها الفهم العميق والعلمي والمعرفي لمنطق الحاضر وإدارة أزماته باتجاه تغيير جذري في أهداف التعليم ومضامينه نحو بناء جيل «كيف يفكر ويبني».

تربية الحسكة.. خطوة إيجابية غير كافية

يعمل في مديرية تربية الحسكة ومجمعاتها التربوية العشر، نحو 50 خريجاً جامعياً شاباً موزعين على اختصاصات كلية التربية من إدارة وتخطيط وإحصاء ووسائل تعليمية وغيرها، ولأول مرة يتاح لاثنين منهم يتمتعان بسمعةٍ جيدة ومقدرة علمية وعملية عالية أن يكونا في موضع المسؤولية وإذا ما تم تثبيتهما به يمكن أن يحققا نقلةً مهمة في خدمة العاملين من المعلمين والمدرسين وخاصةً في مجال أتمتة العمل والتخلص من المركزية والروتين وبعض الفساد المرتبط بهما..!

■ مراسل قاسيون

من المفترض أن تقدم المديرية ومجمعاتها التربوية خدماتها لعشرات الآلاف من الطلبة والمعلمين، حيث تعتبر أكبر دوائر القطاع العام في المحافظة، ولكن عملها يتسم بالروتين الممل والمركزية الإدارية بشكل كبير، ويظهر ذلك بشكل جلي في كثير من الإجراءات التعسفية التي تفتقد المرونة والاستجابة الفعالة والسرعة في معالجتها. ومنها الطريقة البدائية والمعايير غير الشفافة التي تهيمن على قضية تعيين ومناقلات المعلمين والمدرسين بدءاً من تقديم الطلب حتى البت فيه لاحقاً، مما ينعكس على نشاط المديرية والمعلمين والمدرسين على حساب جوهر العملية التعليمية داخل القاعة الصفية، بينما يمكن حلها ببساطة وبشكل عادل عبر مفاضلة عامة ومعلنة على الشواغر في بداية كل عام.

كما لا يزال الازدحام على التسجيل في نشاطات وبرامج المديرية ظاهرة متكررة ومزعجة كما حدث أثناء تسجيل الطلاب الأحرار لشهادتي الثانوية والتعليم الأساسي في يومه الأخير حيث شهد إطلاق النار لتنظيم الدور، رغم أن حلها بسيط أيضاً بزيادة عدد مراكز التسجيل ومنافذها.

ولا تقدم المجمعات التربوية الموزعة على مدن وبلدات المحافظة الواسعة خدمات تذكر لآلاف المعلمين والطلبة، وتسيطر على عملها المركزية الإدارية كما المديرية رغم أن موظفاً واحداً قادر على حل معاناة آلاف المعلمين من خلال حاسوب شخصي واحد.

وعلى سبيل المثال يحتاج المعلم الراغب بالحصول على بيان بالراتب أن يقطع مسافة 320 كيلو متر ذهاباً وإياباً بين مدينتي المالكية والحسكة، بينما يمكن ببساطة تحميل برنامج الرواتب على ذاكرة إلكترونية «فلاشة» يمكن توزيعها على المجمعات التربوية وتحديثها باستمرار.

وكثير من الخدمات التي يحتاجها المعلمون والطلاب مشابهة لبيان الراتب، وهي مشكلة لا تغيب عن أحاديثهم، لكن لا يوجد لحد الآن نية حقيقية لتسهيل العمل من خلال قرارات غير مألوفة تحاكي التطور التقني الذي وصلت إليه الحياة.

خطوة جريئة!

وإذا كانت مشاكل القطاع التربوي – التعليمي مزمنة وهي انعكاس لمجمل الوضع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في البلاد، واصلاحه يتطلب تغييراً جذرياً وشاملاً فأن مثل هذه الخطوات واعتماد مبدأ الكفاءة في التعيين، من الممكن أن يساهم في تخفيف حدة الازمات المختلفة في هذا القطاع الحيوي الغارق في الروتين وأغلب قياداته تم تعيينهم بقرارات لا علاقة لها بالكفاءة غالباً.. إنّ هذه الخطوات تدفعنا للمطالبة بتثبيت هذا النهج وتوسيعه من أجل تطوير العمل وتوفير الخدمات لعناصرهما من معلمين ومدرسين وكوادر وتلبية حاجاتهم وتوفير خدماتهم.

المفقودون..
الجرح السوري المفتوح وعدد المسجلين 16000

أيام قليلة وتنهي الأزمة السورية عامها الثالث، وقد حملت في طياتها الويلات والمآسي للسوريين، العديد من هذه المآسي ستبقى عالقة في وجدان السوريين وعلى رأسها الملف الذي سيبقى كما الجرح المفتوح، ملف المفقودين والمخطوفين والمغيبين.

■ نسرين علاء الدين

حكايات وقصص لن تنتهي مع أي حل كان، فكيفما اتجهنا في سورية سنجد صوراً لشباب ونساء كتب عليها مفقود أو خرج ولم يعد وأكثر ما يؤلم هو صور لأطفال كتب عليها وجد وحيداً.

حمص بداية القصة

ما أن بدأت تتصاعد وتيرة الأحداث الأمنية في مدينة حمص حتى بدأ الجميع بسماع قصص عن تعرض مدنيين وموظفين في بعض الأحياء المعارضة للخطف أثناء مرورهم في تلك المناطق، ولكن هذا الأمر تطور وحصلت حالات من الخطف المقابل حيث قام عدد من الأشخاص بخطف مدنيين من الأحياء المعارضة أثناء مرورهم في الأحياء التي تصنف بالموالية للحكومة السورية ويعد ملف المخطوفين من أبناء حمص وعلى أرضها من أكبر الملفات حيث يقدر عدد المخطوفين بـ2400 مفقود مسجل.
قال الصحفي محمد علي الضاهر لقاسيون: إن هذا الرقم قابل للزيادة لأن هناك حالات لمخطوفين ومفقودين غير مسجلة نظراً لخروج عدد كبير من الأهالي إلى خارج حمص أو حتى خارج القطر، إلى جانب وجود حالات يخشى فيها الأهالي على حياة أبنائهم إذا ما قاموا بتسجيل أسماء أبنائهم في عداد المخطوفين، ويضيف الضاهر تفاءلنا كثيراً في حمص عندما خرج في الأيام الماضية عدد من المدنيين من منطقة حمص القديمة حيث يوجد ما يقارب الـ400 مخطوف داخل أحياء حمص القديمة وذلك حسب الأهالي، لكن المسؤولين في الأمم المتحدة لم يبدوا اهتماما كما يجب بهذا الملف الإنساني.

بالأمل يبقون أحياء

لا يفارق الهاتف المحمول يدها أبداً وتراها دائمة التحرك كي تكون جودة الشبكة جيدة، فحياة زوجها كما تقول معلقة باتصال على هذا المحمول. «أحمد .ع» طبيب يعمل في أحد المشافي خرج كما عادته إلى عمله منذ الشهرين وإلى اليوم لم يعد إلى منزله، تقول هند كان أحمد حريصاً على أن لا يخرج في التوقيت نفسه أو يسلك ذات الطريق أثناء توجهه إلى عمله وخاصة أن عدداً من رفاقه قد خطف، وتضيف تلقيت اتصالين من الخاطفين في الاتصال الأول سمعت صوت زوجي وفي المرة الثانية طلب الخاطفون مبلغ 3ملايين ليرة، لكن المبلغ غير متوفر فنحن خرجنا من منزلنا وعيادة زوجي نهبت وأحرقت واليوم لا أملك ربع المبلغ المطلوب ويقوم الأهل والأصدقاء بجمع بقية المبلغ لكني أخشى من عدم تأمين المبلغ وبالتالي أخسر زوجي.
*لا تملك أم فراس جواباً لأسئلة أطفالها عن موعد عودة والدهم إلى المنزل، تقول أم فراس يعمل زوجي سائق سيارة أجرة خرج إلى عمله منذ السنة تقريباً وبعد يومين على خروجه اتصل معنا شخص قال أن زوجي لديهم وجعلني اسمع صوته، طلب الخاطفون مبلغ 500 ألف ليرة سورية بعت سيارة كانت لدينا ودفعت المبلغ بعد أن غير الخاطفون مكان التسليم أكثر من مرة وعندما سلمتهم المبلغ قالوا لي أن زوجي سيعود إلى المنزل في اليوم التالي ومضى على هذا الاتفاق ما يقارب العام ولم أعد أعلم عن زوجي شيئاً، ولم يعد يتصل بي الخاطفون وحاولت كثيراً الاتصال بالأرقام التي تحدث منها الخاطفون لكن دون أمل.
*تضع أم جميل صور ابنها في كل ركن من أركان المنزل تقول جميل في العشرين من عمره خرج إلى جامعته وفي الطريق تم إنزاله على أحد الحواجز العسكرية كما أبلغنا أصدقاؤه ومنذ ذاك الوقت ونحن نبحث عن اسمه في جميع الفروع الأمنية وإلى اليوم لم نجد له اسماً، اتصل بنا أحد الأشخاص وطلب مبلغ مئة ألف كي يعطينا معلومات عن مكان ابني وبالفعل دفعنا المبلغ وأعطانا ذلك الشخص معلومات عن الملابس التي كان يرتديها وبعض العلامات عنه ثم طلبنا منه أن نسمع صوته وأخذ مبلغ 500 ألف من أجل سماع صوت ابننا ولكن بعد أن قبض ذلك الشخص المبلغ انقطع الاتصال بيننا ولم أعرف إذا ما كان ابني لا يزال على قيد الحياة أم لا.

العائدون إلى الحياة

*يكشف سمير عن قدميه وعن بطنه وذراعه حيث تبدو آثار التعذيب واضحة من جلد إلى حروق بالسجائر وأثناء حديثه يمكنك ملاحظة عدد الأسنان المفقودة من فمه، بقي سمير ما يقارب العشرين يوم في المستشفى بعد إطلاق سراحه. يقول كنت أقود سيارتي على طريق حمص دمشق وفي وسط الطريق وجدت بعض العوائق الإسمنتية وعدد من الشباب الملثمين يقفون على جانب الطريق طلبوا مني الترجل من سيارتي وقاموا مباشرة بوضع قطعة من القماش على عيني ووضعوني داخل سيارة وقادوني إلى مكان يبعد حوالي 5 كيلو متر عن الطريق العام وقاموا بأخذ كل ما أملكه من نقود وأجهزة الهاتف النقالة التي أحملها ومن ثم وضعوني داخل غرفة لا يوجد داخلها سوى فرشتين من الإسفنج بقيت في المكان الأول حسب تقديري قرابة العشرين يوم كنت في كل يوم أتعرض للضرب كما كان الخاطفون لا يقدمون لنا الطعام بشكل منتظم أو حتى بكميات كافية كما كانوا يحرمونا من الماء أو من قضاء الحاجة لفترات طويلة، ويضيف سمير عندما نقلنا الخاطفون إلى المكان الثاني أصبح لي رفاق حيث تم حبسي إلى جانب ثلاثة أشخاص أحدهم من دمشق وثاني من ريف دمشق وثالث من درعا، جلسنا معاً قرابة الشهر لم نتمكن خلاله من الحديث إلى بعضنا سوى مرات قليلة ومن ثم تم تفريقنا ونقلنا إلى أماكن جديدة وفي أحد المرات قام الخاطفون بتصفية شخص كان بيننا بعد أن دفع ذويه الفدية التي كان مقداره 700 ألف ليرة ويضيف سمير بعد مضي ما يقارب الثلاثة أشهر على خطفي كنت أتمنى فيها الموت كل ثانية لم أعد أملك الأمل في أن يطلق الخاطفون سراحي كنت أسمعهم عندما كانوا يتحدثون إلى زوجتي وشقيقي وأسمع صوت ضحكات الخاطفين على حزن أهلي عليّ وبعد أن قبض الخاطفون مليون ليرة من أهلي كان مقرر أن يتم تصفيتي ولكن خلاف وقع بين الخاطفين أدى إلى الاقتتال فيما بينهم وبالفعل قتل اثنين من الخاطفين فقرر الزعيم الجديد للخاطفين أن يطلق سراحي مع شخص ثاني بعد أن أصبحنا عبئاً عليهم، وهكذا تم اطلاق سراحنا من إحدى القرى التابعة لريف دمشق وسرنا قرابة الساعة والنصف ووصلنا إلى الشارع الرئيس وعدنا إلى أهلنا. تقول زوجة سمير أن هذه الحادثة جعلت من زوجها شخص منعزل يفضل الجلوس لوحده لساعات طويلة فهو لا يحب الحديث عن تجربة الخطف التي تعرض له كما أنه لم يعد يخرج من منزله بعد حادثة الخطف رغم أن الحادثة مر عليها أكثر من خمسة أشهر.

لم تستطع منظمة مهما كان حجمها من إحصاء عدد المخطوفين أو المفقودين نتيجة الصراع الدائر في سورية وما تم الحصول عليه هو مجرد أرقام أولية

مافيا تعمل على الأرض

لم تستطع منظمة مهما كان حجمها من إحصاء عدد المخطوفين أو المفقودين نتيجة الصراع الدائر في سورية وما تم الحصول عليه هو مجرد أرقام أولية وصفت بأنها أرقام كبيرة، والخطف في سورية تنوع من حيث الأهداف والطرق حيث خطف مدنيون ورجال دين وصحفيون وعسكريون.
فاتساع دائرة الصراع في سورية وسهولة امتلاك السلاح والفلتان الأمني كلها عوامل أدت إلى ظهور عصابات هدفها الحصول على النقود، والخطف بات أسهل وسيلة لذلك.كما أن عمليات الاعتقال التعسفي الواسعة والعشوائية أدت إلى استغلال المواطنين.
تجاوزت مبالغ الفديات التي تدفع للخاطفين في سورية حاجز الأربعين مليون ليرة سورية، وكان وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية السوري علي حيدر قال إن الوزارة لديها أسماء لنحو 16 ألف مفقود من جميع المناطق مؤكدا أن الوزارة لم تتلق أي مبالغ مالية تحت هذا الإطار وهي غير معنية بمعالجة أي حالة عبر المال، مضيفاً أن الوزارة ليس لديها أي بطاقات خاصة بها وهي تعمل لملاحقة حاملي هذه البطاقات ومحاسبتهم بالتعاون مع الجهات المختصة وفي إطار القانون وأن الوزارة لا تمول أي مبادرة تندرج في هذا الإطار.

كمائن السخرة

في حي الزهور ودف الشوك

ظهرت مؤخراً ظاهرة اجبار المواطنين على السخرة لصالح مجموعات من «الدفاع الوطني» في منطقة حي الزهور ودف الشوق وهي تتسبب بزيادة الاحتقان لدى أهل المنطقة مما ينذر بآثار سلبية قد تطال هذه المنطقة المتأخمة لمناطق ساخنة عسكرياً كاليرموك ويلدا والتضامن...

■ مراسل قاسيون

تتمركز عناصر تابعة للدفاع الوطني «المنطقة الشرقية – حي التضامن» على المخارج الأساسية والوحيدة لمنطقة دف الشوك وحي الزهور ليبدأوا بأخذ الهويات وأجهزة الهاتف المحمول من الشباب وتجمعهم في مكان محدد وحين يكتمل العدد المنشود المستهدف يصفونهم في وسيلة نقل «بيك أب» أو «قلاب» لينتقلوا بهم إلى المنطقة التي يحتاجونهم فيها وغالباً ما تكون هذه المنطقة متاخمة لمناطق إشتباك عسكري.

الشاب «ع.أ» يتحدث كنت خارجاً من بيتي لأذهب للعمل وبمجرد وصولي للمخرج الذي يوصلني للشارع العام عند الحديقة أوقفني أحد عناصر الدفاع الوطني ليأخذ مني البطاقة الشخصية والهاتف المحمول وكوني سمعت من رفاقي عن هذا الأمر عرفت مباشرة أنني سأذهب مع مجموعة من الشباب للسخرة في إحدى المناطق حاولت جاهداً إقناع ذلك الرجل الضخم المدجج بالسلاح بعدم جدوى ذهابي معه وارتباطي بعملي قائلاً له «والله العظيم إذا مارحت بطردني المعلم من الشغل والله صرلي سنة بلا شغل الله يوفقك لا تقطع رزقي» ليجيب الرجل «ولاك شو إنت ما فيك ناموس روح وقف مع الشباب هنيك أحسن ما نزلك عالمنفردة قال: شغل قال شو أنا بدي أخدك تلعب روح انقلع» يتابع حديثه تم تجميعنا حتى أصبحنا عشرين شاباً ووضعونا في قلاب لتبدأ رحلة الذهاب إلى مخيم فلسطين مستخدمين طرق آمنة هنا تظهر الوجوه الصفراء ويبدأ كل شاب بتلاوة المعوذات والقراءات التي تحمية من هذه الرحلة وكلما تقدمنا باتجاه المخيم كانت تزداد المخاوف من مشاهدات الدمار والحرائق والعناصر المسلحة التابعة للدفاع الوطني حتى وصلنا إلى منطقة العمل وكانت المهمة إزالة سواتر ترابية وتعبئة أكياس رمل من أجل أن نحملها ألى أحد الأبنية المرتفعة واستمر العمل المرهق تحت الضغط النفسي الكبير بلا طعام وبلا راحة لمدة الـ7 ساعات ليتم الإفراج عنا بمقولة «رجعوا محل ما آخدناكم بيعطوكم الهوية والجوال والله يعطيكم العافية وكلوا فدا الوطن ويستمر الشاب«ع.أ» يا أخي والله من بعد هالمشوار المرتب رجعت عالبيت لقيت أمي لح تنجلط علي وأبي داخ السبع دوخات ليعرف وين أنا شي فكرني معتقل وشي فكرني مخطوف وبدأت من بعدها الإقامة الجبرية بالبيت خوفاً من سخرة تانية بس هالمرة ما أرجع منها «يا مقنوص يا ميت من التعب».

وشاب آخر «ه.ي» يبلغ من العمر 35 سنة من سكان منطقة حي الزهور يتحدث لنا: ظهرت هذه الظاهرة منذ فترة وسببت الكثير من الاحتقان والاستياء فهذه العناصر تأخذ كل من يقع تحت يدها من شباب صغار العمر ليسخروهم في أعمال مجهدة ومتعبة جاعلين الأهل في حيص بيص من غياب أولادهم يتابع «ه.ي» أوقفوني عدة مرات وبعد أخذ الهوية مني يجدونني كبيراً في السن فيتركونني وشأني كنت أعرف ما الغاية من توقيفي ولكن شاءت الصدفة أقصد الحظ العاثر أن يوقفني أحدهم الأسبوع الماضي ليقول لي أعطني الهوية والجوال فأسأله بثبات وحزم خير ليش في شي يعني فيجيبني والشرار يخرج من عينيه هات الهوية والجوال وأمام هذا التهديد الشديد أعطيته الهوية والجوال فيأمرني امراً عسكرياً قاطعاً اذهب وقف هناك مع الشباب فقلت له: إن كان الهدف العمل معكم «سخرة» فأنا كبير على هذه الأعمال ما بنفعك بشي فأجابني روح وقف مع الشباب هنيك أو باخدك عامنفردة فقلت له فوراً لأ بروح لعند الشباب وحين إلحاقي بالشباب تبين أن بعض الشباب ليست تجربتهم الأولى فبعضهم مرتين أو ثلاثة فأطلقنا عليهم لقب «سوابق» وعندما اكتمل العدد المطلوب «15» وضعونا في سيارة بيك أب صغيرة «سوزوكي» وبدأت الرحلة بين حارات التضامن باتجاه خط النار ظهر الخوف على معظمنا وازداد الخوف والاضطراب كلما كنا نغوص بين الأبنية المحروقة والمدمرة وعندما وصلنا إلى مركز عسكري معين تبين لنا أن العمل سيكون هنا فأنزلونا من السيارة وسألونا إذا كنا نريد أن نحكي مكالمة واحدة من أجهزتنا لطمئنة الأهل وهذه أول بادرة إيجابية ثم أعطيت الأوامر بالتحرك للطرف الآخر من الشارع «المفترض» ولكن ركضاً ومنحنياً خلف الساتر حتى لا نتعرض للقنص إنتقلنا إلى الطرف الآخر وإذ العمل المفترض القيام به نقل أكياس رمل معبأة وجاهزة من أمام أحد الأبنية إلى الطابق الأخير «الخامس فني» لأحد الشقق الذي لم يبق منها سوى الجدران المثقوبة أو المحروقة وحميع الشقق كانت منهوبة فبدأنا العمل على نقل هذه الأكياس حتى أنهيناها.

متفرقات:

● لم نحصل إلا على الماء بعد طلبنا وإلحاحنا.

● طوال ساعات عملنا «5ساعات» كانوا أي العناصر يحدثوننا عن الدفاع عن الوطن وعن تضحيتهم لأجلنا وعن الإرهابين الكلاب... إلخ.

● كانت الشقة المطلوب وضع الاكياس بها مكشوفة على كل المحيط بنا «مفتوحة».

حرصت العناصر الموجودة على توزيع العمل بشكل عادل دون تمييز.

● جاءت مكالمات للعناصر تتواسط لبعض الشباب ونجحت هذه الوساطة فأخذوا إثنين من الشباب وأعادوهم لأهلهم مما أغضب العناصر المسؤولة عن العمل التي سبت وشتمت.

تعليقات شباب السخرة:

● ليش نحنا يعني لأنو دراويش ومعترين والله أنا هلء ليطردوني من شغلي.

● يعني ليش ما يشغلوا «شبيبة الثورة» هاد الشغل لا هدنك بس للبروظة والمسيرات.

● أنا بالنسبة إلي ما عاد أطلع من بيتي أبداً يلعن أبو هالشغلة والله إنكسر ظهري.

● بتصدق عم بسأل حالي ليش عم يجيبونا نشتغل نحنا وكل هالعساكر بالحديقة عم يحوصوا مع البنات طول نهار ما يجيبوهم ويشغلوهم.

● أحد الذين له سوابق «ثلاث مرات سخرة» قال إذا أخدوني مرة أخرى سوف أتطوع معهم على القليل بصير ناخد مصاري والله عم يعطلونا ملا بدنا ناكل.

حالات إنسانية:

● أحد الشباب الذين معنا ذو جسد هزيل وضعيف إصفر وجهه كثيراً فأتفقنا على إراحتة قليلاً في أحد الشقق لكن المسؤول عن العمل «عسكري» إنتبه له وأرغمه على العمل فقلت له أي طول بالك تركو يرتاح مابدنا يموت بين أيدينا فأجابني ويموت شو يعني بس نحنا نموت من أجلكم بعدين يا حبيبي نحنا مسموح يموت معنا 5%.

● أحد الشباب حين فتشوه وجدوا بحوزته «بخاخ دواء ربو» ولم يشفع له ذلك بأي استثناء.

● أحد الشباب قال لي همساً هذا البيت الذي نحن فيه هو بيتي وهذه صور عائلتي والصورة خبأها في ثيابه ليأخدها معه.

● أحد الشباب قال وهو ينظر من أحد النوافذ وأشار لي أترى ذلك البناء الأبيض هذا بيتي وبيت أخي الحمد الله لساتا البناية واقفة.

محافظة الرقة ... الجزية والأحكام الداعشية

معاناة المواطنين في محافظة الرقة تزداد قسوةً ووحشيةً منذ هيمنة الجماعات التكفيرية وتحديداً ما يُسمى دولة العراق والشام والمعروفة بـ «داعش» قبل عام والتي تفرض قوانينها وممارساتها وتنفذ أحكامها المتخلفة بالجلد وقطع الرأس لمن يخالفها أو يرفض الانصياع لها من المواطنين ككل. بينما لا وجود لأجهزة الدولة فيها..

بعد أن فرضت داعش الحجاب ومنع لبس البنطال و«التبرج» وبيع الألبسة النسائية على المرأة ومنع التدخين وقص الشعر وإجبار الرجال على الصلاة وإغلاق المحلات أثناءها وغيرها من الأحكام التي يسميها المواطنون قراقوشية.. أتحفتنا في هذا الأسبوع من القرن الحادي والعشرين بفرض الجزية على المواطنين من الديانة المسيحية كما مارست السَبيَ كما في عهود العبودية في الوقت الذي ما زال البعض ممن يدّعون المعارضة يعتبرونها فصيلاً مسلحاً إلى جانبهم ويحاولون استقطابها والمصالحة بينها وبين جبهة النصرة رغم تبعيتهما العلنية لتنظيم القاعدة الإرهابي وكذلك مع الجيش الحر، وذلك لإسقاط النظام رغم كل جرائمها اتجاههما واتجاه الشعب والوطن..!

طلاب جامعة الفرات بالرقة : معاناة مركبة..!

الطلاب والطالبات من جامعة الفرات في الكليات الموجودة في مدينة الرقة معاناتهم مزدوجة ويمكن القول مركبة.. حيث فرضت عليهم داعش قوانينها ومنها منع الاختلاط بالإضافة لمعاناتهم من ارتفاع تكاليف المعيشة والدراسة. اليوم يعانون من عدم إجراء الامتحانات في كلياتهم لكونها خارج سيطرة الدولة وعليهم الذهاب إلى دير الزور أو الحسكة لأدائها وهذا سيكلفهم وأسرهم أعباءً مادية كبيرة ناهيك عن تعرض حياتهم للخطر أثناء المغادرة والعودة.. لقد تابعت قاسيون معاناة الطلاب وامتحاناتهم مع بعض أعضاء مجلس الشعب، معاناة الطلاب حيث أكدوا أنهم بحثوا ذلك مع رئيس جامعة الفرات ومجلس التعليم العالي وتقرر الاحتفاظ لهم بحقهم في هذه الدورة ولن تضيع عليهم ويمكن أن يقدمونها في الفصل القادم..

البوكمال: صيدليات غير مرخصة وأدوية منتهية الصلاحية

مدينة البوكمال من أوائل المدن التي خرجت عن سيطرة الدولة وهيمن عليها المسلحون من الأطراف كافة التكفيرية وغير التكفيرية..ومنذ خروجها باتت هي وسكانها تحت رحمتهم وازدادت معاناة المواطنين أضعافاً فوق التهميش الذي كان سائداً من قبل الدولة..

■ زهير مشعان

نتيجة غياب الدولة والقانون وانهيار القيم والأخلاق امتلأت المدينة وأريافها بمستودعات أدوية وصيدليات غير مرخصة وبائعين فيها لا يحسنون فك الحرف وكما يقول الأهالي صار بين الصيدلية والأخرى صيدلية نتيجة كثرتها، لما يحققه أصحابها من أرباحٍ كبيرة وخاصةً بعد تفاقم الوضع الصحي وتراجعه وعودة العديد من الأمراض المنقرضة وظهور أمراض جديدة بسبب التقطير البدائي للنفط وما ينتج عنه من تلوث بيئي انعكست آثاره على الإنسان والحيوان والنبات والتربة والمياه وحتى الحجر..!

أدوية فاسدة

تباع في هذه الصيدليات أدوية مهربة غير مرخصة من الدول المجاورة كالعراق وتركيا وكذلك أدوية منتهية الصلاحية أو ذات فعالية ضعيفة لعدم وجود رقيبٍ أو حسيب وقيم أخلاقٍ وضمير..وتباع هذه الأدويَة بأسعار عاليةٍ ولا ضَابط لها فيصل الفرق بين سعر الدواء بين صيدلية وأخرى أكثر من مائة ليرة..بل أنّ البعض بات يتاجر حتى بالأدوية التي يقدمها الهلال الأحمر والإغاثة..!

رشحّ في الصيف..؟

رغم أن فصل الشتاء لم تنته دورته الشمسية إلاّ أن البوكمال والمنطقة الشرقية عموما يكون فيها فصل الشتاء قصيراً والربيع لا يكاد يمر إلاّ أياماً معدودات..وجاءت عوامل التصحر وتقطير النفط البدائي لتزيد من ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة..

فإن الجو في البوكمال الآن جو صيفي لكن ما يثير الاستغراب هو انتشار مرض الزكام والرشح حيث يشكل جائحة تجتاح المنطقة وانعكاساته ومضاعفاته على الأمراض الأخرى كبيرة وخاصةً الأمـراض الصدرية والقلبية مما يهدد حياة المواطنين عموماً..

بين وهم الإسقاط والحسم

لا شك أن جشع وجهل البائعين في الصيدليات بالأدوية ووجود أدوية غير مرخصة أو منتهية الصلاحية أو قليلة الفاعلية مع الظروف البيئة وعودة الأمراض المنقرضة وانتشارها مع نقص التغذية وسوئها يهدد بإبادة جماعية للسكان في البوكمال خاصةً ومحافظة دير الزور والمنطقة الشرقية عموماً..

وبات ذلك يتطلب حلولاً سريعة وحتى إغاثة دولية علماً أن غالبية السكان يريدون حلاً سياسياً وخلاصاً من الأزمة المستمرة والمتفاقمة منذ ثلاث سنوات وتستنكر مواقف المتشددين في المعارضة والنظام وأوهامهم في الإسقاط والحسم .

قدسيا.. عقوبة جماعية..!؟

منذ يوم الجمعة 21 /2 وعلى أثر اغتيال ضابط، فرض حصار شامل على مدينة قدسيا في ريف دمشق، والتي تضم حوالي 400 ألف مواطن من سكانها وممن حُجروا إليها من مناطق التوتر سواء من المنطقة أو المحافظات الأخرى..

■ مراسل قاسيون

حسب الأنباء الواردة من داخل قدسيا، أنّ هذا الحصار شمل منع الدخول والخروج، ومنع دخول المواد الغذائية فهي تؤكد أن الخوف والرعب يسيطر على الأهالي ولا يستطيعون حتى التنقل بين الحارات، وأنّ القلق يسيطر على الأهالي من تداعيات ما حدث، وخاصةً أنّ أولياء أمور العديد من الأسر كانوا قد خرجوا من قدسيا إلى عملهم ولم يسمح لهم بالعودة والدخول إليها كما لا يسمح لأحدٍ بالخروج منها..

جوع ومرض

كما أكدت الأنباء أنّ الوضع يتجه نحو كارثة إنسانية فالأفران لا تعمل لعدم وجود مواد، ولا مواد غذائية من خبزٍ وخضروات وغيرها ، وأن المواطنين يقتاتون على ما تبقى في البقاليات من مُعلبات وحبوب بقولية وأنها على وشك النفاذ لأن الحصار كان مفاجئاً وليس لدى الأهالي أي مخزون ولا يعرفون إلى متى يستمر وأن أسعار المواد المتبقية قد ارتفعت بشكلٍ سريعٍ وأصبحت مضاعفة حيث وصل سعر كغ السكر إلى 200 ليرة..!

ومن جهة أخرى أن القمامة باتت تملأ الشوارع وإذا استمرت الأمور فإنها تهدد بانتشار الأمراض والأوبئة.

بادرة طيبة لم تكلل بالنجاح

ما حدث من جريمة الاغتيال وما تبعها من حصار دفع بعض الواعين للقيام بخطوة تبين موقف الأهالي والدعوة لمسيرة رفض للاغتيال والحصار وتأييد الجيش في مواقفه ضد المسلحين وذلك يوم الخميس 27 /2 لكن هذه المحاولة

فشلت نتيجة تباين المواقف والقول:عدم الجدوى منها من معارضيها وأننا كيف نؤيد ونحن محاصرون وجائعون في الوقت الذي أكد قرار مجلس الأمن على فك الحصار عن المدن نحن نحاصر..!

كما تعرضت سيارة شيخ أحد الجوامع وعضو لجنة المصالحة الشيخ عادل مستو للحرق .

العقوبة الجماعية ليست حلاً

لا شك أن اغتيال الضابط جريمة يجب محاسبة مرتكبها سواءَ كان فرداً أم مجموعة وهذا ما يجمع عليه غالبية أهالي قدسيا لكنهم يرفضون العقوبة الجماعية وتحميلهم المسؤولية .

ولا شكّ أيضاً أنّ استمرار الحصار يزيد من معاناة المواطنين ويزيد التوتر وردود الفعل في الوقت الذي بدأت غالبيتهم تبحث عن حلّ وخلاص من مأساتها المستمرة منذ ما يقارب ثلاث سنوات وأن الوقائع والتطورات تؤكد أن هذا الحل يجب أن يكون سياسياً وسلمياً، وأن المستفيدين من عرقلته هم قوى العنف والفساد..

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

اضبطوا كاتب المحكمة

في الواقع العملي إن حفظ سر المحكمة هو إحدى المهمات الملقاة على عاتق كاتب المحكمة والذي يستطيع الرفع من شأن المحكمة كما يساهم في علو مكانتها وحسن سمعتها من خلال التحلي بالآداب والأخلاق والفضائل والتقيد بقوانين أصول المحاكمات وبقيامه بتعليق جدول الجلسات في لوحة الإعلانات من أول أيام الأسبوع حتى آخره وأيضا بحسن الخط الذي يدون فيه محضر الجلسة وتدوين كل ما يؤمر بكتابته على لسان القاضي من مرافعات الخصوم وأدلة الإثبات والدفاع وإعطاء المواعيد الجديدة للخصوم وتنفيذ قرارات المحكمة فيما يتعلق بتمكين الخصوم من محاضر الجلسات والمرافعات المقدمة بالجلسة هذا بالإضافة إلى ترقيم المحاضر وعدم ابتزاز المتقاضين تحت مسميات هم يعرفونها. ونحن عندما نتحدث عن السلوك السيئ لبعض كتاب المحاكم فلا ننسى أن نشيد بالسلوك الحسن للبعض الآخر على قلته وندرته .أما السيئون فهم كارثة حقيقية على المجتمع وقبل أن يسيئوا إلى أنفسهم فإنهم يسيئون إلى سمعة القضاة والمحكمة ويتسببون في عرقلة سير العدالة والقضاء أحيانا بل ويبتزون بعض أصحاب القضايا باسم القضاة النزيهين الشرفاء وبعض القضاة ينبهون المتقاضين إلى مثل ذلك ومع هذا فإن عيوب بعض الكتّاب عديدة وأخطاءهم كثيرة وأعمالهم معيبة جداً. ولا شك أن القاضي هو صاحب القول الفصل وهو الرقيب على أعمال كاتبه وأعتقد أن القاضي بقدر ما يملك من شخصية قوية بقدر ما يكون كاتب المحكمة ملتزما بأعماله ومؤدياً لواجباته ومطبقاً للقانون وأحياناً نرى أن الكاتب ينتحل شخصية القاضي ويوجه أسئلة للخصوم ويعطي مواعيد للجلسات بالمزاج فيقرب جلسة من يريد ويبعد جلسة من يريد وكل ذلك على حسب مقدار الفلوس التي تُعطَى إليه كما أن بعض المتقاضين ينخدعون فيظنون أن الكاتب هو القاضي ومن يأخذ الموعد من القاضي دون التأكد من الكاتب أو الرجوع إليه سيجد نفسه ضائعاً تائهاً ويأتي مع محاميه يوم الموعد والاسم غير موجود في الجدول هذا إذا تأكد من بداية الجلسات أما إذا انتظر في القاعة حتى يُنادَى به فسيظل حتى تُرفع الجلسات دون أن يُنادَى باسمه فيكون المتقاضي قد ضيع وقته وضيع ماله الذي صرفه في يوم الجلسة لنفسه ولمحاميه، تُرَى من يتحمل الوزر والذنب سوى كاتب المحكمة ولا حول ولا قوة إلا بالله !.

نهاية عقد.. بمزيد من «الجشع»

أعلن في رئاسة مجلس الوزراء عن تشكيل لجنة مصغرة للاطلاع على إمكانية تحويل شركتي الخليوي العاملتين في سورية من عقود «بي أو تي» إلى عقود ترخيص، وهو ما يعني خصخصة الشركتين بالكامل، وإلغاء حصة الدولة التي يجب أن تصل إلى 60% في عام 2016 في حال تمديد عقد «بي أو تي»، وإنهاء ملكيتها القانونية للتجهيزات التي يجب أن تعود لها بعد انتهاء مدة العقد، مقابل عقود الترخيص التي تنص على أن تعطي الشركتان للدولة نسبة سنوية ثابتة أقل ومبلغاً مالياً غير محدد بعد، بينما تصبح شركتا الاتصالات الخليوية بتجهيزاتها وإيراداتها عائدة بالكامل إلى «مالكي» الشركتين، فإلى متى تقدم الدولة التنازلات عن الحقوق العامة، مقابل المزيد والمزيد للبعض، وهل الخصخصة ستكون مصير كل عقود «بي أو تي» تحت شعار «التشاركية»؟!

«ترخيص» الخليوي: خصخصة كاملة في «بدل الضائع»..!

■ قاسيون

تشير التصريحات الحالية بأن الحكومة – وبدفع من القوى التي تريد أن تستفيد من ظرف الفوضى الحالي وتلعب في الوقت «بدل الضائع»، محاولة تثبيت هيمنتها على موارد الدولة السورية–، تسعى إلى اتخاذ الخيار الأسوأ بالخصخصة الكاملة للشركتين، و«بيع» ملكيتها من التجهيزات التي تقدر بين /75–100/ مليار ل.س وحصتها المتزايدة من الإيرادات «التي تبلغ اليوم 50% وستتزايد إلى 60%»، وهذا إثبات على أن سياسة الحكومة خلال الأزمة برفع الدعم وتخفيض الإنفاق القائمة على فكرة «ضرورة البحث عن الموادر في ظل تراجعها» ليست سوى ذريعة، حيث تتخلى الحكومة عن مورد هام، بتسليم قطاع عالي الإيرادات كالاتصالات الخليوية «لأشخاص»، بينما الخيار مفتوح أمامها بمصادرة هذه الإيرادات ككل، وتحويلها إلى مال عام ومصدر للموارد..!

عيوب «B.O.T» ترسخها الخصخصة

ناقشت قاسيون في العدد رقم «616» بتاريخ 2013/8/25 في مادة بعنوان «الجدل المؤجل يعود: الاتصالات بعد 2014 لمن..؟»، حيث وضحنا مشاكل العقود الحالية «B.O.T» وعيوبها التي تترسخ في عقود الترخيص حيث تأتي سورية في المرتبة الثالثة بين الدول العربية التي يستحوذ فيها القطاع الخاص على أعلى إيرادات الاتصالات الخليوية، وأوسع مستوى لخصخصة القطاع، وتتبوأ شركات الاتصالات المراكز الأخيرة من حيث التنافسية «17 من أصل 19»، ومراكز متقدمة من حيث ارتفاع الأسعار «المرتبة الثالثة في سعر الرسائل النصية ومسبق الدفع» وهذا بحسب تقرير لمجموعة المرشدين العرب في عام 2012 بعنوان «مستوى الخصخصة في أسواق الاتصالات الخليوية العربية»، يضاف إلى ذلك أن أعضاء مجلس الإدارة في البالغين 10 أعضاء حصتهم 91% من الموجودات على الرغم من أن عدد المساهمين يبلغ 6600 مساهم في شركة «سيرتيل» على سبيل المثال. كل هذه العيوب ستترسخ بمجرد تراجع حصة الدولة وملكيتها للتجهيزات وفق ما تنص عليه عقود الترخيص، مع العلم أن الدولة لم تحصل على حصتها كاملة في عدة سنوات من العقد، ففي كل من أعوام 2009–2010–2011 من المفترض أن تبلغ حصة الدولة 50% بينما لم تحصل إلا على نسب: 46,9%–47%–47,5% على التتالي، مع العلم أن فارق 1% يعني بالمحصلة النهائية 775 مليون ل.س وسطياً، فكيف إذا ما كان الفارق في النسبة بحدود 3–4%؟!

عوضاً عن السؤال عن هذه المبالغ المنقوصة من المال العام، فإن الحكومة تشيد بأداء الشركتين وتؤكد على إيجاد صيغة تعاقدية تعبر عن «حرص الحكومة على الوقوف إلى جانب شركتي الاتصالات الخلوية ومساعدتهما على الاستمرارية» وفق ما ورد في الخبر الرسمي من وكالة سانا، وبأن الصيغة العقدية الجديدة يجب أن «تحقق استثمارات إضافية تعزز الاستمرارية وتحقق أفضل الخدمات للمواطنين وعدم تحميلهما «الشركتين» أعباء مالية جديدة » مع العلم أن الحكومة قد وافقت على رفع أسعار الاتصالات بمتوسط 45% على مجمل الخدمات، وتصل إلى 100% في بعضها كما في خطوط الجيل الثالث، وقد قدرنا ارتفاع إيرادات الشركتين من هذا الرفع في الأسعار لتبلغ 129 مليار تقريباً، وذلك في مادة بعنوان «الاتصالات أكبر الرابحين.. يحمل المواطن خسائر الأزمة» الصادرة في العدد رقم «618» بتاريخ 2013/9/7.

ثلاثة احتمالات.. والحكومة تختار الأسوأ

ناقشت قاسيون سابقاً الاحتمالات المطروحة للتعامل مع الشركتين بعد صدور قانون الاتصالات رقم /18/ لعام 2010، الذي نص على ضرورة إعادة هيكلة قطاع الاتصالات ولكنه لم ينص على شكل محدد لعقود الدولة مع شركات الاتصال الخليوية وترك الاحتمالات مفتوحة، وقدرت إيرادات الدولة في كل احتمال من عام 2013 وحتى عام 2016 العام الذي ينتهي عقد «B.O.T» فيه كما في الصيغة الأولى، وكانت النتائج التالية:

- استمرار عقد «B.O.T» حتى عام 2016: أي استمرار عقد «B.O.T» حتى نهايته وفق الصيغة الاولى للعقد، وهذا الخيار يحقق عائد للدولة حتى عام 2016: 200 مليار ل.س تسير باتجاه التزايد.
- الترخيص للشركتين: أي ملكية كاملة للقطاع الخاص، وهذا الخيار يحقق عائد للدولة حتى عام 2016: 300 مليار ل.س تسير باتجاه التناقص.
- التأميم: أي أن تنهي الدولة عقد «B.O.T» وتستلم التجهيزات وعملية التشغيل كما ينص العقد وتعود لها كامل الإيرادات، وهذا الخيار يحقق عائد للدولة حتى عام 2016: 400 مليار ل.س تسير باتجاه التزايد المتسارع.

* حسبت الأرقام بالافتراضات التالية: أولاً: الإيرادات السنوية ثابتة لكلا الشركتين وتبلغ 100 مليار ل.س بأخذ وسطي إيرادات سنة 2012 أساس، ثانياً: في حال الترخيص قدر المبلغ الذي ستدفعه الشركتان للدولة مليار دولار وهو ما تم تداوله إعلامياً سابقاً، والنسبة الثابتة 25%. ثالثاً: في حال التأميم قدرت قيمة تجهيزات الشركتين بمليار ل.س.

مصير الخيارات الثلاثة بعد عشر سنوات وبافتراض نمو الإيرادات بنسبة 3% فقط:

- استمرار عقد «B.O.T»: يبلغ عائد الدولة: 512 مليار ل.س.
- الترخيص للشركتين: يبلغ عائد الدولة: 465 مليار ل.س.
- التأميم: يبلغ عائد الدولة: 1060 مليار ل.س.

من «الضعفاء» إلى «الأقوياء»

تميل الحكومة اليوم إلى خيار الخصخصة الكاملة وترخيص الشركتين، وفي ذلك إساءة لإدارة المال العام وهدر له، وتناقض كبير بين سياسات تأخذ من جيوب المواطنين جراء ارتفاع أسعار المازوت والبنزين والغاز وغيرها من المواد المدعومة بحجة تراجع الموارد، وتقدم لكبار أصحاب الربح كامل الحق في استثمار قطاعات سيادية عالية الربح كالاتصالات.

من مشروع برنامج الإرادة الشعبية

حزب الإرادة الشعبية

ورد في الجانب الاقتصادي الاجتماعي من مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية: «وضع يد الدولة على شركات القطاع الخاص ذات الريعية العالية وبشكل خاص شركات الاتصال الخليوي، وطرد الاستثمارات الخاصة من القطاعات السيادية كالمرافئ وتأميم شركات النفط، لتشكل مداخيلها داعماً أساسياً في عملية إعادة الإعمار والاستثمار اللاحق..»

ويأتي السياق الوارد أعلاه بالإضافة إلى أموال الفساد كأحد أهم مصادر الموارد الحكومية اللازمة لعمليات الاستثمار، بهدف بناء النموذج الاقتصادي الجديد المطلوب وشعاره الأول بحسب رؤية حزب الإرادة الشعبية هو: »أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو اقتصادي «حيث يستكمل مشروع البرنامج في شرح الشعار السابق وهو نقطة انطلاق النموذج الاقتصادي المطلوب: «إن أي نمو لاحق لم يعد ممكناً دون إعادة توزيع جدية للثروة الوطنية لمصلحة القوى المنتجة بالتحديد. حيث تتوزع الثروة «الدخل الوطني» حالياً على شكل «80% لأصحاب الأرباح الذين لا يتجاوزون 10% من السكان، و20% لأصحاب الأجور الذين يشكلون حوالي 90% من السكان» وكسر هذا الشكل من التوزيع وتصحيحه ليصبح كخطوة أولى بحدود «50%، 50%» يحتاج زمناً بين 5 و7 سنوات ضمن دور قوي ذكي ومرن للدولة مضبوط بأعلى درجات الرقابة الشعبية..»

إن السير الذي تدفع باتجاهه بعض القوى الاقتصادية الكبرى، ينسجم معه أصحاب القرار السياسي في الاقتصاد السوري بدليل تسارع القرارات التي تؤدي إلى مزيد من التوزيع الجائر للثروة، والذي تسرعه إلى الحد الأقصى عملية خصخصة قطاعات الدولة الكبرى، مقابل حصولها على مبالغ سنوية فقط، وخروجها من العملية الإنتاجية والاقتصادية المباشرة في قطاعات سيادية ورابحة. حيث يؤدي هذا كله، إلى خسارة آخر نقاط القوة الاقتصادية للدولة بعد أن أفقدتها الأزمة كثيراً منها، فاحتياطي العملات الصعبة مثلاً يعتبر نتيجة وتجلي لدور الدولة الاقتصادي وقدرتها على التحكم، والذي خسرته الدولة السورية بسبب الإدارة السيئة وعدم المحاسبة وسياسات التحرير ودعم التجار والسوق، وربحته قوى السوق، ودفع السوريين خلال الأزمة ثمنه، وقد يدفعونه بعدها إذا لم يعملوا لحماية جهاز الدولة ودوره الاقتصادي واستعادته ممن استلبوه..

الاحتياطي النقدي خلال الأزمة..2/1

استهلاك الموارد المتراكمة: بلغ الحد الأقصى.. وسيتجاوزه!

تتضارب المعلومات حول حجم الاحتياطي النقدي في سورية، المحلي والأجنبي، ومستوى تراجعه خلال الأزمة، ولكن لا يختلف اثنان على أن وجوده هو أحد محددات قوة الاقتصاد السوري وقدرته على تغطية الاحتياجات السورية الرئيسية خلال الأزمة. يعتبر «الاحتياطي» إحدى أشكال الموارد المتراكمة بشكل رئيسي من الثروات النفطية السورية، موارد الحكومة، فوائض الإنتاج الزراعي والصناعي، المدخرات «بالإضافة إلى جزء من الاحتياطي متراكم من عملية طباعة العملة السورية بلا محددات اقتصادية وهو من مسببات التضخم» وغيرها من مصادر الموارد.. أهمية الاحتياطي النقدي تعود إلى كونه مخزوناً يستخدم خلال أزمات اقتصادية ووطنية كبرى، كالتي نمر بها اليوم، ومع هذا فإن رقم الاحتياطي أبقته الحكومة مكتوماً خلال الأزمة مع كثير من الأرقام الأخرى، ليبقى لنا التقدير والمقاربة كطريقة لمناقشة هذا الموضوع الهام، في محاولة «لكشف المستور»، والانطلاق إلى تقييم النتائج.

■ عشتار محمود

يبقى اليوم رقم الاحتياطي النقدي ومن ضمنه الاحتياطي من القطع الأجنبي لدى المصرف المركزي السوري «سراً غير معلناً»، بعد أن توقف البنك المركزي عن نشر الإحصائيات النقدية الدورية منذ عام 2011، حيث بلغ الاحتياطي الإجمالي للعملات في سورية باستثناء الذهب وفق إحصائيات البنك الدولي: 19,4 مليار دولار، وفي تصريح اكتفى حاكم مصرف سورية المركزي بالتأكيد على أن لدى سورية احتياطياً كبيراً، ولم تنفق منه إلا ما نسبته 10% وذلك في بداية عام 2013، في معرض رده على أرقام وتقديرات نشرها المركز السوري لبحوث السياسات في بداية عام 2013 مشيراً إلى أن صافي الاحتياطي الأجنبي السوري **قد انخفض من حوالي 18مليار دولار عام 2010 إلى 2 مليار** دولار خلال عام 2012.

سنحاول بطريقة بسيطة أن نقدر الكميات المنفقة خلال الأزمة من مجمل الاحتياطي النقدي السوري، ومن احتياطي العملات الصعبة الموجود لدى مصرف سورية المركزي لنناقش بعدها اتجاهات الإنفاق. بداية أين تنفق الجهات المسؤولة عن إدارة الاحتياطي النقدي الموارد المتراكمة..

كيف «يصرفون».. «الاحتياطي»؟!

يمكن أن نلخص استخدامات الاحتياطي النقدي «بشقيه الأجنبي والمحلي» الرئيسية في ثلاثة اتجاهات سنذكرها مع المنطق الحكومي المبرر لها: أولاً يستخدم الاحتياطي النقدي لتأمين الحاجات الحكومية الرئيسية أي لسد نفقاتها المتعددة، بحيث تستخدم الحكومة جزءاً من الاحتياطي لتمول نفقات الموازنة في كل عام عندما لا تكفي الإيرادات في الموازنة الحكومية لتغطية هذه النفقات. ثانياً تستخدم الحكومة احتياطي القطع الأجنبي «لحماية» قيمة الليرة السورية عن طريق ضخه في الأسواق وتحديداً عن طريق بيعه إلى شركات ومكاتب الصرافة، أما ثالثاً فتمول به المستوردات حيث يقدم القطع الأجنبي للمستوردين بسعر مناسب ليخفف عبء ارتفاع سعر الصرف عن كاهل المستورد الذي بدوره سيخففه عن كاهل المستهلك بتخفيض الأسعار..

سنقوم في هذا العدد بتقدير حجم الاحتياطي بالاعتماد على استخدامه الأول أي في تمويل العجز، وسنتبعه في عدد لاحق بتقدير حجم الاحتياطي المستخدم للأغراض الأخرى «الضخ في السوق، وتمويل المستوردات».

تقدير «الاحتياطي» من العجز

يعتبر استخدام احتياطي القطع الأجنبي لتمويل العجز، هو مجال إنفاق الاحتياطي الأكبر، حيث يدرج في البيانات المالية للموازنات بند «المأخوذ من الاحتياطي» ليعبر عن الجزء من العجز الحكومي الذي يمول من الاحتياطي المتراكم، حيث يمول جزء صغير بالقروض الخارجية.

نستطيع انطلاقاً من رقم 19,4 مليار $ «المأخوذ من بيانات البنك الدولي حول مجمل الاحتياطي النقدي في سورية باستثناء الذهب» أن نقدر تغيرات الاحتياطي النقدي في كل عام من أعوام الأزمة، والأرقام التالية مأخوذة من البيانات المالية للموازنات الحكومية لأعوام 2012–2013–2014، حيث سنأخذ رقم «المأخوذ من الاحتياطي» ونعدله بسعر صرف نهاية كل عام، لنطرحه من مجمل الاحتياطي النقدي من العام السابق له، اعتباراً من عام 2010 حيث سنعتمد مبلغ 19,4 مليار $.

2011: المأخوذ من الاحتياطي: 167,488 مليار ل.س/ قيمتها بالدولار:

3,349 مليار$ «سعر صرف عام 2011 50ل.س/$»

← الاحتياطي النقدي في بداية عام 2012: 16 مليار$

2012: المأخوذ من الاحتياطي: 528,929 مليار ل.س/ قيمتها بالدولار:

7 مليار$ «سعر صرف نهاية عام 2012: 75 ل.س/$»

← الاحتياطي النقدي في بداية عام 2013: 9 مليار $

2013: المأخوذ من الاحتياطي: 744,83 مليار ل.س/ قيمتها بالدولار:

4,9 مليار$ «سعر صرف نهاية عام 2013: 150 ل.س/$»

← الاحتياطي النقدي في بداية عام 2014: 4,1 مليار $

بناء على الاستخدام الأول للاحتياطي النقدي، لسد عجز الحكومة في تأمين مستزماتها فإن الاحتياطي السوري قد تراجع خلال 3 أعوام بمقدار 15 مليار $، من 19 مليار إلى 4,1 مليار $ في بداية ام 2014.

وإذا ما أخذنا أرقام موازنة 2014 لنقدر أين يتجه الاحتياطي فإن النتائج تشير إلى أن ما تبقى من احتياطي القطع الاجنبي لن يكفي لتغطية نفقات 2014 فبحسب موازنة الحكومة:

2014: المأخوذ من الاحتياطي: 506 مليار ل.س+ 400 مليار للدعم وتثبيت الأسعار وضعت خارج الموازنة إذا ما انفقت جميعها فإن المأخوذ من الاحتياطي سيفوق 900 مليار ل.س/ قيمتها بالدولار: 6 مليار $ «سعر صرف 150 ل.س/$» وهي تفوق ما تبقى من الاحتياطيات النقدية..

ملاحظة ضرورية

ينبغي الإشارة إلى أن هذا التقدير يدل على الاتجاه فقط وهي أرقام تأشيرية، وذلك لأن مستوى إنفاق المبالغ المأخوذة من الاحتياطي تعتمد على مستوى تنفيذ بنود الموازنات، فقد تخطط الحكومة في بيانات موازنتها بأنها ستنفق مبلغ 1038 مليار ل.س كما في موزانة 2012، ولكنها لا تنفق فعليا سوى 474 مليار ل.س أي نسبة تنفيذ أقل من النصف، ولكنها بالمقابل تخطط للحصول على إيرادات بمقدار 797 مليار ل.س، ولكنها لا تحصل إيرادات فعلية سوى 174 مليار ل.س أي نسبة تنفيذ تبلغ 22% فقط، وبالتالي قد تخفض الحكومة الإنفاق ولكن إيراداتها تنخفض أيضاً ويبقى العجز كبيراً، والسحب من الاحتياطي كذلك، ولكنه مع ذلك يشمل جميع استخدامات احتياطي العملات الأجنبية الرئيسية، فهو يضم نفقات الاستيراد الحكومي، ونفقات الدفاع المتزايد خلال الأزمة، وكذلك كافة النفقات الاستثنائية.

تراجع الإنفاق الحكومي الكبير في المجال الاستثماري، وتراجع المنفذ من النفقات الاستثمارية بنسب أكبر من النفقات الجارية، سيقابله بالتأكيد تراجع كبير في الإيرادات، التي لم تحصل إلا من المواطنين لتتحول إيرادات مبيع المشتقات النفطية إلى أهم موارد الحكومة المتوقعة في عام 2014..

المؤشرات الاقتصادية خطيرة.. والسياسية كذلك

إن وصول العجز في موازنة 2014 إلى نسبة تفوق 46% من الناتج الإجمالي المقدر لعام 2013 بحوالي 12 مليار دولار، هو مؤشر خطير على قدرة الدولة الاقتصادية، وهو ما سيجعلنا في موقع هش وضعيف، عندما يبدأ استحقاق إعادة الإعمار والبناء، لنفتح أيدينا إلى الهواء ونقول: "خلص الاحتياطي بالأزمة".. لا تزال الفرصة سانحة نسبياً لإيقاف الهدر والبحث عن الموارد، إلا أن خصخصة قطاعات سيادية كبرى، واستكمال هدر الاحتياطي الأجنبي بتمويل المستوردات، هي مؤشرات سلبية على أداء الحكومة في الوقت المتبقي قبل الاستحقاقات الكبرى. فعلى الرغم من تقشف الحكومة في نفقاتها خلال الأزمة إلا أن تحصيلها للموارد كان بمعدلات أبطأ ولم تبحث عن موارد بديلة، أو تعلن النفير في مواجهة ارتفاع مستوى العجز إلى مستويات غير مسبوقة، لتبحث عن الموارد بطرق أخرى مشروعة كالموارد المتراكمة لدى كبار الفاسدين وأصحاب الربح. استمرت الحكومة بإنفاق الاحتياطي السوري المتراكم لدى جهاز الدولة، بل عملت بعض سياسات إدارة الاحتياطي النقدي على تحويل جزء هام من هذا الاحتياطي من الدولة إلى كبار قوى السوق، وهو ما سنبحثه في الملف اللاحق.

الدردري وسياسة الهدر.. «الشيء بالشيء يذكر»

أعلنت الحكومة السورية موافقتها على زيادة تمويل المصرف المركزي لمستوردات التجار، والتي يمولها من احتياطي القطع الأجنبي المتبقي لديه. كنا قد قيمنا سابقاً تمويل المستوردات باعتباره هدراً لجزء هام من احتياطي العملات الصعبة التي تعود ملكيتها للسوريين كافة، وتحديداً إن تمويل المستوردات لم يؤد غرضه في تخفيض أثر ارتفاع سعر الصرف على ارتفاع المستوى العام للأسعار.. هذا القرار ليس الأول من نوعه بل هو استكمال لسياسة هدرت الكثير من الاحتياطي النقدي السوري، ولم تحسن إدارته خلال الأزمة، وهي تستمر بتخسير الاقتصاد السوري إحدى أهم نقاط قوته وقدرته على الاستمرار بالحدود المقبولة بالقياس بأزمة من هذا الحجم، واقتصاد دولة صغيرة كسورية.

تذكرنا هذه السياسة بمقولة لعبد الله الدردري النائب الاقتصادي السابق وعراب الليبرالية السورية، ذكرها في لقاء أجراه معه موقع "the SyriaPage" قبل عام من الآن، بتاريخ 16–2–2013 عندما حسم أن سورية ستحتاج إلى قروض دولية لإعادة الإعمار، وأكد أن البنك الدولي جاهز.. ولا يمكن بعد الأزمة أن ترفض سورية إملاءاته وشروطه بعد أن خسرت نقاط قوتها حيث قال: »عملياً خسرت سورية مواصفات كانت تمتلكها، فكان لديها أقل مديونية بالعالم، وعجز الموازنة 1,7 % سيقفز الى 16% أما العملات الأجنبية فانتهت أو ذهب ثلاثة أرباعها، لكن هذه الأمور انتهت، كيف سنقوم بالأعمار إن لم نستدن؟! في النهاية فإن الكثيرين يخافون من شروط البنك الدولي لكن الواقع يقول إننا لانستطيع الإعمار دون قروض« فسوء إدارة الاحتياطي النقدي والعملات الصعبة تحديداً، يؤدي إلى خسارة واحدة من محددات القوة الاقتصادية وامتلاك القرار، ولهذا سنعمل على تقدير خسارتنا من الاحتياطي النقدي خلال أعوام الأزمة أولاً، لنستكملها لاحقاً بتقييم لطرق إدارته في ملف لاحق..

سنوات الازمة تعرّي سياسات الخصخصة..

وتثبت الحاجة للقطاع العام القوي

كان الدفاع عن شركات القطاع العام في وجه سعي أصحاب القرار الاقتصادي لخصخصته وتصفيته بعد عام 2000، وحديثنا عن سياسة التخسير قبل الخصخصة في السابق، يَنسَبُ إلى «نظرية اقتصادية اشتراكية صدئة» على حد زعم منتقدينا، فالقطاع العام -بحسب هؤلاء- رحل زمانه مع سقوط المنظومة الاشتراكية إلى غير رجعة، إلا أن تجربة سنوات الازمة الثلاث أثبتت دون أدنى شك، أن الدفاع عن هذا القطاع قد كان بمكانه، فعندما تمادى التجار في استغلالهم وجد السوريون في مؤسسات التدخل الإيجابي ما يسعفهم نسبياً، وعندما توقف 90% من المداجن في القطاع الخاص عن التربية، قررت المؤسسة العامة للدواجن تحمّل عبء تأمين نسبة كبيرة من حاجة السوق المحلية من البيض والفروج رغم خسائرها الكبيرة، وعندما طرد القطاع الخاص مئات الآلاف من عماله على امتداد السنوات الثلاث السابقة، وشرد مئات آلاف الاسر، وهو من استغلهم أيام النشاط الاقتصادي أبشع استغلال، حافظ القطاع العام على عمالته..

■ حسان منجه

من زمن ليس بالبعيد، وتحديداً في شهر أيلول من عام 2013، اقترحت وزارة الصناعة تصفية عدد من شركات ومعامل الصناعات الغذائية العامة، كخطة لما بعد الخروج من الأزمة، بحجة أن التصفية هي الوصفة السحرية لتطوير نشاط هذا القطاع، كتصفية شركة زيوت حماة ومعمل الليرمون في حلب، ومعمل بيرة بردى، ووحدة كونسرة الميادين، وشركتي ألبان دمشق وحلب، وغيرها من الشركات والمعامل الغذائية العامة، وهي خطة ليست بالجديدة، بل إن السعي لخصخصة وبيع 14 شركة ومعملاً تابعين للقطاع العام بحجة الخسارة، على الرغم من أن بعضها رابح، كان خطة لتدمير القطاع العام ُطرحت في عام 2009 سابقاً، وجرى تجديد الحديث عنها اليوم على أمل تمرير هذا المشروع مستغلين الظروف التي تعيشها البلاد، ليثبت هذا الحديث أن هناك من يصرّ – من صانعي القرار الاقتصادي– على بيع القطاع العام وتصفيته مهما كان دوره وحاجته، ليس انطلاقاً من كون هذا القطاع لا يخدم الاقتصاد الوطني بعكس ما تؤكد تجربة السنوات الثلاث الماضية بشكل خاص، والعقود الاربعة الماضية بشكل عام، بل لأن رائحة المنفعة الخاصة تفوح من وراء السعي لتصفية شركات ومعامل القطاع العام، كما فاحت صفقات الفساد من خطط بيع القطاع العام في مصر، وصولاً إلى الفساد الكبير الذي رافق بيع هذا القطاع في دول الاتحاد السوفياتي سابقاً..

800 ألف فقدوا عملهم

بينما لم يسرّح القطاع العام الصناعي أياً من عماله وموظفيه بفعل الأزمة الحالية، كشف مصدر في وزارة الصناعة أنّ عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف المعامل في القطاع الخاص بلغ 800 ألف عامل، وهذا في القطاع الصناعي الخاص وحده، وبحسب الاحصاءات الرسمية فقط، إلا أن الأرقام غير الرسمية تشير إلى أن من فقدوا وظائفهم قد وصل عددهم إلى 1,5 مليون عامل أو أكثر، وهذا يعني توقف دخل 1,5 مليون أسرة سورية وتشريدهم..

يصوّر البعض أن القطاع الخاص هو وحده من تضرر في هذه الأزمة، إلا أن الوقائع تؤكد أن قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع العام منذ بداية الأزمة تجاوزت الـ 106 مليار ليرة سورية، أي أن القطاع الخاص ليس المتضرر الوحيد كما يحاولون الايحاء، إلا أن الفارق بين القطاعين، هو خروج القطاع الخاص من دائرة الإنتاج وهروبه، وأحدث فجوة في الإنتاج المحلي، وتشريد مئات ألاف العاملين في هذا القطاع وطردهم من وظائفهم، إلا أن الأضرار الكبيرة التي تعرض لها القطاع العام الصناعي على سبيل المثال، والتي فاقت الـ 100 مليار ليرة، لم تجبره على تسريح عماله، ولم تخرجه من دائرة الإنتاج، وأصرّ على الاستمرار رغم الخسائر الكبيرة التي تعرض لها، وعلى الرغم من كل الظروف السيئة التي تعيشها البلاد، واستمر هذا القطاع في لعب دوره الاقتصادي والاجتماعي والوطني، ولم يهرب كما فعل القطاع الخاص..

فرضيتان لا ثالث لهما

أثبتت بعض القطاعات الإنتاجية العامة والزراعية منها تحديداً أهمية وجودها، كما في قطاع الدواجن، حيث ارتفعت أسعار البيض والفروج إلى مستويات قياسية، بعد توقف 70 – 90% من العاملين في هذا القطاع بشكل كلي بحسب مصادر ناطقة باسم المربين، وهم من كانوا يؤمنون القسم الأكبر من حاجة السوق الداخلية إلى البيض والفروج، فالقطاع الخاص خرج بفعل الظروف التي تعيشها البلاد، إلا أن المؤسسة العامة للدواجن تسعى إلى زيادة نسبة إنتاجها بنسبة 20% عبر خطة اسعافية، بالإضافة إلى خطتها زيادة الطاقة الإنتاجية في منشآت الدواجن في حمص واللاذقية وطرطوس الى 100% من مادتي البيض والفروج خلال عام 2014، على الرغم من خروج «4 » منشآت من الخدمة من أصل «11» منشأة، حيث أن الطاقة الإنتاجية لهذه المنشآت الأربع تبلغ 40% من حجم الإنتاج لكل المنشآت، أي أن المؤسسة هي تحملت عملياً وزر تأمين حاجة السوق من البيض والفروج عندما هرب وخرج القطاع الخاص من دائرة الإنتاج، ولو لم تكن المؤسسة العامة للدواجن ومنشآت الدواجن التابعة لها في المحافظات حاضرة وموجودة، لأجبرت الإدارة الاقتصادية على استيراد القسم الأكبر من حاجة السوق الداخلية، أو فقدت هاتين المادتين من السوق المحلية..

تعرية الخصخصة

من المستغرب أن يطل أحد علينا بعدما كشفت الأزمة الدور المحوري والضروري للقطاع العام في الحفاظ على الاقتصاد الوطني، لأنه لا يعمل بعقلية الاستثمار في البلد على أمل جني الأرباح، وليس مصيره الهروب مع أي هزة اقتصادية أو سياسية أو أمنية، أسوة بالقطاع الخاص الذي هرب القسم الأكبر منه إلى خارج البلاد باستثناءات قليلة في هذه الأزمة، مهما حاول البعض التبرير والتنظير لهذا الهروب، فهم يستثمرون البلاد لتحصيل الأرباح، وهدفهم الأرباح فقط، وليس لأغلبهم أي دور وطني أو اقتصادي حقيقي أو اجتماعي، وهذا ما كشفته وعرتّه الأزمة الحالية..

زائد ناقص

رغم الكوارث!

أصرّ رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان قلاع أنه من أنصار سياسة تحرير الأسعار وفتح باب المنافسة بين المستوردين وتجار الجملة لأن لكل منهم أسلوبه وطريقته في تأمين المواد..

■■■

شعارات

قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين أنهم استطاعوا السيطرة نسبياً على الأسعار في السوق نتيجة توافر تشكيلة سلعية مناسبة في مؤسسات التدخل.
واعتبر أن الحكومة لا تزال عند وعودها في إغراق السوق بالسلع والمواد عن طريق توفيرها في هذه المؤسسات.

■■■

العبرة بالتطبيق

كشف رئيس جمعية حماية المستهلكين عدنان دخاخني أن اللجنة المشكلة لوضع قانون تشديد العقوبات على المحتكرين والمستغلين إضافة إلى التجار البائعين الذين يبيعون سلعهم بأسعار باهظة شارفت على إنهاء مشروع القانون، مشيراً إلى أن اللجنة ستعقد اجتماعاً في بداية الأسبوع القادم لوضع الملاحظات النهائية على مشروع القانون السالف الذكر.
وبيّن دخاخني أن مشروع القانون سيتضمن عقوبات شديدة بحق التاجر أو البائع المحتكر أو المستغل لحاجة المواطنين، مشدداً على أن العقوبات قد تصل إلى السجن وذلك حسب الجنحة المرتكبة.

■■■

حديث ع الورق

قالت مصادر مصرف سورية المركزي: إن المصرف معني تماما بعمل شركات تحويل الأموال والية قيامها بهذا العمل ومدى التزامها بالضوابط والمعايير التي وضعها المصرف المركزي في هذا المجال، مبينة أن المركزي جاهز لمعالجة أي شكوى يتقدم بها المواطن تتعلق بسوء الخدمة أو مخالفة القوانين.

■■■

على ذمة «المركزي للإحصاء»!

أكّد مدير «المكتب المركزي للإحصاء» إحسان عامر أن المكتب قرر التريث في إصدار إحصائيات 2013، حتى تتضح الصورة بشكل أفضل، مشيراً أن هناك نقصاً في البيانات نتيجة عدم التمكن من جمعها بسبب ظروف الأزمة التي تشهدها البلاد، بعد أن تعرضت العديد من مديريات الإحصاء في المحافظات للتدمير.

حول البرنامج الاقتصادي لحزب الإرادة الشعبية

فيما يلي مجموعة من البنود تشكل إعادة صياغة وإضافات على بعض نقاط مسودة البرنامج الاقتصادي لحزب الإرادة الشعبية:

■ سلام الشريف

القطع مع أيديولوجيا الارتهان الاقتصادي للخارج

– إن حل مشاكل الاقتصاد السوري المتراكمة يستوجب القطع الكلي مع إيديولوجيا «تحسين التنافسية»، التي ترى بخفض حصة العمال والفلاحين من الدخل الوطني ضرورة لإغراء واستحضار الاستثمار الأجنبي، وبتخفيض النفقات والاستثمارات الاجتماعية للدولة أمر لا مفر منه للحصول على التمويل الدولي الملغوم الذي تدفع الشعوب ثمنه أضعافاً مضاعفة عرقاً ودماً، كما أنها تؤدي إلى رهن الاقتصاد الوطني لتقلبات وأزمات السوق العالمية وقوى الربا الدولية عبر التحرير التجاري والمالي.

ولأن كان للاستثمار الأجنبي واسترضائه مكانة خاصة في الإيديولوجيا الليبرالية، تجدر الإشارة إلى أن العرض الكلي لتلك الإستثمارات على الصعيد الدولي لا يتناسب مع مايقابله من طلب، إذ أن معظم دول الطرف الرأسمالي المصابة بالفيروس الليبرالي تتنافس للحصول عليها، إذ تبين الاحصاءات أن 75% من الاستثمارت الأجنبية تتركز بـ 10 بلدان فقط «الصين، البرازيل، كوريا الجنوبية، الهند... إلخ»، كما أظهرت الدراسات العلمية بأن هذه الاستثمارات الأجنبية لم تطأ أرض أي من تلك البلدان قبل أن تتجاوز مستوىً متقدماً نسبياً من التطور الصناعي والاقتصادي بالاعتماد على استثمارتها المحلية ودور الدولة المحوري. كما أن نوعية هذه الاستثمارات بمعنى القطاعات التي تأتي إليها تتناقض مع الحاجات الموضوعية للاقتصاد الوطني إذ تتركز في القطاعات الخدمية والريعية، هذا عدا عن الآثار الكارثية لهذه الاستثمارات على الصعد الاجتماعية. إذاً، إن اللهاث وراء استجلاب الاستثمارت الأجنبية هو سعي وراء السراب وقبض للريح، تحديداً في منطقة يعد الصراع فيها مع العدو الصهيوني صراعاً أساسياً وهو ما يدركه اللاهثون وراءها ولذلك يسعون، في السر والعلن، لتحقيق «تسوية» مع العدو الصهيوني على حساب حقوق شعوب منطقتنا.

أعلى نمو اقتصادي وأعمق عدالة اجتماعية

– إن القطع مع هذه الإيديولوجيا يعني تبني رؤية اقتصادية تعيد مركز ثقل حل المشاكل الاقتصادية إلى موقعه الحقيقي أي إلى الداخل إلى الاقتصاد الوطني، عبر العمل على بناء قاعدة تراكم محلية حاملها الأساسي المنتجون المحليون، ومصادر تمويلها الأساسية من الاقتصاد السوري وأموال الفساد التاريخي داخل جهاز الدولة وخارجه.

– يكثف حزب الإرادة الشعبية رؤيته الاقتصادية عبر شعار «أعلى نمو اقتصادي وأعمق عدالة اجتماعية»، فعدا عن انحيازه الثابت لجماهير الكادحين، أثبتت الوقائع الاقتصادية أن تحقيق مستويات متقدمة من العدالة الاجتماعية هو شرط لازم وضروري من أجل تحقيق نمو عالٍ وجيد ومستدام، وهو ما يعترف به اليومَ معظم أعلام الفكر الاقتصادي الليبرالي.

– مما يتطلب تحويل مركز ثقل الاقتصاد الوطني من قطاعات الريع الطبيعي «النفط» والخدمات والتجارة، إلى القطاعات الحقيقية المنتجة للثروة في سبيل تصحيح التشوه الهيكلي للاقتصاد، والذي انعكس في السنوات الأخيرة قبيل الأزمة بانهيار قطاع الزراعة وتراجع العديد من الصناعات والحرف. إن تحقيق تحول في بنية وهيكلية الاقتصاد السوري يهدف إلى زيادة تنوع قطاعات الاقتصاد السوري وفي القلب منها قطاعا الصناعة والزراعة، بما يسمح برفع إنتاجيته الكلية كماً ونوعاً بهدف تحقيق الحاجات المادية والروحية للشعب السوري، وبما يرفع الاستقلالية النسبية للاقتصاد الوطني في تحقيق تلك الحاجات.

– يكتسب القطاع الصناعي أهمية خاصة بما يمثله من حامل للتكنولوجيا الإنتاجية التي تشكل العامل الأساسي لرفع الإنتاجية العامة للاقتصاد وتقدم القوى المنتجة بشكل عام. فالصناعة بفروعها المختلفة قاطرة النمو الصحي للقطاعات الأخرى وضابطة إيقاعها.

– ولئن كانت التكنولوجيا المتقدمة هي جوهر الصناعة، فتجدر الإشارة إلى أن انسداد الأفق التاريخي أمام النموذج التكنولوجي السائد المتناقض مع البيئة يشكل تحدياً وفرصة بالوقت نفسه. فمن ناحية، إن ضرورة تبني نموذج تكنولوجي يتوافق مع المحيط الحيوي ويتناغم مع الدورة البيئية تواجه مصاعب كبرى مشتقة من بنية النظام الرأسمالي ولا يمكن حلها بشكل نهائي إلا بتجاوزه، ومن ناحية أخرى تمثل مجالات التكنولوجيا والطاقة البديلة مجالاً استثمارياً بكراً وفي طور الصعود. إن إيلاء هذه المسألة أهميتها عبر استبدال الآلة المتناقضة مع المحيط الحيوي بالآلة المتوافقة معه عند الإمكان، وبالاستثمار في قطاع الطاقة البديلة، هو ضرورة اقتصادية وبيئية بالوقت نفسه.

– إقامة مراكز بحث علمية حديثة ومتطورة مدعومة من الدولة على تواصل يومي وتعاون مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة، حيث تعمل على التحديث التكنولوجي وحل المشاكل التقنية التي تواجهها، بالإضافة لضرورة إعادة تنظيم الفروع الجامعية وتحديداً منها الهندسية والزراعية والكيميائية وربطها بالإنتاج المادي وليس الربح النقدي، بحيث تكون مخرجات النظام التعليمي مدخلات عملية بناء القطاعات الإنتاجية والتحديث المستمر لقاعدتها المعرفية والتكنولوجية.

– أثبتت جميع التجارب التاريخية، بما فيها تجارب دول المركز الرأسمالي في طور نشوئها، أن الطريق الإجباري والوحيد لتحقيق ماتقدم يقتضي دوراً قيادياً، قوياً وذكياً، للدولة في إدارة الاقتصاد والإنتاج، دوراً يتدرج من التوجيه عبر تحفيز وحماية المنتجين الخاصين، إلى الانخراط المباشر في عملية الإنتاج عبر القطاع العام، عاملاً على ضبط العلاقة والتناسب فيما بين القطاعات الإنتاجية، الزراعة والصناعة، وبينها وبين القطاع الخدمي. كما أظهرت التجارب بأن الدور الاقتصادي للدولة لا يمكن أن يؤتي أكله بشكل قابل للاستمرار والتطور دون وجود نظام سياسي ديمقراطي شعبي يفعل قنوات الاتصال بين المجتمع وجهاز دولة ويضمن رقابته الفعالة عليه.

– إن النسب الحالية لتوزيع الدخل الوطني بين رأس المال والعمل تشكل إحدى العقبات الأساسية في إطلاق الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يستدعي دوراً فاعلاً ومستمراً للمجتمع والدولة في إعادة توزيع الثروة «الدخل الوطني» بين العمل ورأس المال بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وبما يسرّع دورة رأس المال الإنتاجي والنمو الاقتصادي. مما يتطلب إقرار الحد الأدنى للأجور وتثبيت حد أعلى لها، على أن تتم مراجعتها فصلياً وتعديلها على ضوء تقلبات الأسعار، كما يتطلب إقامة نظام ضمان اجتماعي عادل لا يفلت من تطبيقه القطاع الخاص. إن هذه المسألة لايمكن أن تحل بشكل جذري دون إقامة نظام سياسي ديمقراطي يضمن حرية النقابات والفاعلية السياسية للمجتمع.

حزب الإرادة الشعبية

يكثف حزب الإرادة الشعبية رؤيته الاقتصادية عبر شعار «أعلى نمو اقتصادي وأعمق عدالة اجتماعية» فعدا عن انحيازه الثابت لجماهير الكادحين أثبتت الوقائع الاقتصادية أن تحقيق مستويات متقدمة من العدالة الاجتماعية هو شرط لازم وضروري من أجل تحقيق نمو عالٍ وجيد ومستدام

العلاقات الاقتصادية الدولية.

– إن النظام الدولي الجديد يحمل في طياته تطابق إمكانية تحقيق البرنامج سابق الذكر مع ضرورته، فهامش المناورة منذ مطلع الألفية الثالثة يتوسع بشكل مطرد ومتسارع أمام الدول الساعية للانفلات من المدار الإمبريالي وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي بدأ يعبر عن نفسه بتحالفات وتكتلات اقتصادية تقطع مع حقبة الثمانينيات والتسعينيات. إن تحول سورية إلى مكسر عصا وعقدة تظهير النظام الدولي الجديد، رغم كل آلام ذلك، ينطوي على فرصة تاريخية إذا ما أحسنت إدارة العلاقات الاقتصادية مع قوى المنظومة الدولية الجديدة.

– إن العلاقات الاقتصادية الدولية لسورية الجديدة يجب أن تصاغ بما يحفظ استقلالية رسم الاستراتيجيات وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وبما يحفظ السيادة على أدوات التحكم بالاقتصاد والتأثير بمكوناته، مما يعني ضرورة تجنب الاتفاقات الاقتصادية مع دول المركز الإمبريالي ومؤسساته الدولية «منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، الشراكة الأوروبية المتوسطية.. إلخ»، التي تحولت إلى رافعة لسلب الشعوب ودولها السيادة على سياساتها الاقتصادية، إذ تتحول إدارتها إلى سلطات فوق وطنية غير خاضعة لـ«التحكيم الديمقراطي»، بالإضافة لكون هذه الاتفاقات منصات لفرض السياسات الاقتصادية الليبرالية بنسخها المختلفة. إن الاتفاقات الاقتصادية مع دول المركز الإمبريالي ليست إلا واحدة من مكونات النظام الاستعماري الحديث.

– إذا، الانخراط اتفاقات اقتصادية كهذه يفرغ النظام السياسي من مضمونه ووظيفته، إذ يتم تحويل إدارة وظائف جهاز الدولة الاقتصادية، التي هي جوهر أي سلطة، إلى مستويات فوق وطنية خاضعة لسلطة الرأسمال الدولي. فالشراكة الاقتصادية مع الغرب الإمبريالي تجرد الدولة من مقومات وطنيتها وتحولها لوكيل محلي تابع لمؤسسات الرأسمالية الدولية، وهي بذلك تؤرض أي نظام سياسي ديمقراطي، إذا يصبح موضوع العملية السياسية برمته خاضعاً لسلطة فوق وطنية. وعليه فإن الوقف الفوري لعلاقات التبعية الاقتصادية مع دول المركز الرأسمالي ومؤسساتها باتجاه جعلها بالحدود الدنيا ليس مجرد ضرورة لتحقيق الحاجات المادية والروحية للشعب السوري وإنما ضرورة ديمقراطية تحفظ للنظام السياسي وظيفته، وضرورة وطنية تحفظ للدولة مقومات وجودها المادية.

– في هذا السياق يبرز التوجه نحو دول الشرق والجنوب، كمفهوم اقتصادي – سياسي، كبديل حقيقي يتفوق على العلاقة مع الغرب الإمبريالي بكل المعايير، إذ أنه كفيل بتحقيق جميع متطلبات الاقتصاد السوري من معرفة وتكنولوجيا وأسواق.. إلخ بالتوافق والتناغم مع برنامج «أعلى نمو وأعمق عدالة»، الأمر الذي يستحيل تحقيقه عبر العلاقة مع الغرب الإمبريالي.

– إن الدول الصاعدة والعائدة إلى المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي كمجموعة البريكس وإن كانت رأسمالية الطابع ووثيقة الارتباط الاقتصادي بدول المركز الإمبريالي، فإن سلوكها في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولي ليس سلوكاً إمبريالياً يسعى لفرض نموذج اقتصادي– اجتماعي وسياسي يخدم الرأسمال الدولي كما تفعل دول الغرب الإمبريالي. إذ تقدم هذه الدول نموذجا بديلاً في كل مجالات العلاقات الاقتصادية التقليدية من تجارة وتمويل ومساعدات مع دول الطرف الرأسمالي، نموذجاً لا يتضمن فرض أي اشتراطات على إدارة الملفات الداخلية الاقتصادية منها أو السياسية. على أن حصة مجموعة البريكس من الإنتاج الدولي لعام 2012 تجاوزت الـ20% واستحوذت على مايقارب الـ17% من التجارة الدولية وذلك في عام 2012.

– تكتسي جميع مستويات التعاون والتكامل الاقتصادي مع دول المحيط في الشرق العظيم، على أساس تحقيق المصالح الاجتماعية للطبقة العاملة والفلاحين والطبقات المسحوقة والمهمشة، أهمية قصوى كضرورة موضوعية لتحرير الطاقات الكامنة للاقليم وللاقتصادات المكونة ومنها الاقتصاد السوري بهدف الانفلات من المدار الإمبريالي.

معتز وشحة... بطل من هذا الزمن

صبا ح الخميس الباكر 27 فبايـر / شباط ، صحا أهالي بلدة «بير زيت» القريبة من مدينة رام الله على أصوات المدرعات وسيارات الجنود المحملة بكل أدوات القتل وهي تدخل البلدة، لتطوق منزل عائلة «وشحة». بدأ جيش القتلة الصهيوني بتوجيه آلاف الطلقات وقذائف «الأنيرغا» نحو أبواب ونوافذ وجدران المنزل. كان الهدف «معتز وشحة» ابن الستة والعشرين ربيعاً. أحد الأبناء الذكور لعائلةٍ عاش أربعة من أبنائها سنوات طويلة في سجون الغزاة المحتلين. أما شقيقه الأكبر أحمد فقد أبعد إلى الخارج بعد سجنه لفترة طويلة. الشهيد معتز أسير محرر أمضى أربعة سنوات في معتقلات التعذيب الصهيونية. التهمة : عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي جناحها العسكري : كتائب الشهيد أبو علي مصطفى.

■ محمد العبد الله

في بيان النعي الذي أصدرته الجبهة نقرأ «سقط الشهيد معتز وشحة من قرية بيرزيت، أثناء خوضه معركة بطولية ضد القوات الخاصة الصهيونية التي حاصرت منزله منذ ساعات الصباح الأولى، حيث تعرض لإصابة ومن ثم طلبت قوات الاحتلال منه تسليم نفسه، فرفض قائلاً «لن أسلم نفسي لهؤلاء الأنـذال» فاستمر الاشتباك قرابة عشر ساعات، قُصف المنزل خلاله بالقذائف والرشاشات الثقيلة، مما أدى إلى استشهاده وتناثر أشلائه وتدمير المنزل».

والشهيد كما تتحدث عنه الجبهة «مقاتل بصفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ نعومة أظفاره، واعتقل أكثر من مرة على أيدي قوات الاحتلال، وكان مطلوباً منذ أربع سنوات على خلفية تنفيذه سلسلة من العمليات البطولية التي استهدفت قوات الاحتلال في الضفة». وعاهدت الجبهة وجناحها العسكري دماء الشهداء «لن تذهب هدراً، وأنّ الرد قادم لا محالة، وستستمر بالمقاومة حتى دحر الاحتلال عن كامل التراب الوطني الفلسطيني».

في رواية أهل بلدته وأقاربه، تطابق مع ما حمله بيان الجبهة وما تناقلته وكالات الأنباء :

أمام أعين عائلته، قتلت قوات الغزو والاحتلال الشاب وشحة، بعد صموده أكثر من ثماني ساعات داخل منزله، الذي تهاوت لبناته شيئا فشيئا، وكان بالإمكان سماع صوت سقوط حجارته بفعل هدم الجرافات العسكرية من مسافة بعيدة.

مئات المواطنين انتشروا في شوارع البلدة، وعلى أسطح المنازل يرقبون ما يحدث، ظنا منهم أن معتز اعتقل، لتبدأ صور الجريمة بالظهور. صدر الشهيد تخترقه رصاصات الحقد التي فجرت جزءاً من رأسه، إنه إعدام مباشر كما يقول أقاربه. إحدى قريباته «بيسان وشحة» روت بعضاً مما حصل: «الجنود طوقوا المنطقة المحيطة بالمنزل، ولم يسمحوا لأحد بالاقتراب، لقد شاهدت جنود الاحتلال يعتدون بالضرب على شقيق الشهيد فادي، والشاب سامر القيسي، كبلتهما واحتجزتهما قوات الجيش وأدخلتهما في أحد الجيبات العسكرية، وأطلقت النار على شقيقه رامز وأصابته بقدمه، قبل أن يتم اعتقاله، لقد تعاملوا بهمجية كبيرة».

الجريمة الجديدة حلقة جديدة في سلسلة طويلة من عمليات التصفية الممنهجة التي تستهدف من خلالها قوات العدو المحتل تصفية المقاتلين في ظل سياسة التنسيق «الولاء الأمني» الذي تلتزم به سلطة المقاطعة. وقد عبّرت الجبهة الشعبية من خلال بيانها على خطورة وكارثية هذه السياسة التي تتبعها قيادة السلطة. إن الجبهة تطالب بـ «وقف التنسيق الأمني المدمر والمرفوض بكافة أشكاله». والسؤال الذي يفرضه نهج المقاومة المسلحة المتناقض مع نهج «المفاوضات حياة» : إلى متى يستطيع دعاة «التنسيق السياسي» مع سلطة المقاطعة المنخرطة في الولاء الأمني لقوات الغزو والاحتلال الصمت عن من يقوم بتسهيل حملات الإعدام لمقاتليهم والمطاردة المزدوجة لمناضليهم؟

مؤتمر لندن للجوع:

إطعام العالم أم إطعام الشركات!

بلغت تكلفة تذكرة حضور «مؤتمر إطعام العالم» المنعقد في لندن 695 يورو! وهذه التكلفة تعتبر طريقة مؤكدة لاستبعاد صغار المزارعين وأسرهم الذين ينتجون 70% من الغذاء في العالم.

■ بقلم : غراسييلا روميرو*
ترجمة وإعداد : جيهان الذياب

تضمّن مؤتمر الغذاء العالمي 2014 في لندن لقاءً جمع الرئيس التنفيذي لشركة «مونسانتو» سيئة السمعة مع ممثلي الأمم المتحدة. هذا الحدث السنوي الذي يطرح سؤالاً عما إذا كانت أزمة الجوع* الحالية في العالم ستتحول إلى كارثة فعلية في العام 2050، فمن المتوقع أن يصل تعداد سكان العالم إلى 9,6 مليار نسمة حينها.

سيحول رسم دخول المؤتمر – 700 يورو – دون إيصال صوت الملايين من صغار المزارعين حول العالم، حيث لن تتمكن إلا قلة قليلة منهم من تأمين هذا المبلغ للحضور فقط، دون ذكر التكاليف الأخرى. وبوجود المؤسسات والجمعيات «الخيرية» القادرة على دفع مبالغ أكبر، فإن النتيجة الحتمية هي أن هذا المؤتمر ليس مكاناً للذين يفتقرون لشرعية دخوله «رسم الدخول»، بل لمن يمتلكون القوة السياسية والاقتصادية لرسم معالم النظام الغذائي العالمي.

موجة جديدة من «الاستعمار الشركاتي»:

هل يمكن الوثوق بالشركات التي تحقق أرباحا هائلة كـ «مونسانتو» أو «نستله» لمعالجة أزمة الأمن الغذائي في الكوكب؟ ولماذا لا يتم تمثيل الملايين من منتجي الغذاء الصغار – والكثير منهم نساء – في مؤتمر كهذا؟

في السياق ذاته، تم عقد مؤتمر آخر لمناقشة القضية ذاتها في مقر عملاق الغذاء «شركة يونيليفر» في لندن الصيف الماضي كجزء من قمة دايفد كاميرون للجوع. وقد تَشارك فيه كبار رجال الأعمال الطاولة مع قادة دول مجموعة الثمانية أصحاب الاقتصادات الرائدة، ليقرروا كيفية تقسيم الأسـواق والأراضـي والبـذور الإفريقية بين بلدانهم وشركاتهم كـ«مونسانتو». هذا وقد شهد المؤتمر ذاته تجاهل رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون لنداء المجتمع المدني الإفريقي لإيقاف الموجة الاستعمارية الجديدة، وتجسد هذا التجاهل بمعونة مالية قدرها 395 مليون جنيه قدمتها المملكة المتحدة كمساعدات لدعم الشركات الكبرى العاملة في القارة.

في تشرين الثاني الماضي، حضر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير ممثلون عن مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بحضور مئتي شركة من الشركات الكبرى كأعضاء، ومن بينهم «مونسانتو». في الوقت الذي قام المؤتمرون فيه بتحديد وتيرة النقاش حول الحاجة لاستثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، جرى تجاهل التساؤلات المتعلقة بالتدهور البيئي وتشريد مجتمعات بأكملها..

■ هوامش :
● غراسييلا روميرو: مدير البرامج الدولية المعروفة بـ «الحرب على العوز».
● أزمة الجوع: بلغ تعداد الجائعين في العالم 800 مليون إنسان وفق أرقام الأمم المتحدة.

جيوسياسة

لبنان

أفاد موقع القناة السابعة في الكيان الصهيوني أن جيش الكيان قرر رفع مستوى التأهب على الحدود الشمالية بالقرب من لبنان، وذلك تحسباً من رد المقاومة. هذا وقد قصف طيران العدو مساء 24 شباط منطقة النبي شيت على الحدود السورية اللبنانية مستهدفاً موقعا لحزب الله الذي توعد بالرد على الغارة. ولوحظ في وقت لاحق قيام جيش العدو بسحب بعض عناصره من موقع في الطرف الشمالي لبلدة الغجر الحدودية كإجراء احترازي.

■ ■ ■

فلسطين المحتلة

اعترف وزير الخارجية الأمريكي يوم 26 شباط بأن التوصل إلى اتفاق نهائي بين «إسرائيل» وفلسطين قد يستغرق تسعة أشهر أخرى أو أكثر آملاً في أن يتحقق ذلك بحلول 29 نيسان. يأتي ذلك في ظل توتر العلاقات الدبلوماسية الأردنية مع الكيان بعد تنازع السيادة على المسجد الأقصى!!

■ ■ ■

مصر

أصدر الرئيس المصري عدلي منصور في 26 شباط قراراً جمهورياً بإنشاء مجلس للأمن القومي برئاسته وعضوية كل من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وعدد من الوزراء والمسؤولين في الدولة ومجلس النواب. وفي سياق آخر واصل عمال هيئة النقل العام في القاهرة إضرابهم لليوم الخامس على التوالي، للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور، وتحسين ظروف العمل.

■ ■ ■

روسيا

استدعت القيادة العسكرية الروسية سدس أفراد القوات المسلحة لإجراء مناورات في غرب روسيا مما أثار قلق القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي «الناتو» والقيادة العسكرية الأوكرانية الجديدة . هذا وقد كشف وزير الخارجية البولندي رادوسلاف سيكورسكي أن الرئيس الروسي بوتين أبلغ الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش أنه يقف ضد جرّ القوات المسلحة الأوكرانية إلى النزاع الأهلي.

■ ■ ■

الولايات المتحدة

اعتبر وزير الدفاع الأمريكي تشاك هاغل أن التقدم التكنولوجي السريع في بعض الدول مثل الصين وروسيا يعني أن الهيمنة العسكرية الأمريكية في العالم لم تعد أمراً مضموناً. جاء هذا التصريح في سياق إعلان هاغل عن خططه لتقليص النفقات العسكرية في إطار خطة التقشف التي اعتمدتها الحكومة الأمريكية.

■ ■ ■

تركيا

نفت رئاسة الوزراء التركية صحة التسجيلات الصوتية المنسوبة إلى كل من رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ونجله بلال. وكان قد نشر على موقع «يوتيوب» تسجيل لاتصال هاتفي مفترض يطلب فيه أردوغان من نجله أن يتخلص من مبالغ مالية كبيرة تبلغ 30 مليون يورو، وذلك عبر توزيعها بين أفراد العائلة.

الديمقراطية الأمريكية:
«علمٌ ودستور ومجلس أمة.. كلٌّ عن المعنى الصحيح محرف»

فوجئ تجار «ديمقراطية» الدبابة الأمريكية في العراق بانفجار الثورات الشعبية العربية المليونية وإطاحتها الأنظمة القمعية التابعة الفاسدة، التي برهنت على صواب الرؤية المعرفية الثورية القائلة بأن ثورات الشعوب حتمية تاريخية، وإن دخل الشعب المعركة السياسية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن إعادته إلى الوراء أبداً، فيصبح صاحب القرار في الميادين والشوارع وفي صندوق الاقتراع.

■ صباح الموسوي*

قدمت الثورات الشعبية في مصر وتونس دستوراً وطنياً ديمقراطياً يحافظ على الهوية الوطنية وسيادة الأوطان ويفتتح الطريق واسعاً نحو التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

فأسقطَ بأيديهم، بعد أن روج الكثيرون لأكذوبة «استحَالة التغيير الوطني الديمقراطي الداخلي والتعويل على «المنقذ» الأمريكي طريقاً وحيداً للتغيير».

«ديمقراطية» الاحتلال!

تكشفت «ديمقراطية» الأمريكي في العراق عن نظام دكتاتورية الإقطاعيات الطائفية ودستور تقسيمي ملغم بـ 50 مادة مختلف عليها بهدف إشعال الصراعات وأدامتها وتوسيع نطاقها وصولاً إلى تحقيق الهدف الإمبريالي–الصهيوني في تقسيم العراق، مما أدى إلى التفريط بالوحدة الوطنية ونهب ثروات البلاد وإفقار العباد.

أما انتخاباتهم فلم تكن سوى أكذوبة كبرى فلم يحصل في انتخابات العام 2010 على «القاسم الانتخابي» سوى 18 نائباً من مجموع 325، الأمر الذي يعني سيطرة دكتاتورية لرؤساء القوائم على البرلمان، ناهيكم عن تصويت ملايين البسطاء تحت سوط التهديدات الدينية.

حراك اجتماعي ضد النهب

اليوم، تتصاعد الحركة الشعبية وتتوسع دائرتها. فتظاهرة عمال نفط الجنوب بالآلاف، واعتصامات طلابية في الجامعات، وتظاهرات القطاع الصحي، وحركة احتجاج في الإقليم نتيجة التأخر في تشكيل الحكومة المحلية وعدم دفع رواتب الموظفين، وهجرة عشرات الآلاف من الأنبار بسبب القتال، واستمرار التظاهرات من بغداد حتى البصرة المطالبة بإلغاء تقاعد البرلمان وامتيازات الرئاسات الثلاث التي تسرق 21% من الميزانية العراقية. بينما تعيش الكتل الثلاث الطائفية الحاكمة حالة صراع مكشوف على النفوذ والأموال حداً عرقل إقرار ميزانية 2014 وسط تحذيرات من محاولة لإفشال إجراء الانتخابات وإشاعة جو من الذعر بين المواطنين عن خطة لداعش لإسقاط حكومة المنطقة الخضراء والسيطرة على بغداد.

فساد الكتل السياسية الحاكمة

تتمزق هذه الكتل الحاكمة اليوم من داخلها على وقع صفقات الفساد والعمليات العسكرية ضد الإرهاب في المنطقة الغربية والصراع بين المركز والإقليم بشأن تصدير النفط العراقي الذي وصل تركيا بأسعار السوق السوداء. علماً أن تركيا قد رفضت إقراض الإقليم بضمانة النفط وطالبت القيادات الكردية سحب مليارتهم الشخصية المودعة في البنوك السويسرية. إن الخطاب السياسي للكتل السياسية الحاكمة الثلاث عبر وسائل الاعلام، خصوصاً الفضائيات المملوكة لها، يعتمد نهجاً ديماغوجياً في الدعاية والدعاية المضادة لتكريس المصطلحات والتسميات التفتيتية التي أطلقها «جو بايدن» في مشروعه التقسيمي، ومن ثم تغييب ما هو مشترك، ولا سيّما الطابع الوطني العراقي والهوية الوطنية العراقية.

إن كل ذلك استوجب تصدي القوى اليسارية والوطنية الديمقراطية، رغم إمكانياتها الإعلامية المحدودة، لهذا الخطاب وفضحه، والتمسك بالثوابت الطبقية والوطنية والعربية والأممية التي تعبر عن الخيار الثوري لإسقاط الأنظمة الفاشية والطريق الوطني للتحرر من التبعية للإمبريالية العالمية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية القادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمتضامنة مع الشعوب المضطهدة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني الشقيق في مسيرة الكفاح المشترك.

إن لسان حال الشعب العراقي اليوم يردد اليوم قول الشاعر العراقي معروف الرصافي إبان فترة الاستعمار البريطاني: «علمٌ ودستور ومجلس أمة كل عن المعنى الصحيح محرف».

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي

بيان تضامني من
«اللقاء العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية» مع فنزويلا

أصدرت مجموعة العمل للقاء العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية الذي عقد في بيروت في 22/شباط فبراير 2014 بيانين تضامنيين مع فنزويلا وأوكرانيا هذا نص البيان الخاص بفنزويلا:

نحن ممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية المشاركة في اجتماع مجموعة العمل الذي انعقد في بيروت في 22 شباط 2014، نعبر عن قلقنا العميق ورفضنا لأعمال القوى المضادة للثورة في فنزويلا التي تحرضها الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أصبح من الواضح تماماً أن المصالح الإمبريالية، المستندة إلى القوى الرجعية، تحاول توجيه ضربة إلى الثورة البوليفارية الفنزويلية، على الرغم من الهزائم العديدة التي منيت بها هذه القوى في الانتخابات. من هنا، نعرب عن دعمنا القوي وتضامننا مع الشعب الفنزويلي، وطبقته العاملة، ومع الحزب الشيوعي الفنزويلي والحكومة البوليفارية والقوى الشعبية في فنزويلا.

■ الأحزاب الموقعة على البيان:

الحزب الشيوعي الكوبي
الحزب الشيوعي لبوهيميا وموارفيا «تشيكيا»
الحزب الشيوعي في البرازيل
الحزب الشيوعي اللبناني
الحزب الشيوعي البرتغالي
الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية
الجنوب الشيوعي لجنوب أفريقيا
الحزب الشيوعي السوري
الحزب الشيوعي السوري الموحد
الحزب الشيوعي الفلسطيني
الحزب الشيوعي الإكوادوري
الحزب الشيوعي التركي
الحزب الشيوعي الأوكراني

هل تقطع فنزويلا طريق الثورة الملونة بالحوار الوطني؟

تحت شعارات مختلفة، تعيش فنزويلا توتراً أمنياً وسياسياً تفاقم منذ رحيل الرئيس هوغو تشافيز وانتخاب نيكولاس مادورو رئيساً.

■ علي نعمة

أسبوعان انقضيا على اندلاع الاحتجاجات في فنزويلا والحصيلة أكثر من «12» قتيلاً ومئات الجرحى في اشتباكات بين مناهضي الحكومة ورجال الشرطة، ليعلن الرئيس نيكولاس مادورو بدء حوار وطني تشارك فيه جميع القوى المعارضة في البلاد، وهو ما يؤشر على وعي الحكومة الفنزويلية لطبيعة الصراع القائم ومآلاته في حال استمرار موجة العنف التي تعصف بالبلاد.

أزمة مفتعلة وإجراءات حكومية سريعة

الرئيس نيكولاس مادورو يدرك تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد رغم الإجراءات التي اتخذها لمواجهة التجار المتحكمين بالسوق والمرتبطين مباشرة بالخارج، والمتضررين من توجهات فنزويلا الاشتراكية، فسعر صرف البوليفار الفنزويلي في تراجع مستمر، وهناك نقص حاد في المواد الأساسية ناتجة عن عبث التجار في السوق. وفي الوقت ذاته تسعى الدولة لسد النقص عبر المواد المدعومة، لكن السياسات المصرفية المتبعة في الآونة الأخيرة سواء للحد من تدهور سعر الصرف أو العمل على تأمين تمويل المستوردات عن طريق إيرادات النفط لم تؤت ثمارها بعد.

«CNN» تقود الحملة الإعلامية

تحاول المعارضة المرتبطة بالغرب هناك الاستناد للاحتجاجات المشروعة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فهي تقوم على افتعال الأزمات ثم تسعى لركب موجة أي حراك، هذا ناهيك عن تنظيمها لحراكات متطرفة. وبالتوازي مع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية المستاءة من نموذج اشتراكي في «حديقتها الخلفية» وعجزها إسقاط النهج الاشتراكي المدعوم شعبياً بالعسكر دفعها إلى محاولة إسقاطه من الداخل، وذلك بضخ ملايين الدولارات لمنظمات المجتمع المدني ولأحزاب المعارضة الليبرالية التي تملك العديد من المحطات التلفزيونية داخل فنزويلا بينما لا تملك الحكومة الفنزويلية إلا قناة تلفزيونية واحدة! في إشارة إلى مستوى الدعم الأمريكي اللامحدود لمعارضي الحكومة.

تمارس قوى المعارضة وتحديداً حزب «العدل أولاً» الذي يرأسه زعيم المعارضة «إنريكه كابريليس» ضغوطاً متزايدة على الحكومة الفنزويلية مستفيدةً من حالة العنف التي تشهدها البلاد مطالبة بإنهاء السياسات الاشتراكية المتبعة واستبدالها بسياسات ليبرالية تكفلت قناة «CNN» بالإشارة إليها في أحد تقاريرها الإخبارية فيما يخص الأحداث الجارية في البلاد بالقول إن: «ما يحصل اليوم يبدو كأنه مؤشر لسقوط الحالة «التشافيزية»، التي أرهقتها السياسات الخاطئة لخلفه» ما دفع الرئيس مادورو إلى التهديد بوقف بث القناة في البلاد ما لم تعد النظر في نهجها لتغطية الأحداث في فنزويلا. وفي مقابل كل ذلك أكد الرئيس مادورو على ضرورة بدء الحوار الوطني داعياً النقابات والأحزاب المعارضة للمشاركة في سبيل تحييد التدخلات الأمريكية ولجم الأحداث العنيفة التي تشهدها البلاد.

رسالة الحزب الشيوعي الأوكراني

إلى الأحزاب الشيوعية والعمالية والحركات اليسارية في العالم

الرفاق المحترمون!

تضاف أوكرانيا إلى قائمة الدول ضحايا الثورات الملونة، وقد نشرت وسائل الإعلام في العالم صور التدمير والتخريب وأعمال الفوضى، واحتلال المباني الحكومية. كما وقع قتلى وجرحى وخاصة من قوات حفظ النظام أثناء الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة، وانتشرت حالات خطف واعتقال ونهب وسرقات وتخريب للممتلكات والمنشآت.

إن الأحداث الأخيرة بددت الأكاذيب التي صورت أن ما يجري وكأنه مواجهة بين «سلطة مجرمة» ومتظاهرين «سلميين ديمقراطيين». وفي الحقيقة إن مايجري في أوكرانيا هو نتيجة صراع بين القوى الأوليغارشية على السلطة، وتحديداً على منصب رئيس أوكرانيا.

إن الأحداث الجارية تمثل انقلاباً على الحكومة، وهذا ما تؤكده أعمال المعارضة، إذ يجري إحداث مؤسسات سلطوية موازية، ويقومون «باسم الشعب» بأعمال مخالفة للدستور، ويدفعون إلى تأجيج الصدام أكثر وأكثر، مما يدفع الحكومة لاتخاذ تدابير راديكالية.

لابدّ من الإشارة إلى تنامي القوى اليمينية المتطرفة وقوى النازية الجديدة وقوى قومية متطرفة ومتعصبة. إن هؤلاء يقومون بأعمال العنف ويرتكبون الخروقات ويمارسون الاستفزازات من أجل تطور الأحداث ووقوع المجابهات. ومن بين هذه القوى هناك أحزاب مشاركة في السلطة وممثلة في البرلمان، ولها ممثلون في السلطات المحلية في عدة مناطق في غرب أوكرانيا، رغم ذلك يقومون بممارسة سياسة مضادة للسلطة الدستورية في أوكرانيا.

كل هذه القوى موحدة أيديولوجيا ومثالهم القوميون الاشتراكيون الألمان «النازيون» "باندیرا" "وشوخيفيشا" ويرفعون شعارات مطابقة لشعاراتهم، وهي شعارات كان يرفعها عملاء النازية في مناطق غرب أوكرانيا، إبان الحرب العالمية الثانية، عند قيامهم بعمليات التصفية الجماعية للأبرياء من القوميات الأخرى، مثل البولونيين المقيمين في تلك المناطق.

إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأوكراني أصدرت عدة بيانات أدانت فيها أعمال التخريب التي يمارسها هؤلاء المخربون، والتي طالت رموزاً وتماثيل من الحقبة السوفيتية، مثل تماثيل لينين، وأبطال الحرب ضد الفاشية.

تتوضح الآن المحاولات المستمرة لإدخال أوكرانيا أكثر فأكثر في أعمال العنف والقتل والتخريب، بدعم وتغطية سياسة وإعلامية من قبل سفراء عدة دول غربية وعدد من السياسيين الأوربيين والأمريكيين. وهكذا يتضح أكثر مَن الذي يقف خلف تأجيج الأوضاع في البلاد. زد على ذلك مطالبة الخارجية الأمريكية وضغوطها من أجل إخراج قوات حفظ النظام من العاصمة كييف. وإعطاء المعارضة إمكانية السيطرة على الحي الحكومي، كما تطالب أمريكا بإلغاء القوانين التي تسميها "غير ديمقراطية" و"دكتاتورية" التي صوت عليها البرلمان الأوكراني، وتدعو السلطة لتقديم التنازلات والدخول بمفاوضات مع المعارضة، علماً بأن هذه القوانين مستعارة ومأخوذة من القوانين الأمريكية والأوربية.

إن حزبنا يحمّل المسؤولية في تدهور الأوضاع لكل من السلطة التي أدت ممارستها إلى احتجاجات واسعة، ولقيادات ما يسمى المعارضة «القوى النازية الجديدة، والمتطرفون اليمينيون، والتنظيمات القومية الشوفينية» وللساسة الأجانب على حد سواء.

إننا على قناعة بصحة ما طرحه الشيوعيون – باقتراحهم إجراء استفتاء عام – والذي لو أجري لكنّا ألغينا الأساس في الاضطرابات، لأن هذا الاستفتاء كان من شأنه أن يتيح المجال أمام الشعب الأوكراني في تحديد مسار تطور البلاد.

نؤكد اليوم ضرورة وقف أعمال العنف، ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلاد من الدول الأجنبية وممثليها.

ونرى أن إنشاء وإقامة بنى مؤسسات إدارية موازية، وغير دستورية، من شأنه أن يصعّد المواجهات، ويشكل خطر تفاقم الوضع إلى مستوى الحرب الأهلية. وفي هذه الظروف يتقدم الحزب بالاقتراحات التالية من أجل إيجاد حل:

1–إعلان استفتاء شامل حول مسألة التوجه الاقتصادي.

2– إجراء إصلاح سياسي يتضمن: إلغاء النظام الرئاسي وإقامة جمهورية برلمانية، وتوسيع صلاحيات السلطات المحلية.

3–اتخاذ تدابير تشريعية جديدة – وإعادة نظام النسبية للانتخابات النيابية.

4–من أجل الفصل بين السلطات، نقترح تأسيس هيئة مدنية مستقلة «للرقابة الشعبية» تتمتع بصلاحيات واسعة.

5– إجراء إصلاحات في القضاء وتشكيل هيئة لاختيار القضاة.

نرجو منكم بذل ما بوسعكم من أجل المصالحة في المجتمع الأوكراني، وتقديم كل أشكال الدعم لمقترحاتنا، والتعاون في مجال تسليط الضوء على حقيقة ما يجري في أوكرانيا.

نتمنى عليكم كذلك – إدانة كل أعمال التطرف والفاشية والنازية الجديدة، والتيارات القومية الشوفينية في أوكرانيا، وإدانة التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي.

■ بيتر سيمونينكو
الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأوكراني
كييف – أوكرانيا

الأزمة في أوكرايينا.. والهدف روسيا!

■ رمزي السالم

لايمكن تفسير أية ظاهرة سياسية ذات تأثير في عالم اليوم، دون النظر إليها من زاوية التوازن الدولي الجديد، وفي هذا السياق فإن أهم دلالات الحدث الأوكراني أن التوازن يتجه إلى الاستقطاب الحاد، وتتضح وتتثبت أكثر فأكثر خريطة هذه التوازنات الدولية الجديدة. ويلاحظ المراقب إنه مع كل استحقاق جديد يفرضه هذا التوازن وفي أي ساحة من الساحات الدولية أثر تلك المقدمات التي وضعها استفراد قوى الرأسمال المالي العالمي بالهيمنة على العالم خلال ربع القرن الماضي، فالنهب الوحشي، واختراق بنى أجهزة الدولة، وفرض الإملاءات على الحكام التابعين، وتقاسم الثروة بين لصوص هذه البلدان وبين الأوليغارشيا المالية الدولية، الأمر الذي نجد تأثيراته في العديد من دول العالم ومنها الساحة الأوكرانية مؤخراً ففي الوقت التي تكون فيه القوى المتراجعة عاجزة عن الاحتفاظ بمواقعها واستمرار هيمنتها بالطريقة السابقة يحدث الصدام المباشر بينها وبين القوى الصاعدة، ولعل ما يفسر لجوء قوى الرأسمال المالي الدولي إلى أسوأ ظاهرة اجتماعية سياسية أنتجها الصراع الدولي في القرن الماضي «الفاشية» هو أنها في حالة تخبط وتراجع، ودلالة جديدة على العجز السياسي والبؤس الأخلاقي لما يسمى بالعالم الحر، فتصدر قوى الفاشية مشهد الاحتجاجات في الشارع الاوكراني واستخدام تلك الأساليب الفاشية التقليدية في نشر الإرهاب وتعميم الخوف و السيطرة على المقرات الحكومية، ومحاربة الخصوم السياسيين، والهجوم على الرموز الفكرية والسياسية «تمثال لينين»

ومقرات الحزب الشيوعي الأوكراني وبدعم مباشر وعلني ووقح من «فقهاء» الحرب والنهب في عواصم الغرب الرأسمالي، وتسخير أغلب وسائل الإعلام لذلك، لا يشكل دليلاً على قوتها بل يشكل دليلاً إضافياً على المأزق الذي وصلت إليه و على رعبها وقلقها الوجودي الذي يقودها إلى الاندحار كما تؤكده التجربة التاريخية.

حاولت نخبة اللصوص الحاكمة في أوكرانيا اللعب على التوازنات الدولية الجديدة لتثبيت مواقعها، واستمرار تحكمها بمقاليد الأمور في هذه البلاد التي تحتل موقعاً هاماً في تثبيت التوازنات الدولية الجديدة، واتجاه تطورها اللاحق ولكن حجم التناقضات بين القوى الصاعدة والقوى المتراجعة على المستوى الدولي لم يعد يسمح بمثل هذا الترف في وقت يضيق أكثر فأكثر بين اللاعبين الدوليين الأساسيين، فرئيس الوزراء الجديد مثلاً الذي عيّن من البرلمان كان وزير اقتصاد بين عامي 2005 – 2006 ووزير خارجية عام 2007 ورئيس برلمان عامي 2007 – 2008 أي أنه من خرج من رحم الطبقة السياسية الحاكمة تلك التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه الآن..

روسيا.. الدبلوماسية والاستعداد لما هو أسوأ:

إذا كان تفسخ الطبقة السياسية الحاكمة بما فيها أولئك المحسوبون على روسيا بمثابة الخاصرة الرخوة التي تسللت منها قوى الفاشية الجديدة إلى إحدى الساحات التي تستند إليها روسيا في تثبيت مواقعها الجديدة على الساحة الدولية، واستطاعت تلك القوى أن تخلط الأوراق الروسية مؤقتاً، في فضائها الاقتصادي والسياسي والثقافي، فإن روسيا ليست عديمة الخيارات فيما يحدث فهي من جهة حاولت البحث عن تسوية، وتصر على تطبيق الاتفاق الذي وقع بين الرئيس الأوكراني والمعارضة بحضور القوى الغربية، وتؤكد على إجراء استفتاء بين الشعب الاوكراني حول مستقبل البلاد وعلاقاتها الدولية، ومن جهة أخرى تنشطت خلال الأيام الماضية النشاطات العسكرية الروسية التي تحاول من خلالها بث رسائل سياسية بأن مجموعة من المصنعين بقوة الضخ الإعلامي، وصفقات الفساد المفضوحة لايمكن أن تتحكم بالتوازنات الجديدة، بمعنى آخر لدى روسيا من أوراق القوة الكثير للحفاظ على مواقعها وأهمها وحدة المصالح بين الشعبين الروسي والأوكراني والثقافة المشتركة والمصير المشترك.

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ قاسيون

1924/2/24 تغيير اسم مدينة سانت بطرسبرغ إلى لينينغراد في الاتحاد السوفييتي تكريماً لذكرى لينين.

1992/2/25 مجزرة قرباغ التي سقط فيها 700 مدني أثناء الحرب الأرمينية الأذربيجانية.

1975/2/26 مظاهرة شعبية في صيدا تطالب بحقوق الصيادين.

1900/2/27 الجناح اليميني المحافظ في اتحاد النقابات والحركة العمالية في بريطانيا يؤسس حزب العمال البريطاني.

1976/2/27 الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب «بوليساريو» تعلن «الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية» وتشكل حكومة في المنفى.

2002/2/28 تحول احتجاجات مدينة أحمد أباد في الهند إلى عنف طائفي ذهب ضحيته المئات.

1919/3/1 ثورة عمالية في كوريا.

1848/3/2 تخفيض ساعات العمل في فرنسا بتأثير ثورة عام 1848.

1946/3/2 الحزب الشيوعي الفيتنامي يستلم السلطة في فيتنام الشمالية.

لقاء استخباراتي لمناقشة الأزمة السورية

اجتمع قادة أجهزة التجسس والاستخبارات العربية والغربية الداعمة للمعارضة السورية المسلحة، في لقاء استراتيجي استمر ليومين في العاصمة الأمريكية واشنطن مؤخراً، فيما بدا أنه إشارة إلى قيام محاولات حثيثة لدعم المسلحين.

■ بقلم: ديفيد اغناطيوس
ترجمة هزار محمود

لقد هيأ هذا الاجتماع لظهور الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية، الذي سيتولى الإشراف على برنامج العمل السري السعودي بعد أن تم تعيينه خلفا للأمير بندر بن سلطان رئيس الاستخبارات السعودية الذي يعاني من آلام في الظهر والذي أدت قيادته للعمليات إلى نتائج غير مرضية.

لا للحظر الجوي.. بل مزيد من التسليح!

اجتمعت سوزان رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي مع الأمير محمد لمناقشة الإستراتيجية، إلا أن بعض المصادر تحذر من أن الرئيس أوباما ما يزال قلقاً من أن أي تصعيد كبير في سورية من الممكن أن يورط قوات الولايات المتحدة مباشرة. تعارض الولايات المتحدة الأمريكية مناطق حظر جوي، على سبيل المثال، بالرغم من أن مطالبة الإدارة بممرات آمنة لتقديم المساعدات «الإنسانية» من الممكن أن تؤدي إلى فرض «مناطق آمنة» كأمر واقع إذا لم توافق الأمم المتحدة على خطة رسمية.

إن الدور الإشرافي الجديد للأمير محمد يعكس القلق المتزايد لدى المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الجوار من تنامي قوة القاعدة داخل المعارضة السورية. وانطلاقاً من موقعه كوزير للداخلية، فإن من مهمة الأمير محمد أن يقوم بتنسيق سياسة المملكة في محاربة الإرهاب، الأمر الذي يمنحه روابط وثيقة مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وغيرها من أجهزة الاستخبارات الغربية.

كما حضر اجتماع واشنطن كل من رؤساء أجهزة التجسس لدى كل من تركيا وقطر والأردن وغيرها من القوى الإقليمية الرئيسية الداعمة للمسلحين. وقد ذكرت المصادر بأن تلك الدول أجمعت على تنسيق تقديم مساعداتها لتصل مباشرة للمقاتلين «المعتدلين» بدلاً من أن تتسرب إلى أيدي متطرفي جبهة النصرة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش».

من السابق جداً لأوانه القول ما إذا كان هذا التحول أمراً شكلياً أو يحمل دلالات باتجاه حدوث تغييرات حقيقية في ساحة المعركة. إلا أنها محاولة لتقوية صفوف المعارضة «المعتدلة» التي تعاني من ضعف مزمن والتي خسرت مواقعها خلال العام الماضي في مقابل كل من القوات الحكومية من جهة والمقاتلين الجهاديين المقربين من القاعدة من جهة أخرى.

يرتدي تنسيق المساعدات بين مختلف «الجهات المانحة» أهمية خاصة، حيث تمت عرقلة تدفق «المعونات» في السابق نتيجة الخلاف السياسي بين تركيا وقطر من ناحية، وبين السعودية والأردن من ناحية أخرى. وكان الوضع عبارة عن حالة من الفوضى الكاملة خصوصاً في شمالي سورية جنوب الحدود التركية، حيث استغل مقاتلو القاعدة تلك الفوضى لمصلحتهم.

كما ناقش رؤساء الاستخبارات مسألة تزويد المسلحين بأسلحة أكثر تطوراً، مثل الصواريخ المحمولة على الكتف المضادة للطائرات. فالسعودية تملك مخازين كبيرة من تلك الأسلحة وهي على استعداد لإرسالها، إلا أنها تريد دعماً من إدارة أوباما المترددة لغاية الآن في إعطاء موافقة رسمية.

هيكلية جديدة للقيادة العسكرية للمسلحين!

أخذت الاستخبارات المركزية الأمريكية على عاتقها عبء التدريب، حيث تقع حالياً معظم معسكرات التدريب في الأردن، والتي بوسعها أن تتولى تدريب 250 مقاتلاً في الشهر تقريباً، حيث تجاوز عدد من خضعوا وتجاوزوا برنامج التدريب «الأمريكي» 1000 مقاتل.

وعلى الرغم مما يقال من أن من يشرف على تلك المعسكرات هم ضباط ميدانيون شبه عسكريين تابعون للاستخبارات الأمريكية فإن هذا العمل يضم أيضاً ممثلين عن أجهزة الاستخبارات الأخرى. ولقد طالبت الدول العربية الولايات المتحدة بمضاعفة «الإمكانيات التدريبية»، إلا أن المسؤولين الأمريكيين يريدون أن يتيقنوا من إمكانية دمج هؤلاء المقاتلين الإضافيين في صفوف «المسلحين».

قام المقاتلون السوريون بتعديل بنيتهم القيادية التي ينبغي أن تكون أكثر تلاؤماً مع التحالفات الاستخباراتية الجديدة، حيث تم استبعاد «اللواء سليم إدريس» من منصبه رئيساً لهيئة أركان الجيش السوري الحر، وهو الذي كان مدعوماً من المسؤولين الأمريكيين لأنه كان المرشح المفوّه للحفاظ على الجيش السوري وبنية الدولة، إلا أنه لم يكن يملك إلا تأييداً محدوداً في صفوف المسلحين.

وفي إشارة واضحة على الانقسام المستمر بين المقاتلين على الأرض، فإن بعض داعمي إدريس أصدروا بياناً احتجوا فيه على إقالته بوصفه قائداً «منتخباً». ولقد ابتلي المسلحون بهذا النوع من الاقتتال الداخلي في الماضي، وإذا لم يتم حل هذا الأمر فمن الممكن أن يقوض تركيبة القيادة الجديدة. أما القائد الجديد للجيش الحر فهو اللواء عبد الله البشير، الذي انشق عن الجيش السوري العام الماضي ويتخذ من محافظة القنيطرة، على الحدود السورية الجنوبية مقراً له. ولقد فقد أحد أبنائه في القتال ضد القوات الحكومية، الأمر الذي أعطاه مصداقية بين المقاتلين. بينما سيشغل منصب نائبه «العقيد هيثم عفيسة من محافظة إدلب في الشمال. ويحظى عفيسة بثقة «المراقبين» الأمريكيين لقيادته هجمات أبعدت مقاتلي «داعش» عن بلدته الأم. ومن المأمول أن وجود البشير في الجنوب وعفيسة في الشمال سيفضي إلى قيام تنسيق أفضل بين الجبهتين.

ما يبرز هذه التغييرات التكتيكية هي حقيقة أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية عادتا للعمل سوية حيال سياستهما تجاه سورية بعد عام من الخلافات المريرة المتزايدة

ويقال إن القيادات الجديدة التي تم تعيينها هي أكثر تقارباً في عملها مع «جبهة الثوار السوريين»، وهي مجموعة «معتدلة» يرأسها جمال معروف، الذي التقى مؤخراً داخل الأراضي السورية بأحمد الجربا رئيس الائتلاف السوري المعارض المدعوم من السعودية. وتحاجج بعض المصادر العربية بأن رعاية المملكة العربية السعودية لكل من الجناح العسكري والسياسي في المعارضة هو إشارة إيجابية أخرى، بعد أشهر عديدة من الخلاف.

وإن ما يبرز هذه التغييرات التكتيكية هي حقيقة أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية عادتا للعمل سوية حيال سياستهما تجاه سورية بعد عام من الخلافات المريرة المتزايدة. إن التحالف السعودي الأمريكي المعاد إحياؤه لن يطيح بالأسد إلا أنه سيخفف من حدة ما أصبح توتراً إقليمياً خطيراً.

تعقيب من المحرر

تنشر قاسيون هذه المقالة بعد ترجمتها وهي المنشورة بالانكليزية في قسم الآراء على موقع «واشنطن بوست» بتاريخ 19 شباط 2014، في محاولة منها للإضاءة على بعض القراءات الأمريكية التي تؤكد حدوث تغيرات تكتيكية في الموقف الأمريكي حيال قضية التدخل العسكري المباشر، ومحاولتها إعادة الإمساك بزمام المبادرة الدولية بعد أن وضعت روسيا الإدارة الأمريكية على محك الحل السياسي. إن التغييرات التكتيكية في أدوات التدخل الأمريكي الغربي العربي المعادي لسورية تعكس تناقضات جدية داخل جسم الإدارة الأمريكية وماهي إلا مقدمات من الاستراتيجية الأمريكية القائمة على فكرة تنظيم التراجع الأمريكي بأقل الخسائر إلى حين نضج بدائل تؤمن لها الوصول إلى الأهداف ذاتها، وإن بأدوات مختلفة.

أجهزة استخبارات الدول المجتمعة اتفقت على تنسيق تقديم مساعداتها لتصل مباشرة للمقاتلين «المعتدلين» بدلاً من أن تتسرب إلى أيدي متطرفي جبهة النصرة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

بين الطب المدرسي والتقليدي

في مواجهة مستمرة منذ أكثر من مئة عام، يتقابل نوعان من الطب في نظرة عدائية على الدوام تجاه بعضهما البعض، طب مدرسي أسس لصناعة ضخمة عبر أرجاء العالم في مقابل طب تقليدي معتمد على موروث قديم، حرب ضروس تحكمها عوامل عديدة أهمها اقتصاد السوق، فالطب المدرسي أي ذاك الذي يدرّس في كليات الطب في معظم أنحاء العالم، أسس لطريقة تعتمد على التجزيء والاختصاص، جاعلاً كل اختصاص ليبحث تفصيلياً في أجزاء محددة من الجسم متخلياً إلى حد كبير عن النظرة الكلية للجسم البشري، معتمداً على صناعة دوائية ضخمة وعلى تنظيم شبه عسكري تتحكم به شركات التأمين، بما لا يفسح المجال أمام الأطباء والمرضى للتنفس خارج هذا النظام وإلا أصبح خارج القانون ويهدد أمن وصحة البلاد.

وطب تقليدي في أجزاء منه محكم النظرة كما في الطب الصيني الذي أرسى له دعائم راسخة بحيث أصبحت له جامعاته وطرائقه الطبية المحكمة، ويوازيه في أهميته ولو نسبياً الطب الناشئ في أوروبا الشرقية وروسيا ولو كان يعتمد على طرق مختلفة نسبياً في معالجات أقل كلية من الطب الصيني، وتتهم هذه المدرسة في الطب بعدم الموثوقية العلمية –ضمن إطار النظم التي تحكم الطب المدرسي طبعاً– وكونها ضرباً من الشعوذة وبضعة أعشاب لا تضر ولا تنفع.

بقيت هاتان المدرستان تتصارعان من خلال فلسفتين متناقضتين، إلى أن دخل الطب التقليدي حيز الدراسة العلمية المعمة منذ فترة قريبة نسبياً وهو يثبت –حتى ضمن معايير المدرسة المعادية– موثوقية غير متوقعة، ويلفت النظر في هذا الإطار الدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث الهندية في عملية المزج هذه، ونتوقع أن نرى لمراكز أبحاثنا في القريب العاجل نتائج، تؤهل أنماط الطب التقليدي المحلي لدينا لتصل إلى مستوى الوثوقية والاعتمادية الضرورية لتصبح أنماط علاج معتمدة من المؤسسات الطبية على غرار التجارب الصينية في هذا المجال.

العطاس القاتل

قارب الشتاء على الانتهاء، لكن الطقس البارد ما زال مسيطراً على الكثير من المناطق، وما زلت ترى العديد من أصدقائك وهم يصارعون النوبات المتتالية من «الإنفلونزا»، تزداد هذه النوبات قوة وعناداً مع مرور السنين، وها هي الأخبار تتوالى من كل مكان عن أنواع جديدة ومركّبة من هذا الفيروس، «إنفلونزا الخنازير»، «إنفلونزا الطيور»، بالإضافة للعديد من الأمراض الفيروسية التي ضربت المنطقة والعالم ، من فيروسي «كورونا» و «ميرس» في دول الخليج إلى عودة حالية فيروسية جديدة حصدت في مصر حياة ستة أشخاص في أربعة أيام و تسعة وستين خلال الشهور الثلاثة الأخيرة، ففيروس الإنفلونزا بالذات سريع الانتشار ومقاوم شرس للأجهزة المناعية بعد أن يتزاوج مع سلالات أخرى، وقد شهد العقد الأخير موجات متلاحقة من «الاعتداءات» الفيروسية على الإنسان وبقية النظم الحية في أماكن بدت محدودة وفي أوقات حرجة، كما أن طبيعة تلك الفيروسات وسبل أنتشارها جعلها من أهم نظم الأسلحة الخفية بين الأمم، فالأسلحة الجرثومية والفيروسية ليست حديثة العهد على الإطلاق.. وفي التاريخ أمثلة واضحة على ذلك.

■ سمير حنا

منذ سنة تقريباً، تناقلت وكالات الأنباء العالمية تصريحات شديدة اللهجة صدرت عن أحد ضباط القيادة العسكرية الصينية، كانت الصين وقتها ترزح تحت اجتياح واسع النطاق لفيروس «إنفلونزا الطيور»، كان تصريح الكولونيل في إدارة القوى الجوية الصينية «داي تزو» واضحاً ومباشراً «إن الفيروس الذي يهاجم الأراضي الصينية هو جزء من اعتداء أمريكي بيولوجي سافر»، وعلى الفور انتشر الخبر في كل مكان، إلى أن أصدرت وزارة الخارجية الامريكية تصريحاً مقتضباً ينفي هذه «الادعاءات»، لكن هذه الحادثة أعادت إلى الأذهان تصريحات أخرى صدرت عن الحكومة الصينية عندما ضرب فيروس SARS الصين وأجزاء أخرى من آسيا والذي كان له تأثير واسع في شل العديد من المرافق والمؤسسات مما حدّ من معدلات النمو الاقتصادية النامية وألقى بظلاله على حركة الأسواق وأسعار الأسهم، توجهت أصابع الاتهام وقتها أيضاً للحكومة الأمريكية التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية حادة آنذاك، حيث جاءت أرقام الصين المتراجعة على طبق من ذهب بالنسبة للاقتصاديين الأمريكيين.

أسلحة بيولوجية فعالة

على كل حال، لا يمكن تجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية بالذات في تحويل الأمراض وفيروساتها إلى أسلحة بيولوجية فعالة عبر مراحل متعددة في التاريخ المعاصر، إلا أن التاريخ يسجل لبريطانيا السبق في استخدامها منذ القرن الثامن عشر، بالتحديد في أعوام «1754–1763» من حربها مع المستعمرات الفرنسية على الأراضي الأمريكية الجديدة، حيث أظهرت مراسلات القائد العام للقوات البريطانية «جيفري امهيرست» لأحد معاونيه الميدانيين نية البريطانيين استخدام فيروس الجدري ضد الهنود الأصليين المتحالفين مع القوات الفرنسية آنذاك، قالت إحدى الرسائل : «ألم تستطع إرسال الجدري إلى الهنود بعد؟ عليك استخدام كافة الوسائل للتقليل من عددهم» فكان الرد: «سأعمل على إيصال بعض البطانيات الملوثة بالجدري إلى صفوفهم بطريقة غير مباشرة، سيبدو الأمر وكأنهم وجدوها وحدهم، وسأعمل على عدم تلويث جنودنا بها أيضاً قدر الإمكان»، وهذا ما حدث، أصيب الهنود الأصليون بمرض جديد كلياً قضى على جهازهم المناعي وأرسلهم بعيداً عن المعارك.

برنامج جرثومي سري

ويسجل التاريخ عن طريق الكثير من الوثائق المسربة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير برامج سرية للأسلحة البيولوجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت النتائج الأولى مروعة في حروب فيتنام كحقل مثالي للتجارب، كما لم تخف العديد من الصحف في تلك الفترة نشر الوثائق التي تثبت تورط وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في تنظيم برنامج جرثومي سري يستهدف الجارة المزعجة "كوبا" وسجل العالم الأمريكي «وليام سكاب» في العام 1981حالات لحمى الضنك «Dengue fever» وهو مرض فيروسي ينتقل عن طريق لدغة بعوضة وذلك على الأراضي الكوبية، وسجل اختفاء أي حالة إصابة في الجزر القريبة كهاييتي والدومينيكان وتابع ليسجل أكثر من 300 الف حالة إصابة في مناطق متعددة من كوبا ثم سجل تصاعداً وصل لعشرة آلاف إصابة يومياً في تموز من العام 1981 ثم تراجع ليتلاشى فجأة كما بدأ، بعد أن خلّف الآلاف من الضحايا، لم يخف هذا العالم يقينه من أن هذا الفعل متعمد كنوع من الحرب البيولوجية بعد أن استعرض قدرة هذا الفيروس الهائلة على الانتشار والتأثير مما يجعله المرشح المثالي لمراكز الأبحاث الدفاعية الأمريكية المهتمة بتطوير ونشر الأسلحة البيولوجية.

لا يمكن تجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية بالذات في تحويل الأمراض وفيروساتها إلى أسلحة بيولوجية فعالة عبر مراحل متعددة في التاريخ المعاصر

أمراض جلدية مجهولة

لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تطوير الأسلحة البيولوجية وتجربتها داخل وخارج أراضيها، حيث سجلت حالات إصابة الحيوانات في فنزويلا بأمراض جرثومية بعد أن تم حقنها وإطلاقها في البراري لتعمل على عدوى غيرها، كما سجلت العديد من البلدات في ولاية يوتاه القريبة من مراكز الأبحاث البيولوجية في جبال «روكي» الأمريكية أعراضاً جرثومية لا تنتمي لطبيعة المنطقة مثل الملاريا ومثيلاتها من الامراض المدارية، بالإضافة لحالات مجهولة من الأمراض الجلدية، وانتشر اسم مركز «دوغوي» في تلك الولاية كأحد مراكز تجربة الأسلحة البيولوجية على الأراضي الأمريكية لكن الموضوع قوبل بتعتيم إعلامي متوقع.

يبدو من السذاجة تفسير إصابة أي منا بفيروس الإنفلونزا على أنه ضحية لـ«حرب بيولوجية كبرى»، إلا أن قوة مثل هذا النوع من الفيروسات وقدرته المثير للاهتمام على تجاوز معظم أنواع الإجراءات الوقائية كانت وما تزال موضع الدراسة والتطوير، وهي جزء من الترسانة العسكرية المستقبلية للقوى الكبرى، مستفيدة من تطور أبحاث الخلايا والأحماض الأمينية، لتخلق ساحة حرب صامتة تقتل بالجملة وتحيد كيانات اقتصادية كبرى عن خطط التطوير والتقدم، ساحة صامتة قد يعكر صفوها صوت عطاس أحدهم من هنا، أو سعال الآخر من هناك..

معادن ثقيلة في طعامنا اليومي

تم وصف كربونات الرصاص الثنائية القاعدية المعروفة باسم الاسبيداج حسب صحيفة بيانات سلامة المادة External MSDS في فهرس المفوضية الأوروبية 082-001-00-6، من خلال فقرتي توصيف المخاطر بالبنود R61-R20-22/ R33-R62-R50-53 والتحذيرات وقائية بالبنود S53-S45-S60-S61، أي أن هذا المركب سامّ جداً للكائنات المائية، قد يسبب تأثيرات ضارة بعيدة المدى على البيئة المائية ويحمل خطر حدوث تأثيرات تراكمية وقد يسبب أذى للطفل المقبل، ويجب تجنب تسريب المادة للبيئة. والعودة إلى صحيفة تعليمات السلامة، وفي حالة حصول حادث ما، أو الشعور بالتوعك، يجب التماس استشارة طبية حالاً ، ويجب تجنب التعرض والحصول على معلومات مفصلة قبل الاستخدام.

■ حسام الماني

كل هذه التحذيرات والمخاطر لم تمنع عمليات الغش غير المراقبة المنتشرة في السوق من خلال إضافة كربونات الرصاص الثنائية القاعدية المعروفة باسم الاسبيدج في عملية تصنيع اللبنة بنسبة تصل إلى 80٪ حسب تصريحات صانعي الألبان، مما يعني أنه في أفضل الأحوال تصل نسبة الإسبيداج إلى 10 ٪ إذا حسبنا نسبة الماء المضاف، إذا لم تصل إلى أكثر من ذلك وهذه النسبة هي خطرة جداً على الصحة، وتسبب حتماً أعراض التسمم بالرصاص جميعها.

ويكمن أحد اسباب انتشار هذه اللبنة المغشوشة في سعرها المنافس بشكل خيالي للبنة الطبيعية، حيث يتراوح سعر اللبنة الطبيعية بين 500 و600 ليرة سورية أما المغشوشة فتتراوح بين 250 و280 ليرة سورية أي نصف السعر تقريباً، وتدّعي وزارة التموين أنها تكافح هذا الغش حسبما تصرح لبائعي الألبان غير المغشوشة، لكن هذا غير صحيح بالطبع فهي موجودة في الأسواق الشعبية جميعا، بل وتوجد كذلك في المؤسسات الاستهلاكية التي تشرف عليها الدولة، وفي هذه الحالة يبدو الغش بالحليب المجفف أو بالنشاء أخف وطأةً، خاصة وأنه ضمن الإطار الآمن بالمعنى الصحي.

ويبدو أنه ليس من السهولة تمييز اللبنة المغشوشة عن الطبيعية، رغم أن قوامها يبدو أكثر تجانساً ولونها أكثر بياضاً من الطبيعية، ويبدو أن شح الألبان عموماً في السوق وارتفاع أسعارها بشكل كبير وغياب الرقابة الصحية والتموينية عن الأسواق، كان عاملاً مساعداً في رواج مثل هذه البضائع المغشوشة.

مستوى الذكاء

عند تطبيق الاسبيداج « وكذلك باقي أملاح الرصاص اللاعضوية » على الجلد فإن امتصاصه محدود جدا «0,3 % من الجرعة المطبقة » ولا يمثل خطورة كبيرة على المستخدم إلا إذا وجد طريقه للفم أو الاستنشاق أو إذا استخدم لفترات مطولة، 5–15 % من الجرعة التي تتناول عن طريق الفم تجد طريقها للدم والباقي يطرح مع البراز، معظمه يحتجز من قبل الكبد . عندما يصل الرصاص إلى الدم فإن 90 % منه يتركز في العظام . ومما تجدر الإشارة إليه فإن مستوىً من الرصاص في الدم يتراوح بين 10–25 ميكروغرام / ديسلتر قد لا يؤدي إلى أعراض مرضية ظاهرة ولكنه يؤثر سلبا على درجة الذكاء ومستوى التعلم والتحصيل الدراسي. بينما هذا المستوى لدى آخرين قد يسبب قصوراً كلوياً أو حتى فشل كلوي، وتغييراً في وظائف الكبد. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن كثيراً من حالات صعوبة التعلم والقراءة لدى الأطفال، والتخلف العقلي أو البله، ناتجة في كثير من الأحيان من تعرض الأطفال المزمن لمستويات عالية من الرصاص.

الاسبيداج

تستعمل مادة الاسبيداج في الدهانات وهي مادة غير مرغوبة في صنعات الدهان الصديقة للبيئة بسبب ضررها الناتج عن وجود الرصاص الذي هو من المعادن الثقيلة المعروفة بسميتها العالية على الجسم وقدراتها التراكمية عبر الزمن، ويعتبر الرصاص مسؤولاً عن العديد من الأمراض في الجملة العصبية والرئتين والكلى، ويسبب تراكمه على المدى الطويل الوفاة.

خوفاً على أرباح شركات الأدوية

الفاكهة التي تقضي على «السرطان» قيد التكتّم

أثبتت الدراسات الأخيرة في مركز أبحاث السرطان في بريطانيا أن فاكهة أزهار «السورسوب» التي تعرف بـ"الاشطة"، تقوم بقتل الخلايا السرطانية في جسم الإنسان وتعتبر أكثر فعالية بـ 10,000 مرّة من أدوية العلاج الكيميائي القوي.

ويذكر أنه ما من آثار جانبية سيئة، أو أي أضرار بالخلايا السليمة، ومسقط رأس هذه الفاكهة هو شجرة دائمة الخضرة توجد في المناطق المدارية من العالم، وهي فاكهة خضراء طويلة شائكة تعمل على قتل الخلايا السرطانية دون أي آثار جانبية.

وحتى الآن لم يتم قبول ترخيص هذا المنتج في بريطانيا وذلك بسبب آثاره الملحوظة في الشفاء، واحتمال فقدان الأرباح من أدوية علاج السرطان الأخرى.

■ وكالات

أخبار العلم

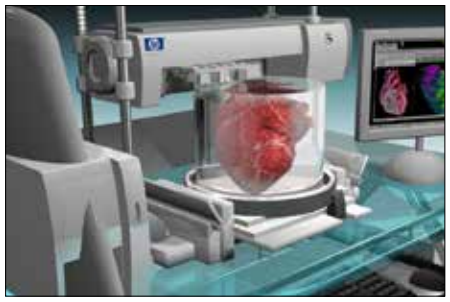

طابعة ثلاثية الأبعاد حية

تستخدم الطباعة ثلاثية الأبعاد للأنسجة الطبيعية الحية على نطاق واسع. وقد تساعد مثل هذه التكنولوجيا في اختبار الأدوية وحتى في صنع بدائل للأعضاء المصابة لدى الإنسان. لكن تلك التكنولوجيا لديها عيوب كثيرة. ولم يتمكن أي أحد لحد الآن من صنع خلية حية متينة إلى حد ما. وقد استعرض الباحثون في معهد «فيس» لدى جامعة هارفارد سبلا جديدة لطباعة الأنسجة الحية من شأنها خلق تراكيب حية ذات أوعية دموية رقيقة وحتى بعض الأنواع من الخلايا الحية. وعلى الرغم من النجاح الجزئي لمحاولات القيام بالطباعة البيولوجية فهناك بعض القيود، وهي استحالة خلق أنسجة حية سميكة بسبب أن الخلايا في الطبقات السفلية تقطع عن الإمداد بالأكسجين وتموت. من أجل حل تلك المشكلة قام الباحثون في هارفارد بابتكار 3 أنواع مما يسمى بالحبر البيولوجي تمتلك مكونات محورية من الأنسجة الحية. ويمتلك الحبر ميزة فيزيائية خاصة، وهي الذوبان ليس لدى تسخينه بل لدى تبريده. وبعد مشاركة حبر الطباعة في خلق شبكة من الخلايا يمكن تبريدها وجعلها تتحول إلى سائل من حيث يمكن إزالة الحبر وإبقاء شبكة من أنابيب جوفاء، أو بالأحرى منظومة مكشوفة من الأوعية الدموية، تمكن الباحثون من إنشاء تركيب ثلاثي الطبقات يتألف من بضعة أنواع للخلايا والأوعية الدموية، الأمر الذي جعله يشبه أنسجة الإنسان. ويقول العلماء إنهم يعتزمون تكييف التكنولوجيا الجديدة مع عملية غرس أعضاء اصطناعية في جسم الإنسان.

■ ■ ■

مختبر تحاليل طبية في أسطوانة معدنية

تعمل 80 جامعة في العالم كله على وضع نموذج جزيئي لمخ الإنسان. ويفترض أن يستمر العمل في هذا المجال طوال 10 أعوام. يهدف المشروع الذي أطلق عليه Brainome إلى تدشين مرحلة جديدة في دراسة مخ الانسان، وذلك من خلال تكرار بنيته بطريقة صناعية. وسيتم فك شفرة مخ الإنسان حتى مستوى نيرون واحد بصفته خلية خاصة تعتبر وحدة رئيسية في تشكيلته، الأمر الذي سيمكن العلماء من استحداث نظير تام لمخ الإنسان اعتماداً على مجموعة من الكمبيوترات. ويرى الكثير من الخبراء أن المشروع الجديد يمكن أن يشكل أساساً لتكنولوجية كمبيوترية جديدة. وتشارك الجامعات في 22 بلداً أوروبياً، ناهيك عن جامعات الولايات المتحدة واليابان، في المشروع. ويذكر أن العلماء يعملون على استحداث موديل جزيئي لمخ الإنسان في الوقت الذي اكتشف فيه علماء بريطانيون آخرون أن قوة عقل الإنسان تعتمد مباشرة على سمك قشرة مخه. وذلك بعد دراسة نماذج الحمض النووي لـ 1,5 ألف طفل لا يزيد سنهم عن 14 عاماً.

■ وكالات

شين غرين.. مين تسو.. وين مينغ..

لا يعرف معظم الناس معاني تلك الكلمات الثلاث، وينطبق الحال على العديد من الناس حول العالم وفي أمريكا وأوروبا، وللعلم، كان استخدام هذه الكلمات «محرماً» في وقت من الأوقات، رغم أن معانيها واسعة الانتشار ودائمة التداول، لم تكن المشكلة أبداً مع ما تحمل تلك الكلمات من المعاني، فالقضية تتلخص في استعمال تلك المفردات بالذات خارج حدودها، في الغرب على وجه الخصوص بعد أن تتم ترجمتها إلى الإنكليزية على سبيل المثال، هي ثلاث كلمات صينية عمرها آلاف السنين لخصت المحاولات الإمبريالية الدائمة لحصار الثقافات وطمس الهويات وفرض المفاهيم الفكرية الخبيثة على العقول، إنه نوع جديد – قديم من السطوة الإمبريالية، إنها إمبريالية اللغة.

■ يسار صالح

أصبحت الصين اليوم مخيفة أكثر من أي وقت مضى، وبدأت القوى الغربية تعد العدة لصدام متوقع بين ثقافتين تحملان الكثير من التناقض، تداول كثير من المفكرين الغربيين سيناريوهات «متشائمة» لمستقبل باهر ينتظر تلك الإمبراطورية الصاعدة، إذ ساهمت الأزمة الرأسمالية بإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية عن قمة الهرم، ولم يعد خافياً على أحد أن الصين ستحتاج إلى سنوات قليلة لتتفوق على الولايات المتحدة للمرة الأولى في مجال البحث والتطوير العلمي ولتتجاوز الدول الأوروبية، مما سيمهد لسيطرة فكرية على مفاصل صناعة المعلومات، وينقل مركز الثقل إلى مكان آخر، إلى الشرق الذي استمات الغرب على طمس معالمه الفكرية على الدوام.

احتواء مقصود

إذاً، ماهي المشكلة التي تعاني منها لغة أكثر من مليار نسمة في العالم؟ يأتيك الجواب عندما تحاول ترجمة تلك الكلمات إلى مقابلاتها في اللغات الأخرى، حيث تتم ترجمة الكلمات الثلاث تلك إلى «فيلسوف» و«ديمقراطية» و«حضارة»، لكن الترجمة لن تبدو منصفة أبداً لأي صيني مثقف، فقد ضاع الكثير في الترجمة، وتحولت المفاهيم الأصلية التي تحملها اللغة الأم إلى مفاهيم أخرى بعيدة كل البعد عما تقصده تلك الكلمات، فقد فضل الغرب ترجمة هذه المعاني بالشكل الذي يريدون، دون أن يحاولوا إضافة تلك الكلمات كما هي كما جرت العادة، وأضافت اللغة الإنكليزية أكثر من 35000 كلمة وجملة باللغة الصينية إلى قاموسها اللغوي، أضافت الكلمات التي صعبت ترجمتها كمفهوم الـ«ين» و«يانغ» واسم رياضة الـ«كونغ فو» وأساليب «فونغ شواي» بالإضافة إلى آلاف الكلمات باللغة السنسكريتية مثل: «بودا» و«غورو» والكثير غيرها.

من جهة أخرى خضعت بعض الكلمات لترجمة «منقوصة»، وعن قصد، كي يتم طمس المعاني الحقيقية لها، المعاني التي يفتقدها المجتمع الغربي، المعاني الفاضحة لعيوب المجتمعات الاستهلاكية الرازحة تحت السطوة الرأسمالية والبعيدة كل البعد عن العدالة الاجتماعية التي تنشدها مجتمعات الأرض، فكان الحل بتشويهها ومحاولة إلغائها من التاريخ الغربي، أو العالمي إن كان بالمستطاع ذلك.

الصين.. تلك العائلة الكبيرة

يوضح عالم اللغويات الصيني «جو زين كوان» المعنى الحقيقي لكلمة «وين مينغ»، بأنها «حالة روحانية عليا من الأخلاق الحميدة والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع الواحد»، ترجمت هذه الكلمة إلى الإنكليزية فأصبحت «Civilization» أي «حضارة» والحضارة تعني تجمعاً متطوراً من الناس مادياً وتكنولوجياً، فإذاً تم استبدال كلمة عمرها أكثر من ألفي سنة بكلمة لم تبلغ مئتي عام من السنين، يتابع العالم كلامه: «المرادف الصيني لكلمة حضارة هو كلمة...»، يبتسم ثم يقول: «تشينكشيجيشوا زوي» ينظر إلى متابعيه ويضحك: «أعلم أنها صعبة، وين مينغ أفضل، لكن بلا ترجمة، كما هي».

أما «مين تسو» فقد ترجمت إلى «democracy» أو «ديمقراطية» اليونانية الأصل، وما يتبعها من مفاهيم حقوق التصويت وأساليب الحكم التي تسمح بإنشاء نظام سياسي عادل ومتوازن، بينما المعنى الحقيقي للكلمة الصينية مغاير تماماً، وعلى درجة أعلى من التعقيد والرقي، وهو السبب في حفاظ الصين على نظام اجتماعي يعتمد على تبجيل التماسك الأسري وإسقاطه على جميع جوانب الحياة، فـ«مين تسو» هو من ساهم في تخليد قانون أخلاقي يحفظ للجميع حقوقهم دون الحاجة حتى إلى سن القوانين، فالجميع أسرة واحدة، وفي الأسرة الواحدة لا داعي للشجار، هناك تفاهم وثقة تسمح بإنجاز الأعمال دون أن تتقدم المصلحة الفردية على مصلحة الجماعة.

لم ينظر الأوروبيون إلى الصين على أنها «حضارة» حتى بداية القرن العشرين، بينما كان الصينيون على الدوام يقولون إن الغرب ينقصه «وين مينغ» ويحتاج إلى «مين تسو»!!

أما «شين غرين» فقد ترجمها الغرب إلى «فيلسوف»، لكنها تعني الشخص المبجل المحترم في العائلة الكبيرة، صاحب الحكمة والمعرفة، ومن يستأنس برأيه عند الشدائد، ومن جديد، يتعامل الصينيون مع بعضهم مجازاً على أنهم عائلة كبيرة، ليتم إسقاط هذه «الفلسفة» على كل جوانب الحياة، فيتلاشى الجشع وتتحول المنافسة بين الأقران إلى عملية بناء وتطوير للمنزل الكبير الذي يحوي تلك العائلة، الصين نفسها.

نفر المجتمع الغربي من الثقافة الصينية لأنه لا يفهمها لكنها تفهمه وتفضح عيوبه مما دفع الإمبريالية الغربية وأدواتها الفكرية إلى احتواء المعاني الغنية التي تحملها لغات الحضارات الأخرى

إمبريالية اللغة..

حذر الأديب الألماني الحاصل على جائزة نوبل «هيرمان هيسه» أبناء قومه قائلاً: «علينا ألا نصبح صينيين، وإلا ستعلق علينا مفردات تلك الحضارة ولن نستطيع إزالتها»، وهذا بالضبط ما حدث، لقد نفر المجتمع الغربي من الثقافة الصينية لأنه لا يفهمها، لكنها تفهمه وتفضح عيوبه، مما دفع الإمبريالية الغربية وأدواتها الفكرية إلى احتواء المعاني الغنية التي تحملها لغات الحضارات الأخرى عن طريق الترجمات المنقوصة والمحرفة بدلاً من احتضانها في مفردات اللغات الأخرى، يقول الكاتب الألماني «ثورستون باتبرغ»: «الإمبرياليون والسياح متشابهون في بعض الأمور، إنهم لا يتعلمون، يحبون تسمية الأشياء الجديدة بالأسماء التي اعتادوا عليها، ويحاولون إقناع العالم بذلك عندما يكتشفون بأنهم على خطأ..!!».

لكن حان الوقت كي يفكر الجميع حول العالم في الوصول إلى الـ«وين منيغ» في مجتمعاتهم ليتبعها تطبيق ناجح لـ«مين تسو» يعمل على الحد من الخلافات الدموية العرقية والمذهبية، لكن ذلك قد يتطلب وجود الكثير الكثير من «شين غرين».. وهم قلة.

الشعوب عندما تعبر عن نفسها

لعبت سجلات الرقم في حضارات منطقة الفرات على حفظ اللغة التي كتبت بها لفترات امتدت حتى وقتنا الحالي، وهذا الحفظ يشمل بقاء الرقم بصورة قابلة للقراءة بالإضافة إلى حفظ مفردات اللغة التي كتبت بها.

■ إعداد قاسيون

ومن أهم هذه الرقم حسب بعض الباحثين هو ما تم العثور عليه في مملكة «ماري»، حيث كشف عن أرشيف ضخم في قصر الملك «زمري ليم»، والذي يعود للألف الثاني قبل الميلاد، ويتألف من حوالي 25 ألف رُقيم كُتبت بالخط المسماري، وباللغة الأكدية، ويشمل وثائق اقتصادية وإدارية ورسائل متنوعة.

كما وجدت رقم أخرى تحوي نصوصاً مسمارية في «ترقا» وتل «العشارة»، دونت بالكتابة المسمارية واللغة الأكدية، وتبحث في موضوعات متنوعة منها «نقوش ملكية، عقود تجارية، نصوص دينية.. إلخ».

كان للتدوين دور في المحافظة على اللغة الأكدية لفترات امتدت آلاف السنين، حتى إن الكثير من الكلمات الأكدية لا زالت مستخدمة في اللهجة المحكية لأبناء وادي الفرات في العصر الحالي، وتوارثت بعض هذه المفردات اللهجة الفراتية كما هي دون أن يطرأ عليها أي تغيير، بينما أخذ بعضها الآخر المعنى المضادّ للكلمة، وهي ظاهرة طبيعية في لغات العالم جميعاً، ومنها العربية ولهجاتها، فمثلاً استخدمت كلمة «البَيْن» بمعنى الفراق بينما استخدمت بعض لهجاتها الكلمة بمعنى اللقاء والتواصل، والكثير من المفردات التي أخذتها اللهجة العربية الفراتية من اللغة الأكدية وأبقتها على حالها دون تغيير ككلمة «سيباط» مسكن، مُقام، وهي مفردة موجودة في اللغة الأكدية، مصدرها «subtum» سكنى، إقامة، والفعل «sabat» أقام».

ومثلها كلمة «طخّى/ وطّخ» أخفض رأسه، دنا، لامسَ، وهي من الجذر الأكدي «tehu» دنا، لامس. وأيضاً «فلَّخ» أي خاف وهرب مسرعاً وهي من الجذر «palah» خاف» والمصدر منه «palahum» أي الخوف والفزع في الأكدية. ويشير معجم تاج العروس، أن الفعل «فلَّخ» يعني ضرب.

ومن المفردات الفراتية ما أخذ معنى معاكساً للمعنى الأصلي وهو ما سمي في علوم العربية «التضادّ» وهي ظاهرة طبيعية في اللغة، مثل «علَّصَ»: أي «انزعج وحنق وغضب»: وردت هذه الكلمة في الأكدية بمعنى معاكس **elesu**: أي «ابتهج، سُرَّ». ولم تثبت المعجمات العربيّة هذا الفعل أو معاكسه في المعنى رغم أن العربية أثبتت أفعالاً متضادّة أخرى كثيرة مثل وثبَ قفزَ/استقرّ، هذا الفعل الموجود في الأكدية بمعنى «استقر» **wasabu**. وشخَّر أي أصدر صوتاً من الحلق أو الأنف ترد هذه الكلمة في الأكدية بمعنى معاكس «**suharrura**»: صمتَ. حسب قول الشاعر:

«وحولك راياتٌ لهم وعساكرٌ وخيلٌ لها بعدَ الصهيلِ شخيرُ».

وهناك مفردات عربية قديمة ما زالت مستخدمة ومنها مثلاً «خرت الإبرة» أي خرم أبرة.. وقد أشار الدكتور فاروق اسماعيل أستاذ اللغات القديمة أن حرف التاء الصفيرية بدير الزور له جذر في البابلية والأكادية ..

«التاريخ يكتبه المنتصرون»..

يسلط المخرج الأمريكي «جوشوا أوبنهايمر» الضوء على تاريخ إندونيسيا الحديث في فيلمه الوثائقي «the act of killing» فعل القتل، الفائز بعدة جوائز منها جائزة الجمهور في مهرجان برلين السينمائي الأخير.

■ فراس صويلح

يستعرض الفيلم التاريخ الإجرامي الشنيع لفرق الموت، التي قتلت ما يزيد عن مليون مواطن إندونيسي ينتمون للحزب الشيوعي خلال أقل من عام، بعد نجاح انقلاب الجنرال سوهارتو «المدعوم أمريكياً» على الرئيس سوكارنو في عام1965. وكانت تقود فرق الإبادة هذه، شخصيتان مارستا القتل بيديها العاريتين مباشرة وبوحشية بالغة، وتعتبر هذه الشخصيات بنظر الكثير من الإندونيسيين أبطالاً حقيقيين.

اعتمد المخرج طريقة ذكية لتصوير هذا الفيلم هناك حيث أوهم كل من شارك به، أنه سيقوم بمهمة تمجيد الأبطال المشاركين بتلك العمليات، وهم مازالوا مسؤولين موجودين في أعلى سدة الحكم ومناصب الدولة حالياً، معلنين وبكل وقاحة وبلا أدنى تأنيب ضمير، عن أفعالهم المجرمة أمام الكاميرا دون خوف من أي ملاحقة قانونية يمكن أن تطالهم، واصفين تلك الفترة التاريخية، على لسان أحدهم، بأن «التاريخ يكتبه المنتصرون»، وبذلك نصب لهم –المخرج– شركاً وقعوا به لإدانتهم بلسانهم، وكانت النتيجة بعد عرض الفيلم بأن يطلب رأس المخرج هناك بشكل فعلي.

قدم المخرج عمله المهم من خلال أسلوب «فيلم داخل الفيلم» مطلقاً العنان لأبطال الفيلم –المجرمين– وقاموا باستعراض الكثير من عمليات القتل التي مارسوها حقيقة في فترة سابقة من خلال التمثيل والمشاركة بأحداث الفيلم، ولم يخل الفيلم من بعض المشاهد الفانتازية للتهكم على هذه الجرائم التي وقعت تحت سمع وبصر العالم الغربي المتشدق بحقوق الإنسان والذي لم يحرك ساكناً آنذاك في حماية ضحايا هذه الإبادة الجماعية.

كان مشهد النهاية من أبلغ مشاهد الفيلم، حيث تابعت الكاميرا تصوير القاتل وهو يقوم بعملية قتل لضحية على سطح أحد المحال التجارية التي كانوا يقومون بعمليات القتل فيها، وما يتبعه ذلك من أزمة سعال شديدة تصيب القاتل الكهل وبصوت يشبه صوت خنق الضحايا الذين قد قام بقتلهم في شبابه..!! وبعد نزوله من على السطح يمر هذا القاتل داخل المحل التجاري، تتابع الكاميرا استعراض الأحذية والحقائب النسائية المعلقة على جدران المحل في إشارة بالغة بأن هذه المنتوجات داخل المحل قد صنعت من جلود ضحايا هذه المجزرة التاريخية الشنيعة..

الجدير بالذكر أن المخرج يحضر الآن لجزء آخر من الفيلم يتحدث فيه عن هذه الفترة التاريخية المظلمة، وآثر المخرج أن لا يذكر أسماء الفنيين الإندونيسيين الذين شاركوا بالعمل معه في الفيلم، خوفاً على حيواتهم من بطش السلطة.

«نيمايير» المعماري العملاق

يعتبر المعماري البرازيلي أوسكار ريبييرا ألميدا نيمايير «1907-2012» من عمالقة الفن المعماري في العالم في القرن العشرين، تميز ببناء المباني الأكثر لفتاً في العالم والأضخم والمقوسات والهياكل الزجاجية التي تفوق الوصف.

■ آلان كرد

عايش نيمايير أحداثاً تاريخية كبرى كانتفاضة الجياع في البرازيل والحرب العالمية الثانية والنهوض الكبير للحركة الثورية في البرازيل في الخمسينيات وانضم إلى الحزب الشيوعي البرازيلي مع نهاية الحرب ونفي إلى أوروبا في عهد الحكم الديكتاتوري العسكري، وترك الكثير من الصروح المعمارية في مدينة برازيليا العصرية التي خططها ورسمها بقلمه قبل أن يجسدها بالأحجار والأسمنت.

كان نيمايير صديقاً مقرباً لفيديل كاسترو، الذي غالباً ما كان يزوره في شقته وفي الاستديو الخاص به في البرازيل. علق كاسترو ذات مرة قائلاً: «نيمايير وأنا أقدم شيوعيين في هذا الكوكب». وكان من زواره أيضاً الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو تشافيز.

كان أوسكار نيمايير مهندساً معمارياً لامعاً ومحظوظاً توفرت له فرص تحقيق أحلامه وتصوراته الثورية في مجاله، فنجح بالتالي في تجسيد ما فشل في تحقيقه أستاذه وشيخه المهندس المعماري العبقري السويسري لوكوربوزييه الذي عَبّدتْ أفكارُه وفلسفته المعمارية الطريقَ أمام جيل كامل من أترابه وتلاميذه ليغيِّروا ثقافة العمران وأساليب البناء في العالم بأسره.

مدينة الرئيس التي افتتحت عام 1960 كان قد خططها المعماري البرازيلي لوتشيو كوستا تحت رعاية نيمايير واحدة من المدن المميزة في العالم وبشكل لا يوصف حيث كان أقوى تأثير رمزي لمبنى الكونغرس وأروقة قصر العدالة بالإضافة إلى رئاسة الوزراء والكاتدرائية الثورية والفاتنة وبلوكات الشقق فائقة الحداثة.

بنى نيمايير في فترة نفيه إلى أوروبا، المركز الثقافي في فرنسا في مدينة هافر ومقر الحزب الشيوعي في باريس لدرجة قال البعض إن لا أحد يجرؤ على التشبه به لأنه من المستحيل نسخ العمارة التي يرسمها، فهو شخصية موهوبة فريدة لم يتعلم فنه في مدرسة.

من أعماله أيضاً بناء الأمم المتحدة في نيويورك والقصر الرئاسي ومقر وزارة الخارجية في برازيليا وأيضاً جامعة هواري بومدين في العاصمة الجزائر وجامعة منتوري في قسنطينة، وغيرها من الإنجازات في كبريات المدن والعواصم العالمية.

في عام 1945، أطلق سراح المناضلين الشيوعيين الذين اعتقلوا في ظل ديكتاتورية «فارغاس»، وكان نيمايير يحتفظ بمكتب له في كوندي لاغيس في غلوريا، وقرر أن يؤوي بعضاً منهم. سمحت هذه التجربة له بلقاء لويس كارلوس بريستس الشخصية الشيوعية الأهم في البرازيل. بعد عدة أسابيع تخلى عن منزله لبريستس وأنصاره، وأصبح مكتبه لاحقاً مقراً للحزب الشيوعي البرازيلي في نشاطه العلني. بعدها انضم نيمايير إلى الحزب الشيوعي البرازيلي وأصبح رئيسه في عام 1992. في فترة الديكتاتورية العسكرية في البرازيل جرت مداهمة مكتبه ونفي إلى أوروبا. علق وزير الطيران في ذلك الوقت قائلاً: «إن مكان المعماري الشيوعي هو موسكو». من ثم زار نيمايير الاتحاد السوفييتي والتقى عدداً من قادة البلاد. ونال في عام 1963 جائزة لينين للسلام.

انتقد البعض عدداً من أعماله التي قالوا عنها بأنها تحمل طابعاً برجوازياً وتتناقض مع وجهة نظره السياسية. فدافع نيمايير قائلاً: «يشك في قدرة العمارة على تغيير مجتمع غير عادل. وقال مرة: إن قلقنا سياسي أيضاً، العمارة هي عملي، وأنا قضيت جل حياتي على طاولة الرسم. ما يهم هو تحسين حياة البشر».

رحيل عازف الغيتار وموسيقا الفلامينكو

باكو دي لوثيا

توفي عازف الغيتار وموسيقا الفلامينكو الإسباني الشهير باكو دي لوثيا عن 66 عاماً إثر إصابته بأزمة قلبية وهو يلعب مع أبنائه على الشاطئ.

وأعلن مكتب عمدة ألخيثيراس في جنوب إسبانيا مسقط رأس دي لوثيا وفاته قائلاً إن وفاته «خسارة لا تعوض لعالم الثقافة وللأندلس».

واشتهر دي لوثيا بدمج موسيقا الفلامنكو التقليدية بموسيقا الجاز وأنواع موسيقية أخرى. وعمل في أفلام المخرج الإسباني كارلوس ساورا، فظهر في فيلم «كارمن» عام 1983، الذي حصل على جائزة بافتا لأفضل فيلم أجنبي عام 1985.

أعاد أسطورة الفلامنكو، المجد للموسيقا الأندلسية وحكايات العشق الحالم، من خلال تلونات نوتات الغيتار الأندلسي مع الجاز والكلاسيك في خلطة فنية سحرية خلال حفلته الأخيرة التي أحياها في تموز الماضي في جبيل بلبنان ضمن مهرجانات بيبلوس.

ولد دي لوثيا، واسمه الحقيقي فرانثيسكو سانشيز غوميز في عام 1947، وكان أبوه عازف الغيتار أنطونيو سانشيز، من أصول غجرية. بينما حصل على شهرته «دي لوثيا» من اسم والدته لوثيا غوميز.

وقال دي لوثيا في مقابلة في مجلة «عازف الغيتار» عام 1994 «أسرتي نشأت مع الغجر، وعزف والدي وجميع أشقائي الغيتار. ولهذا كنت أستمع إلى الغيتار قبل أن أتحدث. قبل أن أبدأ العزف، كنت أعرف كل لحن لموسيقا الفلامينكو. وعندما بدأت العزف، ذهبت مباشرة للصوت الذي تعرفه أذني».

وكون «دي لوثيا» شراكة في السبعينيات مع المغني كامارون دي لا ايسلا فسجل الاثنان ألبومات في السبعينيات ألهمت حركة موسيقا الفلامينكو الجديدة. وحصل دي لوثيا عام 2004 على جائزة أستورياس الإسبانية المرموقة للفنون لـ«الأكثر عالمية من بين فناني الفلامينكو». وقالت لجنة المحكمين آنذاك «أسلوبه ألهم الأجيال الشابة وجعله فنه واحداً من أفضل سفراء الثقافة الاسبانية في العالم».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2014/02/28» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

محطات في التحليل الإعلامي

قد يقف أي مشتغلٍ في الصحافة المكتوبة متأملاً الكم الصغير أو الكبير من الإنتاج المكتوب الذي أنجزه، يسأل نفسه: إلى أين أريد أن أصل؟ وهل هناك خط متصلّ رقيق يصل بين مقالٍ وآخر؟ تزداد حدة هذه التساؤلات زمن الأزمات الحادة واللحظات الانعطافية، وتصبح أعصى على الإجابة. يحاول هذا المقال البحث في بعض «المقولات» والمقاصد التي تم التركيز عليها في السنتين الماضيتين عبر منبر «قاسيون» ضمن مقالات التحليل الإعلامي التي عالجت دور الإعلام في الأزمة السورية، بشكل خاص، وتأثيره في حياة البشر عموماً وفي كل زمن. بغرض إعادة قراءة ذلك النتاج وتشكيل الأساس لتقييم الآتي من الموضوعات في قادم الأيام.

■ نور أبو فرّاج

برز «تأثير الإعلام» كقضية شائكة وهامة في ظرف البلاد الحالي، خاصة بعد أن أعلن جميع الأطراف جهاراً أو في السر أن «المعركة إعلامية» في المقام الأول، وانعكس ذلك في أقاويل الناس في الشارع حول أن بعض المسؤولين رفيعي المستوى باتوا يقضون وقتهم في مبنى التلفزيون بدلاً من مكاتبهم ومقرات عملهم!

راجت خلال السنوات الثلاث الماضية بعض الاتجاهات التي منحت وسائل الإعلام قدرات «ماورائية» خارقة تحرّك الناس وتنوّمهم مغناطيسياً، نُظر إلى القنوات الفضائية بوصفها كلية القدرة. في المقابل، وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت الأصوات التي حجّمت تأثير وسائل الإعلام وهمشته. وروّج أصحاب هذا الرأي لمقولات من قبيل «الإعلام مرآة» تعكس الواقع دون تدخل.

بين رحى هذين الاتجاهين اللذين فشلا كلاهما في تحليل دور الإعلام في الأزمة تحليلاً واقعياً مادياً، حاولت مقالات التحليل الإعلامي في قاسيون ترك العناوين العريضة والغوص في التفاصيل والجزئيات التي يمكن من خلالها الوقوف على دور الإعلام في تغليب الثانوي على الأساسي، والنتائج على الأسباب.

«تناقضاتٌ ثانويةٌ» في الإعلام أيضاً!

أثبتت السنوات الثلاث الماضية أن هناك «تناقضات ثانوية» بين بعض الأعداء الإعلاميين الذين قد يخدمون الأهداف ذاتها في نهاية المطاف، بالرغم من التنوع والتعدد الإعلامي الظاهري. حاول «المايسترو واحد» دفع القراء لتجاوز الحدود الجزئية بين نوع المادة الإعلامية أو اسم القناة التي تبثها، والنظر إلى المنتج الإعلامي ككل واحد متصل لإثبات فكرة غياب الاختلافات الجوهرية في إعلام العولمة وسلطة المال. وناقشت مقالة «إعلام حالة الطوارئ» دور الإعلام الحقيقي في الأزمات ضمن واقع تخلي العديد من أطراف الصراع الإعلامي عن أخلاقيات مهنة الصحافة بحجة الحرب، وسياسات نشر الأكاذيب والمعلومات غير الدقيقة بذريعة غياب فرصة التحقق من المصادر.

العولمة في التفاصيل..

ماتزال قضية العولمة إحدى أكثر القضايا الإعلامية أهمية حتى الآن، ولذلك ركزت مقالة «مجرد ذرات غبار» على مصطلح «الأثر التراكمي» في عمل وسائل الإعلام، وهو التأثير البطيء، طويل الأمد، للأفلام الهوليوودية والأغاني والبرامج الأمريكية الأخرى التي تكرس صورة البطل الأمريكي الأوحد، رسول السلام، وتروج لمقولة «الحلم الأمريكي». وأضاءت «إشعال الهولوكوست كلما خبت نارها» على دور اللوبي ورأس المال الصهيوني في إحياء ذكرى المحرقة. وعالجت «أوباما وسياسة الحقيبة الفارغة» الطريقة التي يتم فيها إنتاج صورة الرئيس الأمريكي وما يتعلق به من أخبار من قبل وسائل الإعلام الأمريكية وفريق العلاقات العامة الخاص به.

الابتزاز العاطفي

يكثر الحديث في أدبيات علوم الاتصال عن «الاستمالات العاطفية» التي تُضَمنها الرسائل الإعلامية بغية التأثير على قناعات الجمهور ودفعه لتبني سلوكيات معينة. قدم ملصق الحرب العالمية الشهير «أبي ماذا فعلت في الحرب العظيمة؟» نموذجاً لهذا النوع من الاستمالات التي تعمد إلى جر الرجال للاشتراك في الحرب بدافع المجد الشخصي والوطني وتجنب العار. ركّز «فن صناعة الضحية» على دور الإعلام في تكريس صورة المواطن السوري بوصفه مهزوماً وضعيفاً ومتألماً، بوصفه ضحيةً. وعالج «عصي الدمع» المحاولات المتكررة للأفلام التسجيلية والتقارير الإعلامية لدفع المشاهد إلى البكاء حزناً على «سورية» بدلاً من تقديم الحجج العقلية والمنطقية التي تجعله يتبنى مواقف متوازنة.

«اللغة» وعاء الفكر..

تشكل قضية تأثير وسائل الإعلام على لغة الجمهور وزرع المصطلحات أو استبدالها بأخرى أحد الحقول الواسعة التي تستهدفها القوى الممتلكة لوسائل الإعلام. قدم «ملاحظات غير هامشية حول الغارة الإسرائيلية» نموذجاً للجهد الذي يبذله العدو الصهيوني في تغير لغة الخطاب العربي نحوه. ودرست «خلف حجارة اللوحة الفسيفسائية» المقاصد غير البريئة لاستعارة الفسيفساء السورية، كنموذج لخطاب المكونات.

تطور الوعي في مواجهة الإعلام

كانت الأزمة السورية حتى الآن بيئةً خصبة للمهتمين بدراسة تأثيرات الإعلام وآليات عمله زمن الحروب والأزمات في العصر الحديث، وبالرغم من أن هذه المرحلة طرحت العديد من الأسئلة الشائكة التي لم يجد بعضها إجابات حتى اللحظة، إلا أن الشيء المؤكد الوحيد الذي يمكن استخلاصه بعد تأمل كل تلك المعارك الإعلامية الضارية، أن وعي الشعوب يتطور في مواجهة وسائل الإعلام وآثارها، وهو القادر على المحاكمة والمقارنة وتقييم الأداء الإعلامي، الأمر الذي أثبته واقع انهيار، وضياع، وتخبط بعض أكبر المؤسسات الإعلامية التي ظنت نفسها قادرة على التحكم بـ«عقول» ومصائر الشعوب!

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

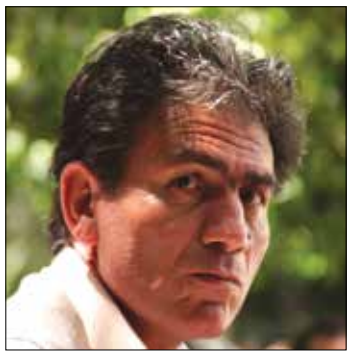

انتحار المثقف !!؟

ضج الوسط الثقافي السوري، في العقدين الأخيرين بالحديث عن الحداثة، والمجتمع المدني، والنهضة وما إلى ذلك من رؤى ومصطلحات ومفاهيم كانت تبدو للبعض أنها جديدة، وتحمل- فيما تحمل- مشروعاً ما، ربما تعوّض عن حالة «الفوات» الحضاري، و«الكوميديا السوداء» التي تتراءى لنا على مسرح «اللامعقول»السوري.. وبدا البعض من هؤلاء وكأنه تخصص في كسر حلقة «المقدس الديني» بما فيها تناول «الذات الإلهية» و «حياة الرسل والرموز الدينية» وقدمها لنا بوصفها اجتهادات، وفتوحات فكرية «ليبرالية».. يبدو هذا المشهد عادياً بغضّ النظر عن الاتفاق والاختلاف معهم، وقد تُبرر تحت يافطة نزق المثقف، وفكره «النقدي»، ودوره «التنويري» المفترض، على الرغم من أنها خلقت ردود أفعال إذ اصطدمت مباشرة بالثقافة الدينية الشعبية المتوارثة التي تعتبر إحدى مكونات الـ «أنا» الجمعيّة، مما فسح المجال لتيارات التطرف بالاعتياش على ذلك في تعزيز مواقعها، تحت راية الدفاع عن المقدسات..

وجاء اختبار الأزمة، ليكشف عورات نخب المشهد الثقافي، فكما أفصحت البنية السياسة التقليدية الحاكمة والمحكومة عن بؤسها، وكما أكدت البنية الاقتصادية على ترهلها وعجزها، تبين أن «أصحاب الياقات البيضاء» في المشهد الثقافي هم في درك هاويتي العجز والبؤس.. أغلب أصحاب تلك الآراء- واحداً بعد الآخر- وعلى إيقاع واحد، -حتى يبدو كأنه نسق منتظم- انتقل إلى الضفة الأخرى، فاستعاضوا عن «الجدل» المادي، بـ«الدجل الطائفي»، ومن «نقد الفكر الديني» إلى التنظير لـ «صراع طائفي»، وانتقلوا من موقع «الدفاع» عن «حرية الرأي» إلى الرياء، ومن إنكار وجود الله إلى التسبيح بحمد «إسلام البيزنس» في إشارة منهم إلى ما وصفوه بـ« إسلام» تجار دمشق وحلب.

نحن أمام ظاهرة تتجاوز حالة القلق المعرفي والتجربة والفرضية كأدوات ضرورية للتحليل وصياغة الموقف، وتتجاوز الموقف الزئبقي الانتهازي الذي قد يمر به أي مثقف كسمة ملازمة لهذه الشريحة بسبب موقعها من الإنتاج المادي، بل نحن أمام فانتازيا «ثقافية»، وبعبارة أوضح، ظاهرة انتحار «المثقف» التي تتجلى في خيانة رسالة «نظرية المعرفة» من ألفها إلى يائها.

قاسيون
2014
استمرار حملة الاشتراكات السنوية
100K ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي
2000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
حزب الإرادة الشعبية